الموسم الثاني
للانصات المركزي

مراقبون: فتح باب الترشيح مرة ثانية مخالف للقوانين والدستور

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 27
الخميس
2022/02/24
No. : 7626

الأزمة الأوكرانية والنظام العالمي الجديد

الامم المتحدة: العالم أمام لحظة خطر!

دورة ثانية في مسيرة الصدارة

في زمن يطغى عليه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لم يكن سهلا على الانصات المركزي السير بهدوء في ثنايا ومتاهات الاحداث والوقائع والمعلومات،فرغم اضافة طابع ديجيتالي لطبعتها الالكترونية،وجدنا صعوبة في الوصول الى قرائنا وقررنا قبل عشرين عاما التخلي عن جعل الخبر وايصاله للقراء هدفا بل اختيار التحليل لمايصلهم من الاخبار وقد وفقنا في مسعانا هذا و جعلناها يومية تحليلية اضافة الى صبغتها التوثيقية ولكن يوما بعد يوم تتقدم هذه التكنولوجيا المعلوماتية لتثقل كاهلنا وتدفعنا اما الى الركون او الغوص في غمار هذا التقدم اليومي المستمر .

بعد الدعم والتشجيع الكبيرين من لدن رئاسة الاتحاد الوطني وقيادته حول اهمية استمرار مسيرة الانصات المركزي مع مراعاة تطور مسارات الاعلام الجديد قررنا الانتقال الى موسم جديد من الانصات المركزي انسجاما مع متطلبات المرحلة تقنيا و سياسيا واعلاميا،ففي بدايات اصدارها كانت الانصات المركزي تعتمد على التنصت على المحطات الاذاعية والفضائية ولكن في المرحلة الحالية ترصد الاحداث واتجاهاتها وابرز البحوث والدراسات من خلال شبكات الانترنت لذلك وبعد مشاورات دقيقة مع اكاديميين وخبراء ومن ضمنهم السيد سترات عبدالله مسؤول مكتب الاعلام، قررنا اختيار اسم «المرصد » للدورة الثانية لمسيرة الانصات المركزي الحافلة بالانجازات البحثية والخبرية والتحليلية ،ولم نكتف بذلك بل شددنا العزم على اهداء قرائنا من النخبة السياسية والاعلامية موقعا رصينا لايقل دوره عن المرصد مع تفعيل نشاطات المؤسسة في منصات التواصل الاجتماعي بمايكفل الوصول الى ابعد مساحة داخليا وخارجيا واكبر عدد من القراء .

استجابتنا لمقتضيات المرحلة لاتعني نهاية الانصات المركزي بقدر ماتعني السير قدما في الصدارة كدورة ثانية باسم مختلف و ادوات جديدة ولكن بنفس النهج الذي علمنا الرئيس مام جلال السير عليه خدمة للحقيقة وللكلمة الصادقة الهادفة .

ونحن نضع امامكم العدد التجريبي لـ«المرصد» لازلنا في طور اكتمال الموقع التحليلي والتوثيقي وعازمون على اهداء طبعة ورقية جديدة قريبا لقرائنا من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار .

تحية واعتزاز لمسيرة الانصات المركزي في دورتها الاولى ولكل من قدم لها يد العون وساهم في اغنائها لتسير الان في ركب «المرصد «بثقة واقتدار.

ومن الله التوفيق

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

في هذا العدد ....

○ العراق واقليم كردستان

-بافل جلال طالباني: الاتحاد الوطني حريص على بناء قوة كردستانية موحدة
-قوباد طالباني: لا شرف في قتل النساء
-رئيسة برلمان كردستان: إعلام الاتحاد الوطني منبر للجميع
-واشنطن تؤكد استمرار دعم البيشمركة
-الاتحاد الوطني والمجلس الأعلى: مصلحة الشعب فوق المصالح الضيقة
-حكومة الاقليم: قرار الاتحادية بشأن نفط وغاز كردستان غير دستوري
-توجه لمساءلة حكومة الإقليم عن اتفاق النصف قرن لبيع النفط
-الأمم المتحدة تشدد على "التعويضات المجدية" للإيزيديين في العراق
-مراقبون :فتح باب الترشيح مرة ثانية مخالف للقوانين والدستور
-العراق يطوي الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة

○ رؤى حول العراق

-عادل الجبوري: هل يحرق النفط أوراق أربيل في بغداد؟
-وليد خدوري: آثار قرار عدم دستورية قانون البترول في كردستان
-ابراهيم العبادي: المركزية والفيدرالية في العقل السياسي العراقي
-د. أسعد شبيب : الأثر السياسي لتفسيرات المحكمة الاتحادية العليا في العراق
-مركز دراسات روسي: وضع العراق ما بعد الديمقراطية

○ المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

-مجموعة الازمات الدولية: "نزاع حزب العمال الكردستاني.. ساحة معركة إقليمية
-احكام جديدة بحق دميرتاش بتهمة إهانة أردوغان
-كليجدار أوغلو: الزعيم التركي يجب أن يتمتع بخبرة الدولة

○ اوكرانيا ..صراع الاقطاب ...تغطية خاصة

-العالم يحبس انفاسه وبايدن يتحدث عن "بداية الغزو الروسي"
-مابعد أعتراف روسيا بـ"دونيتسك ولوغانسك"، هل من حرب محتملة ؟
-هشام ملحم: العالم يقترب من حرب باردة جديدة
-الأزمة الأوكرانية وتأثيرها على تركيا وسوريا
-جمعة بوكليب : رُوليت روسية

بافل جلال طالباني:

الاتحاد الوطني حريص على بناء قوة كردستانية موحدة

أكد بافل جلال طالباني أن الاتحاد الوطني حريص على بناء قوة كردستانية موحدة ومسلحة ومدربة وفق الاسس العلمية العسكرية الحديثة، وان دعم قوات التحالف مهم جداً لتحقيق هذا الهدف السامي.

جاء ذلك خلال استقبال بافل جلال طالباني يوم الثلاثاء، في مدينة السليمانية، وفداً من قوات التحالف الدولي برئاسة الكولونيل تود بورو.

وخلال اللقاء، اكد الجانبان ضرورة تطوير العلاقات والتنسيق المشترك بين قوات بيشمركة كردستان وقوات التحالف الدولي من اجل ترسيخ الامن والاستقرار ومواجهة التحديات الامنية.

واشاد بافل جلال طالباني خلال اللقاء، بدور قوات التحالف في الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي، مشددا على ضرورة استمرار دعمهم لقوات البيشمركة لمواجهة التحديات الامنية.

واوضح: مخاطر الارهابيين مازالت قائمة، ونحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى الى التنسيق والعمل المشترك بين قوات البيشمركة والقوات الاتحادية والتحالف الدولي لكي نتمكن من ابعاد المخاطر وسد الثغرات الامنية بستراتيجية عسكرية جديدة.

وقدم بافل جلال طالباني للوفد الضيف نبذة عن خطوات تنظيم وتوحيد قوات البيشمركة، مؤكدا الاستمرار في انجاح هذه الخطوة الوطنية، لان الاتحاد الوطني حريص على بناء قوات كردستانية موحدة ومسلحة ومدربة وفق الاسس العلمية العسكرية الحديثة، وان دعم قوات التحالف مهم جداً لتحقيق هذا الهدف السامي.

في جانب آخر من اللقاء، بحث بافل خلال طالباني مع وفد التحالف الدولي العديد من الملفات الامنية والعسكرية، واوضح رؤيته حول التطورات الامنية وعرض قراءته للاوضاع الراهنة ومتطلبات المرحلة.

PUKmedia

قوباد طالباني: لا شرف في قتل النساء

أعرب قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، الاربعاء، عن حزنه العميق بوفاة المواطنة شنيار البالغة من العمر ٢١عاماً، التي اقدم زوجها على إضرام النار بجسدها في مدينة السليمانية قبل ٥ أيام.

وقال طالباني: « تألمت كثيراً بسماع خبر وفاة شنيار، تلك المرأة البريئة، التي كانت جريمتها فقط انها امرأة.. واجبنا الآن ليس فقط إعتقال ومعاقبة القتلة، وإنما لنقل بصوت واحد، إنه لم يعد هذا الأمر مقبولاً وحان الوقت لإنهاء ثقافة قتل النساء».وأضاف بالقول: «في الوقت الذي أثمن فيه جهود قوات الشرطة والآسايش لاعتقال المتهم بتنفيذ هذه الجريمة، لكنني أتالم كثيراً كوننا في العام ٢٠٢٢ نعيش في مجتمع مازال رجاله يرون أن تعذيب وتهديد وقتل النساء أمر طبيعي، والاكثر إيلاماً صمت مجتمعنا أمام مثل هذه الجرائم».

واوضح، «مهمتنا ليست اعتقال ومعاقبة قتلة النساء فقط، بل علينا كمجتمع، شيوخا وشبابا، الحكومة والمجتمع المدني، المحاكم والمساجد، ان نقول بصوت واحد: كفى، ولن نقبل بعد الآن وحان الوقت لانهاء ظاهرة قتل النساء، لانه لاشرف في قتل النساء».

ضرورة تمتين العلاقات مع الصين

من جهة ثانية أكد قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء في اقليم كردستان، الثلاثاء، ضرورة تمتين العلاقات مع الصين على صعيد تطوير البنية التحتية الاقتصادية والتنسيق في مجال التعليم العالي.

جاء ذلك خلال اجتماع قوباد طالباني نائب رئيس مجلس الوزراء، في اربيل، مع ني روتشي القنصل الصيني العام في اقليم كردستان، اذ جرى الحديث بشأن آخر المستجدات وتمتين العلاقات بين اقليم كردستان والصين.

واعرب قوباد طالباني عن شكره للصين لدعمها المتواصل في نقل التجربة الصينية الناجحة والاستفادة منها في اقليم كردستان وقال: اننا في إقليم كردستان نؤكد على ضرورة تمتين العلاقات ولاسيما في مجال تطوير البنية التحتية الاقتصادية والاصلاح في قطاع التعليم العالي.

*المرصد -PUKmedia

رئيسة برلمان كردستان:

إعلام الاتحاد الوطني منبر للجميع

زارت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان، الثلاثاء، مكتب الإعلام للاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، حيث جرى استقبالها من قبل ستران عبدالله عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب الاعلام في الاتحاد الوطني.

وخلال اللقاء الذي حضره زياد جبار رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في برلمان كردستان، ولقمان وردي عضو البرلمان وعدد من اعضاء مكتب الاعلام، جرى بحث ومناقشة العمل المشترك لتقديم المزيد من الخدمات، كما تناول اللقاء العلاقات المشتركة بين الجانبين الاعلامي والبرلماني، حيث جرى التأكيد على العلاقات والتنسيق بينهما بهدف نجاح العمل البرلماني.

هذا واكد الجانبان أهمية توطيد تلك العلاقات بين إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني والبرلمان الذي من شأنه ان يقدم المزيد من الخدمات للمواطنين، حيث اشارت رئيسة البرلمان الى أن «برلمان كردستان ينظر الى إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني كمنبر لجميع المواطنين».

PUKnow

واشنطن تؤكد استمرار دعم البيشمركة

استقبل نائب رئيس اقليم كردستان جعفر شيخ مصطفى الاربعاء، كلا من المستشار الاعلى العسكري تيك دوسيتش ونائب مدير مجموعة المستشارين العسكريين الامريكيين في اقليم كردستان تود بوروس، وناقش معهما آخر تطورات الاوضاع الامنية في المنطقة والمساعدات العسكرية الامريكية لقوات البيشمركة وتقييم الوضع العسكري وعملية الاصلاح وتوحيد البيشمركة وعددا من المسائل الاخرى.

وثمن نائب رئيس الاقليم عاليا دور التحالف ضد داعش في المنطقة، مؤكدا «ضرورة المزيد من التنسيق بين البيشمركة والجيش العراقي بهدف حماية واستقرار المنطقة».

وسلط شيخ مصطفى بشأن عملية الاصلاح وتوحيد البيشمركة في اطار وزارة شؤون البيشمركة، الضوء على الخطوات المهمة لخدمة عملية التوحيد.

من جانبه جدد الوفد الضيف التأكيد على ان قواتهم ستستمر في الدعم والتعاون العسكري لقوات البيشمركة، كما اكد بانهم ينظرون بعين الاهتمام لعملية الاصلاح وتوحيد البيشمركة، عادا اياها نقطة تحول في تطوير وتقوية اقليم كردستان.

PUKmedia

الاتحاد الوطني والمجلس الأعلى:

تجاوز الخلافات واعتبار مصلحة الشعب فوق كل المصالح الضيقة

استقبل الدكتور مجيد حمد أمين مسؤول العلاقات العراقية للاتحاد الوطني الكردستاني، وفدا من المجلس الاعلى الاسلامي العراقي، ضم اعضاء المكتب السياسي للمجلس الدكتور علي الدفاعي واحسان الحكيم والدكتور حازم الحربي.

وأستعرض الجانبان خلال اللقاء، التاريخ النضالي المشترك بين الاتحاد الوطني الكردستاني والمجلس الاعلى والتي أرسى دعائمها الرمزان الخالدان فقيد الامة الرئيس مام جلال، وسماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم، وشدد الجانبان على ضرورة تجاوز الخلافات والصراعات واعتبار مصلحة الشعب فوق كل المصالح الفئوية والحزبية الضيقة.

كما اكد الجانبان ضرورة تفعيل المكاتب السياسية التي كانت منهاجا في العمل المشترك للاحزاب الرئيسية بعد العام ٢٠٠٣ وخاصة ضمن ثقافة الحزبين وكدليل عمل لهما.

وفي نهاية اللقاء شكر الوفد الزائر، الدكتور مجيد حمد أمين مسؤول العلاقات العراقية على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والتي هي امتداد للخلق الرفيع الذي كان يتمتع به فقيد الامة الرئيس مام جلال والذي تعتبره قيادة المجلس الاعلى ومناضيله وجماهيره قدوة لهم وأبا أسوة بسماحة السيد محمد باقر الحكيم وهكذا لكل السياسيين الذين قارعوا الدكتاتورية واسهموا في بناء العراق الجديد.

PUKmedia

حكومة الاقليم:قرار الاتحادية بشأن نفط وغاز كردستان غير دستوري

GOV.KRD

عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، الأربعاء ٢٣ شباط (فبراير) ٢٠٢٢، اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني وحضور نائب رئيس مجلس الوزراء قوباد طالباني.

في مستهل الاجتماع، عرض رئيس مجلس الوزراء إيجازاً حول زيارة وفد حكومة إقليم كردستان برئاسة رئيس مجلس الوزراء إلى دولة قطر، وكذلك المشاركة في مؤتمر ميونيخ للأمن.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن الوفد أوضح في لقاءاته موقف إقليم كردستان إزاء جميع المسائل ذات الصلة، وأكد أن إقليم كردستان عامل مهم لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي الفقرة الثانية من جدول أعمال الاجتماع، ناقش مجلس الوزراء القرار الأخير الصادر عن المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٥، بشأن قطاع النفط والغاز في إقليم كردستان.

وبعد مناقشات مكثفة وشاملة حول القرار، خلص مجلس الوزراء إلى أن قرار المحكمة الاتحادية العليا بشأن نفط وغاز إقليم كردستان غير دستوري وغير عادل، إذ سيواصل إقليم كردستان جهوده لحماية والدفاع عن الحقوق والسلطات الدستورية المنصوص عليها في الدستور العراقي الذي صوت لصالحه معظم العراقيين عام ٢٠٠٥. كما تؤكد حكومة إقليم كردستان في الوقت نفسه موقفها الثابت بمواصلة العمل مع الحكومة الاتحادية للتوصل إلى اتفاق مشترك.

وفي الجزء الأخير من جدول أعمال الاجتماع، وافق مجلس الوزراء على مشروع الروزنامة الزراعية في إقليم كردستان، بعد أن قدمته وزيرة الزراعة والموارد المائية بيكرد طالباني.

توجه لمساءلة حكومة الإقليم عن اتفاق النصف قرن لبيع النفط

المسرى

قال النائب عن كتلة "الصادقون" النيابية علي تركي الجمالي، إن "حكومة إقليم كردستان تقوم بإهدار ثروات الشعب ورهنت اصول النفط العراقي ٥٠ عاما لتركيا دون الرجوع للحكومة الاتحادية."

وكشف الجمالي في تصريحات صحفية الثلاثاء، عن تحرك نيابي لمحاسبة جميع الشركات المسؤولة عن تهريب نفط كردستان وبيعه، مبينا ان التوجه النيابي يشمل مساءلة الحكومة عن اتفاق النصف قرن لبيع النفط." ولفت الى أن "هناك توجها نيابيا صارما نحو مقاضاة الشركات المسؤولة عن شراء النفط العراقي المهرب من اقليم كردستان بصورة غير قانونية".

الأمم المتحدة تشدد على «التعويضات المجدية» للإيزيديين في العراق

وكالات

شدّدت نائبة الممثل الأممي الخاص في العراق للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية، إنغيبيورغ سولرون-غيشلادوتير على الحاجة إلى تعزيز الجهود لتحقيق العدالة والتعويضات المُجدية للضحايا والناجين الإيزيديين، فيما «شجعت» الأطراف كافة على وضع احتياجات أهالي شنكال (سنجار) فوق كل شيء.

وحضرت غيشلادوتير، الثلاثاء (٢٢ شباط ٢٠٢٢)، مراسم استخراج رفاتٍ في قرية حردان في قضاء شنكال لضحايا مذابح داعش من الإيزيديين في آب/ أغسطس ٢٠١٤.

كما حضر المراسم عددٌ من الناجين ومن أهالي الضحايا وقيادات ومجتمعات إيزيدية محلية وممثلون دينيون ومسؤولون في الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وفق ما نقلت بعثة الأمم المتحدة في العراق.

وفي كلمتها، أكدت غيشلادوتير للناجين ولعائلاتهم «استمرار دعم الأمم المتحدة لمحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة». وشدّدت على الحاجة إلى «تعزيز الجهود لتحقيق العدالة والتعويضات المُجدية للضحايا والناجين الإيزيديين، مع تشجيع الأطراف كافة على وضع احتياجات أهالي سنجار فوق كل شيء والقيام بذلك دون مزيدٍ من التأخير».

وزارت غيشلادوتير لاحقاً معبد لالش في قضاء شيخان، والتقت خلالها بمسؤولٍ محليّ وممثلٍ روحي إيزيدي. وركزت المناقشات على «الاهتمامات الرئيسية للمجتمعات الإيزيدية».

والثلاثاء، جرى فتح ٦ مقابر جماعية، في قرية حردانة، بمنطقة شنكال/ سنجار، لاستخراج رفات كرد

إيزيديين، من ضحايا داعش، بإشراف الأمم المتحدة.

وبحسب ممثل عن وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين في إقليم كردستان، فقد «تم حتى الآن انتشال رفاة ٣٦٠ ضحية من ٢١ مقبرة جماعية ونقلت إلى الطب العدلي ببغداد لإجراء فحص الحمض النووي والتعرف على هويات الضحايا».

ويؤكد معظم المعنيين في شؤون المقابر الإيزيدية عدم معرفتهم بالوقت الكافي للانتهاء من هذا الملف المأساوي. وطبقاً لإحصاءات نشرها «مكتب إنقاذ المختطفين الإيزيديين»، أمس الثلاثاء، وتتعلق بأوضاع الإيزيديين في قضاء سنجار والأعداد الحقيقية للمختطفين والناجين، فإن «عدد الإيزيديين الذين كانوا يعيشون في العراق يبلغ نحو ٥٥٠/٠٠٠ نسمة، وإن عدد النازحين من جراء غزوة (داعش) يبلغ نحو ٣٦٠/٠٠٠ نازح داخل وخارج البلاد».

وكشف مكتب الإنقاذ في بيان، عن أن عدد الذين رجعوا إلى سنجار يقدر بنحو ١٥٠/٠٠٠ شخص، وبلغ عدد الضحايا في الأيام الأولى من الهجوم نحو ١٢٩٣ ضحية. ويضيف المكتب أن «عدد المقابر الجماعية المكتشفة في سنجار بلغ حتى الآن ٨٢ مقبرة جماعية، إضافة إلى العشرات من مواقع المقابر الفردية». وأشار إلى أن «أكثر من ١٠٠ ألف شخص إيزيدي هاجر إلى خارج البلد، وهناك ٦٤١٧ مختطفاً، منهم ٣٥٤٨ من الإناث، ٢٨٦٩ من الذكور، وأن أعداد الناجيات والناجين من قبضة داعش بلغت ٣٥٥٢ شخصاً، منهم ١٢٠٧ نساء، ٣٣٩ رجلاً، ١٠٥٠ طفلة، ٩٥٦ طفلاً». بدوره، يرى النائب الإيزيدي السابق صائب خدر أن «التنقيب عن مقابر حردان ورفع الرفاة خطوة مهمة لذوي الضحايا».

وشدد خدر في تصريح لـ«الشرق الأوسط» على «استمرار المطالبة بفتح باقي المقابر الجماعية في سنجار لما تمثله هذه المقابر من شواهد وأدلة قانونية لجريمة الإبادة التي وقعت على شعبنا وتدعم ملف الإبادة دولياً ومحلياً».

ويذكر خدر بالمطالبات الإيزيدية المتكررة من الجهات الرسمية المختصة على «ضرورة فتح كافة المقابر الجماعية في سنجار والتي تزيد على ٨٤ مقبرة وأسهمنا بأن يتم تخصيص ملياري دينار لدائرة المقابر الجماعية من أجل فتح المقابر الجماعية وهذا ما تم بالفعل».

يذكر أن أكثرُ من ٢٠٠ مقبرةٍ جماعيةٍ تضمّ رفات الآلاف من الضحايا تم اكتشافها في مناطق كان يسيطر عليها تنظيم داعش في العراق، وفقاً لتقرير للأمم المتحدة. والذي يسلط التقرير الضوء على تركة حملة الإرهاب والعنف الشعواء التي شنها تنظيم داعش، ودعوات الضحايا من أجل كشف الحقيقة وتحقيق العدالة.

وخلال الفترة بين حزيران/ يونيو ٢٠١٤ وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، استولى تنظيم داعش على مناطق واسعة من العراق وقاد «حملةً من العنف على نطاق واسع والانتهاكات المنتظمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي- وهي أعمال قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية محتملة».

بانتظار قرار المحكمة الاتحادية بداية الشهر المقبل
مراقبون :فتح باب الترشيح مرة ثانية مخالف للقوانين والدستور

*تقرير موسع: فريق الرصد والمتابعة

بينما يصيب الجمود العملية السياسية برمتها ويتعطل البرلمان عن جلساته تترقب الانظار حول مايتمخض عنه قرار المحكمة الاتحادية بشان دستورية وقانونية اعادة فتح الترشح لمنصب رئيس الجمهورية وبينما كان مقررا ان تصدر قرارها يوم الاربعاء فقد أجلت المحكمة الاتحادية، البت بدعوى إعادة فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية إلى الأول من الشهر المقبل.

وجاء قرار التأجيل عقب الجلسة التي عقدتها المحكمة الاتحادية، للنظر بدعوى إعادة فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية مرة ثانية.

وكان من المقرر أن يصوت مجلس النواب في جلسة السابع من شباط الجاري، على انتخاب أحد مرشحي رئاسة الجمهورية، لكن غياب معظم الكتل السياسية، حال دون عقدها.

وقرر رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي في الثامن من شهر شباط الجاري إعادة فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وذلك بعد الاخفاق في عقد الجلسة المخصصة لهذا الغرض.

وقال المدعي النائب باسم خشان خلال مرافعة قدمها اثناء الجلسة: ان فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية مرة ثانية مخالف للقوانين والدستور، لان هذا العمل جاء لارضاء بعض الاطراف السياسية.

واضاف: ان هذا الامر كان مخالفة كبيرة للقوانين ويجب التحقيق في هذا القرار ورفض المرشحين الجدد الذين قدموا ترشيحاتهم خلال تلك الفترة لان باب الترشيح يفتح مرة واحدة ولايمكن اعادة هذا الامر بل يجب اختيار شخص من المجموعة الاولى التي قدمت ترشيحها خلال الفترة الاخرى ولايجوز اعتماد المرشحين الجدد.

واشار الى ان فتح باب الترشيح مرة اخرى وختى اذا كان بنفس الاجراءات السابقة فهذا غير مقبول وغير قانوني ابداً، وفتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية خطأ كبير اقترفته رئاسة مجلس النواب ويجب على المحكمة رفض هذا الخطوة وعدم السماح بخرق الدستور القوانين المعمول بها. واوضح: رئيس مجلس النواب قام بخطوة خاطئة واستخدم اكثر من صلاحياته المسموح له بها وفتح باب الترشيح بعد ٢٠٢٢/٢/٨ امر غير مقبول ابداً وقرار رئاسة مجلس النواب

هذا يحمل الكثير من المخالفات القانونية.

وطالب النائب باسم خشان، المحكمة الاتحادية برفض قرار فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية مرة اخرى من قبل رئاسة مجلس النواب وعدم السماح بخرق الدستور والقانون، مشددا على ان رئيس الجمهورية يمثل دستور وقانون العراق ويجب ان تجري اجراءات ترشيحه وفقا للدستور.

الاتحاد الوطني: لا وجود لمرشح تسوية

في هذه الاثناء اكدت النائبة عن الاتحاد الوطني الكردستاني سوزان منصور، الأربعاء، أن برهم صالح هو المرشح الوحيد للاتحاد الى منصب رئيس الجمهورية، نافية وجود أي مرشح تسوية.

وقالت منصور في حديث لـ السومرية نيوز، إن «مرشح الاتحاد الوحيد حتى اللحظة هو برهم صالح وليس هنالك أي مرشح تسوية آخر ولدينا الثقة والقناعة الكاملة بقدرته على اداء مهامه على اكمل وجه لخدمة العراق وشعبه بمختلف مكوناته»، مبينة ان «صالح كان رئيسا لحكومة الاقليم واثبت جدارته وكان رئيسا لجمهورية العراق وعمل من اجل العراق بشكل وطني بعيدا عن اي انتماء قومي او حزبي».

وأضافت منصور، أن «الاتحاد يسير وفق رؤية وطنية تعتمد على ركائز مهمة لا يمكن أن نحيد عنها اولها ان يكون الحل داخليا وأن لا نكون جزءا من الصراعات او أن نكون جزءا من تشتيت باقي المكونات بل على العكس نعمل على تقريب وجهات النظر وتوحيد القوى الوطنية على هدف واحد وهو خدمة العراق وشعبه»، لافتة الى ان «الاتحاد لن يكون طرفا في تشتيت البيت الشيعي او الكردي والسني وحافظنا على مواقفنا دون تغيير حتى اخر لحظة».

واكدت ان «الهدف الاسمى هو تشكيل حكومة وطنية قادرة على تحقيق مطالب الشعب العراقي وهنالك وعود تقدمنا بها خلال الانتخابات الى جماهيرنا وواجبنا أن نكون قادرين على تنفيذ تلك الوعود وان نكون صوتهم داخل قبة البرلمان والحكومة لضمان حقوقهم»، داعية القوى السياسية الى «الذهاب لتشكيل رئاسات قوية وقادرة على تحقيق مطالب الجماهير بعيدا عن التدخلات الخارجية وبما يخدم المواطن اولا واخرا».

قانونيون: عدم دستورية قرار البرلمان بفتح باب الترشيح مرة ثانية

هذا وأجمع خبراء قانونيون، على عدم دستورية قرار مجلس النواب، بفتح باب الترشيح مرة ثانية لمنصب رئيس الجمهورية، معتبرين ان ما حدث هو مجاملة سيسية لا اكثر.

ويرى الخبير القانوني جمال الاسدي، ان المحكمة الاتحادية ستعتبر، غد الاربعاء، فتح باب الترشيح موضوعا مخالفاً للدستور.

وقال الاسدي في تصريح خاص لـ PUKmeida، انه وحسب قراءتي للنصوص الدستورية وقانون احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية فان المحكمة باعتقادي ستعتبر فتح باب الترشيح مخالفاً للدستور.

واضاف: ان المادة ٧٢ من الدستور واضحة، وان المحكمة الاتحادية اصدرت تفسيرها باستمرار رئيس الجمهورية في منصبه لحين انتخاب رئيس جديد، دون الحاجة لاعادة فتح مدة الترشيح باعتباره مخالف للدستور وغير قانوني.

ويؤكد الخبير القانوني الدكتور علي الموسوي عدم دستورية قرار فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية مرة أخرى، واصفا قرار رئيس مجلس النواب بفتح باب الترشيح مرة ثانية بالمجاملة السياسية.

ويقول الموسوي لـ PUKmedia، ان «الدستور العراقي واضح بأنه أعطى فرصة بعد الجلسة الأولى لمجلس النواب مدتها ٣٠ يوما لانتخاب رئيس الجمهورية وتمديد هذه المدة الى ٣٠ يوما أخرى أمر غير قانوني ولا دستوري».

ويضيف الموسوي ان «فتح باب الترشيح كان قرارا غير دستوري لأن هناك ٢٤ مرشحا للمنصب غير المرشح المستبعد

ولا يوجد فراغ في الاشخاص»، مشددا على ان «إعادة فتح باب الترشيح كان قرارا من رئيس مجلس النواب وهذا ليس من صلاحيته وقراره كان مجاملة سياسية لا أكثر من رئيس المجلس ليقوم الحزب الذي استبعد مرشحه بتقديم مرشح ثان».

بموازاة ما ورد اعلاه، يتفق الخبير القانوني أمير الدعمي، بالاراء الموما اليها، مؤكدا ان المحكمة الاتحادية سترد يوم غد القرار وتطعن بعدم دستورية فتح باب الترشيح مرة ثانية.

ويضيف، ان قرار مجلس النواب خارج نص المادة الدستورية رقم ٧٢، ثانيا ب/ والذي هو واضح وينص «ان يفتح باب الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية خلال ٣٠ يوما من تاريخ انعقاد الجلسة الاولى لمجلس النواب».

ويؤكد الدعمي، ان هذه المادة لا تحتمل التأويل والتفسير، معربا عن اعتقاده، ان مجلس النواب اجتهد في هذه المسألة، وكان اجتهاده خاطئا وكانت خطوته مجاملة على اعتبار خاسرة الديمقراطي الكردستاني مرشحه، لمنصب رئاسة الجمهورية.

وتابع الدعمي: «افهم الدستور جيدا، واتصور ان المحكمة الاتحادية وخصوصا في قراراتها الاخيرة تطبق الدستور بحذافيره ولا تذهب الى اجتهادات حول نصوص الدستور»

التوافق والشراكة أفضل الحلول لإدارة الدولة

من جهتها أكدت رابحة حمد عضو المجلس القيادي، مسؤولة مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكردستاني الثلاثاء، ضرورة عدم ابعاد اي جهة من العملية السياسية في العراق، مشيرة الى النصوص الدستورية التي تمنع التعدي على حقوق مكون من قبل المكونات الأخرى.

وقالت رابحة حمد عضو المجلس القيادي، مسؤولة مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكردستاني في تصريح خاص لـ PUKmedia، انه وبعد عمليات تحرير العراق عام ٢٠٠٣ ونظرا لوجود المكونات القومية، الدينية والمذهبية في العراق، من الضروري ان تشارك جميع المكونات في العملية السياسية وادارة الدولة في البلاد. واضافت: ان تهميش بعض القوى السياسية واللجوء الى خيار المعارضة، للوضع العراقي الراهن، عملية غير ناجحة، معربة عن اعتقادها، ان عمر الحكومة الاتحادية المقبلة لن يكون طويلا ولن يتمكن من اداء المهام الموكلة اليها بالشكل الصحيح.

واشارت حمد الى أن أفضل الخطوات للمرحلة الحالية، هو التوافق والشراكة بين الاطراف السياسية، كي لا تتمكن أية جهة من خرق واهمال حقوق مكون آخر، تحت مسمى الأكثرية، مبينة ان هذه المخاطر ادت الى كتابة دستور يأخذ هذه الاوضاع بنظر الاعتبار، لاسيما المواد ذات الصلة بالمسائل المصيرية، بشكل لا يتمكن مكون من فرض رأيه على باقي المكونات الأخرى.

التوافق هو الحل الأمثل للجميع

واستبعدت النائبة السابقة آلا طالباني، الأربعاء، انتخاب رئيس الجمهورية في وقت قريب، فيما أشارت إلى أن الأمر مرهون بحصول توافق شيعي على تشكيل الحكومة.

وقالت طالباني خلال ندوة «من الصعب انتخاب رئيس الجمهورية في وقت قريب، وأن المشكلة لا تتعلق بخلاف الحزبين الكرديين بشأن المرشح للمنصب فقط، بل مرهونة بحصول توافق شيعي بشأن الحكومة المقبلة». وأضافت، «من دون وجود رؤية لمرحلة ما بعد انتخاب رئيس الجمهورية سيتم تأجيل هذا الاستحقاق وان قرار الاتحادية اليوم لتأجيل الدعوى يمكن ان يكون مهلة إضافية للتوصل الى اتفاق بين الاطراف المتنافسة».

وأكدت، أن «الديمقراطي مصر على تسنم الرئاسة بغض النظر عن اسم مرشح اليكيتي وان هوشيار زيباري قدم اوراق ترشيحه قبل ان يقدمه د. برهم صالح ملف ترشيحه للرئاسة».

وشددت طالباني على أن «التوافق هو الحل الأمثل للجميع وبخلافه سيتضرر جميع الأطراف وفي مقدمتهم الكرد خاصة في ملفات تمرير الموازنة». وبينت، أن «الصدريين ينوون تعديل الدستور وان الاتحاد الوطني لا يمكن أن ينخرط وحده في تحالف يقرر هذا الملف الشائك الذي يحتاج إلى توافق عريض ليس بين الأطراف السياسية فقط بل الشارع العراقي والكردي».

مجلس النواب يعلن أسماء المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية

في هذه الأثناء، أعلن مجلس النواب، الثلاثاء، أسماء المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية.

وقالت الدائرة الاعلامية في بيان: «استنادا الى احكام المادة (٤) من قانون احكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية رقم (٨) لسنة ٢٠١٢، يعلن مجلس النواب ما يأتي:

تقدم للترشح لتولي منصب رئيس الجمهورية (٥٩) تسعة وخمسون مرشحاً، وقد جرى استبعاد (٢٦) ستة وعشرين مرشحاً للأسباب الاتية:

* (٤) أربعة مرشحين قدموا لاحقاً طلبات انسحاب من الترشح
* (١٤) أربعة عشر مرشحاً لعدم توفر شرط الخبرة السياسية
* (٢) مرشحان اثنان لعدم تأييد الحصول على شهادة جامعية وعدم توفر شرط الخبرة السياسية
* (٣) ثلاثة مرشحين لعدم تأييد الحصول على شهادة جامعية
* (١) مرشح واحد لشموله بإجراءات المساءلة والعدالة
* (١) مرشح واحد لشموله بإجراءات المساءلة والعدالة وعدم توفر شرط الخبرة السياسية فيه
* (١) مرشح واحد لعدم استيفائه شرط العمر».

وأضافت : «استوفى (٣٣) ثلاثة وثلاثون مرشحاً لشروط الترشح لتولي منصب رئيس الجمهورية المنصوص عليها بموجب القانون .

«العراق يحتاج الى شخصية قوية لتولي رئاسة الجمهورية»

من جانبها قالت النائبة السابقة عن الاتحاد الوطني الكردستاني ريزان شيخ دلير، في حديث لـ "الزوراء": ان "قرار فتح الترشيح لرئاسة الجمهورية من قبل رئيس مجلس النواب غير قانوني وخرق للدستور، كما ان المدة التي حددت غير قانونية، مشددة على "ضرورة ان تقبل المحكمة الاتحادية الدعوى، وإذا لم يحدث ذلك فالامر عادي وستقبل به كل الاحزاب السياسية". وتوقعت ان "يتم قبول الطعن من قبل المحكمة الاتحادية"، مؤكدة "في حال قبول القرار ستكون حظوظ رئيس الجمهورية برهم صالح قوية في الفوز بولاية ثانية".

وبيّنت ان "منصب رئيس جمهورية العراق ليس سهلا ولا يمكن اختيار أي شخص لتوليه لمجرد ارتباطه بحزب سياسي"، لافتة الى ان "مرشح الاتحاد الوطني قوي، وله دور منذ ٢٠٠٣ على الساحة السياسية، وكان نائبا لرئيس مجلس الوزراء، ولعب دورا قويا واصبح رئيسا للجمهورية، لذلك دولة مثل العراق تحتاج الى شخصية سياسية لها دور قوي وكبير لتتبوء هذا المنصب". واكدت صعوبة ايجاد شخصية كردية لهذا المنصب تتوافق عليها الاحزاب الكردية، معللة ذلك بأن "كل جهة سياسية متمسكة بمرشحها، ونحن كاتحاد وطني متمسكون بمرشحنا".

ضغوط من الصدر على الديمقراطي للتوصل الى تسوية مع الاتحاد الوطني

ويرجح مراقبون أن يمارس التيار الصدري ضغوطا على الحزب الديمقراطي للتوصل إلى تسوية مع الاتحاد الوطني، ليس فقط لأن صالح المرشح الوحيد حاليا الذي يتماهى وأجندة الإصلاح التي يطرحها التيار، بل أيضا لحسابات سياسية أخرى من بينها التخلص من ضغوط الإطار التنسيقي.

وصرح رئيس المجلس الاستشاري العراقي فرهاد علاءالدين بأن قرار المحكمة الاتحادية بتحديد الأغلبية بثلثي أعضاء البرلمان كنصاب قانوني لعقد الجلسة البرلمانية المقبلة، لا يخدم تحالف التيار الصدري والحزب الديمقراطي وتحالف السيادة.

ولفت علاءالدين إلى أن أمام هذا التحالف الثلاثي ثلاثة خيارات، إما التفاوض والاتفاق مع الإطار التنسيقي والاتحاد الوطني، أو الاستمرار بالمعضلة الموجودة والتوجّه نحو الفوضى والصدام، أو إجراء انتخابات برلمانية جديدة، مشددا على أنه لا يمكن للبلاد أن تستمر في هذاالوضع.

وأوضح أن انضمام الاتحاد الوطني الكردستاني إلى التحالف الثلاثي سيسهل الموقف، ويمكّن من إكمال النصاب القانوني للجلسة البرلمانية المقبلة.

واعتبر رئيس المجلس الاستشاري أن فتح باب الترشح مرة أخرى لمنصب رئيس الجمهورية "مخالفة قانونية ودستورية"، (حيث تنص المادة سبعون من الدستور على حسم منصب رئيس الجمهورية خلال ثلاثين يوما بعد جلسة البرلمان الأولى) ولم يشر الدستور إلى ما بعد انتهاء المدة الدستورية لانتخاب رئيس الجمهورية، ما يقود إلى فراغ دستوري.

وقال علاء الدين في تغريدة على تويتر ان (الانظار تتجه الى جلسة الاتحادية، اما الحوار السياسي فهو،متوقف تماما)، واضاف ان (الحكم بعدم دستورية فتح باب الترشيح، يعد ضربة جديدة لتحالف الاغلبية)، وتابع ان (الحكم برد الطعن يعني استمرار الانسداد السياسي لحين توافق الاطراف لضمان حضور ٢٢٠ نائبا في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية).

«الإطار» و«الثلاثي» يتبادلان الاتهامات..

الى ذلك، تبادل طرفا المعادلة السياسية في البلاد، الاتهامات بشأن عدد مقاعد كل تحالف منهما، ففيما شكك الإطار التنسيقي بعدد مقاعد «التحالف الثلاثي»، قلل الأخير من قدرة الإطار على إعلان الكتلة الأكبر، وأكد أن «القمة الثلاثية» ستحدد مسار الأمور، وسط إشارة إلى إمكانية حلحلة الأزمة بين الزعيمين مقتدى الصدر ونوري المالكي.

ويقول عضو كتلة بدر المنضوية في الإطار التنسيقي محمد البياتي، خلال حديث لـ«العالم الجديد»، إن «هناك أزمة سياسية كبيرة، لكنها لم تصل الى طريق مغلق، فالقضية الآن حصرت بين زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وزعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، والمحاولات مستمرة لحل الأزمة بينهما».

ويضيف البياتي، أن «الإطار التنسيقي تحرك لإنشاء كتلة كبيرة، وهذا من حقه، فهو الآن يمتلك ١١٣ نائبا في كتلته، وهذا الأمر طبيعي في المنافسة السياسية، أي تشكيل كتلة كبيرة مقابل كتلة كبيرة أخرى»، مبينا أن «الإطار التنسيقي يجب أن يشكل الجزء الأكبر من البرلمان، ولا يمكن لجزء صغير من المكون الشيعي لا يصل الى ٢٠ بالمائة أن يشكل الأغلبية، خاصة وأن الإطار يضم كبار قادة المكون الشيعي». ويتابع «لغاية الآن لا يستطيع التحالف الثلاثي (التيار الصدري، الحزب الديمقراطي الكردستاني، تحالف السيادة) تمرير رئيس الجمهورية، وإعداد مقاعد تحالفهم التي يتحدثون عنها، مشكوك فيها».

الى ذلك، يعلق عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني عماد باجلان خلال حديث لـ«العالم الجديد»، أن «الإطار

التنسيقي لن يصل الى الرقم الذي يعلن عنه بشأن تحالفه الثبات الوطني، فليس كل ما يعلن هو حقيقة».

ويتابع باجلان «الرقم الحقيقي للإطار التنسيقي لا يتجاوز الـ٩٠ نائبا، وهذا ما سنشهده خلال إعلان تحالفه الجديد»، مؤكدا «نحن في التحالف الثلاثي، ننتظر القمة الثلاثية التي ستجرى خلال الأسبوع المقبل أو الذي يليه». ويوضح أن «هناك احتمالا بحدوث مستجدات حول القمة الثلاثية، فكل شيء وارد، لكن عددنا في التحالف الثلاثي يقترب من الـ٢٠٠ نائب».

الكشف عن موعد الإعلان الرسمي لتحالف «الثبات الوطني»

وتعتزم قوى الإطار التنسيقي، الإعلان عن تحالف جديد يجمع كافة مكوناتها مع بعض النواب المستقلين، تحت مسمى «الثبات الوطني»، ثم التوجه لإعلان الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً داخل مجلس النواب.

وفي هذا الصدد، كشف النائب عن ائتلاف دولة القانون، محمد الشمري، الاربعاء، الموعد الرسمي للإعلان عن تحالف «الثبات الوطني».

وقال الشمري في حديث لـ السومرية نيوز، ان «الإعلان الرسمي عن تحالف الثبات الوطني سيكون خلال جلسة مجلس النواب المقبلة».

النائب عن ائتلاف دولة القانون، أكمل حديثه قائلاً، إن «الإطار التنسيقي سيتحول لتحالف (الثبات الوطني) المتكون من ٨٨ نائباً»، مرجحاً في الوقت ذاته «زيادة في عدد أعضاء التحالف بعد إنضمام نواب مستقلين». وبين، أن «الثبات سيعلن رسمياً عن كونه الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً داخل مجلس النواب».

وبشأن التفاهمات بين الإطار والتيار، أكد الشمري، أن «الباب لايزال مفتوحاً، والتفاهمات مستمرة بين الطرفين، لكن لم يتغير شيء إلى الآن».

الحكيم: المواقف المتصلبة لن تنتج إلا مزيدا من التعقيدات

وقد بحث رئيس تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم، الثلاثاء، خلال لقائه سفير الولايات المتحدة الأمريكية ماثيو تولير تطورات المشهد السياسي في العراق والمنطقة فضلا عن العلاقات الثنائية بين بغداد وواشنطن وسبل تطويرها بما يخدم البلدين ومصالح الشعبين».

وأكد الحكيم «ضرورة تجاوز حالة الانسداد السياسي التي يعيشها العراق، فضلا عن ضرورة أن يتحلى الجميع بإرادة الحل عبر المبادرات السياسية المطروحة لمعالجة الأزمة الحالية». وأضاف أن «الحلول ممكنة وليست مستعصية إذا غلّب الساسة المصلحة الوطنية على المصالح الخاصة»، داعياً الى «اعتماد الحوار في حل النزاعات داخليا وإقليميا ودوليا».

وتابع أن «المواقف المتصلبة لن تنتج إلا مزيدا من التعقيدات والضرر بالمصالح العامة للدول والشعوب»، مشيراً إلى «أهمية الاتفاق على المشتركات والانطلاق منها في إدارة الأزمات والإشكاليات».

احترام المدد الدستورية

وقال النائب المستقل الدكتور حميد الشبلاوي لـ«الصباح»: إن «جلسات البرلمان الرسمية معطلة وليست هناك أي جلسة رسمية بشأن انتخاب مرشح لرئيس الجمهورية ومازالت الأمور غامضة بهذا الشأن، ودور البرلمان الحقيقي معطل حالياً»، داعياً «الكتل السياسية إلى الحرص على عامل الوقت واحترام المدد الدستورية وتشكيل الحكومة المقبلة بأسرع وقت».

وبيّن أن «هناك عدداً من النواب تبنوا تعديل بعض فقرات الدستور وتعديل القوانين ومنها قانون مزدوجي الجنسية، والدعوة إلى عدم التصويت لأي شخص مزدوج الجنسية بتسنم منصب في الدولة العراقية لما يشكله ذلك من خطورةٍ ومساسٍ بهيبة الدولة وفتحٍ لباب الفساد كون هؤلاء يمكن أن يلوذوا بالبلدان التي يحملون جنسياتها عند ملاحقتهم بتهم فساد».

واتهم الشبلاوي «القوى والكتل السياسية الكبيرة بتمرير ما يناسبها من فقرات دستورية تتفق مع مصالحها وإهمال أخرى عند الضرورة»، مؤكداً أن «من الضروري تعديل الدستور لأنه لا يواكب التطورات الحاصلة في هذه المرحلة وتسببت بعض مواده في أزمات متتالية».

خبير قانوني: مجلس النواب الجديد يحدد عدد مقاعد المكونات

وكانت المحكمة الاتحادية العليا، قد أصدرت الثلاثاء، قرارا بشأن عدم دستورية تمثيل المكونات بمجلس النواب، فيما ألزمت مجلس النواب بتشريع نص بديل يضمن المساواة.

وجاء في المحكمة الاتحادية العليا، الثلاثاء: إنه «لغرض تفعيل الدور الوطني وتحقيق المساواة والحفاظ على الوحدة الوطنية للمكونات الأيزيدية والشبكية والكرد الفيليين، قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية تمثيل تلك المكونات في مجلس النواب ووجوب مساواتهم مع المكونين المسيحي والصابئي».

واوضح الخبير القانوني علي التميمي في حديث خاص لـPUKmedia: ان المحكمة اقر عدم دستورية المادة ١٣ من قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠، فالغى بعض الفقرات من المادة لانها خالفت الدستور في المواد ١٤، ١٦، ٢-، ٩، وبررت ذلك بانها تخل بمبدأ المساواة والمشترك الوطني، الغت « ب، ود، وهـ» من المادة ١٣، والزمت مجلس النوب بتشريع بديل يضمن المساواة بين المكونات وفق البند ثالثا للمادة ١٣.

واضاف: ان المادة ١٣ منحت المسيحيين ٥ مقاعدة والمكونات الاخرى مقعد واحد فقط، مشيرا الى ان مقاعد المسيحيين وزعت على نينوى واربيل وبغداد وكركوك ودهوك، فيما منحت الايزيديين والصابئة المندانيين والكرد الفيليين مقعدا واحدا، وقالت المادة، ان مقاعد المسيحيين تكون ضمن الدائرة الواحدة في المحافظة الواحدة. واكد انه وبحسب التوزيع الجديد، كل مكون يأخذ مقعدين للكرد الفيليين والصابئة والايزيديين مقعدين، لافتا الى ان القرار لا يسري باثر رجعي، ويعتمد على تشريع قانون في مجلس النواب الجديد.

مخالفة الديمقراطي لقواعد اللعبة

ومن جهتة يقول المحلل السياسي جاسم الموسوي لـ(المسرى) إن "الانسداد السياسي الحاصل في البيت الكردي، يعود لمخالفة الديمقراطي الكردستاني لقواعد اللعبة بينه وبين الإتحاد الوطني الكردستاني الذي كان حسب الاتفاقات السابقة بينهما والعرف السياسي، هو من حصة الإتحاد الوطني، ورئاسة الإقليم من حصته، لافتاً إلى أن "اتفاق الديمقراطي وتحالفه مع التيار الصدري وتحالف السيادة، هو ما جعله يخالف تلك القواعد مع غريمه الإتحاد الوطني".

وفيما يتعلق بالبيت الشيعي، أشار الموسوي إلى أن "التيار الصدري يريد من الإطار أن يلتحق به، وتكون قيادة البيت بيده، في حين أن الإطار يريد الإئتلاف معه، ليتقاسما معاً صناعة القرار او الوزارات، ومع هذا ليس ببعيد أن يتفق الجانبان قريباً وينهيان هذا الانسداد السياسي، وبالمقابل سيمنح الديمقراطي الكردستاني الإتحاد الوطني حرية اختيار رئيس الجمهورية، ولكن بالشروط التي يريدها ويفرضها على منافسه الإتحاد"، مستطرداً بالقول إنه "ليس من الصحيح أن تدار رئاسة الوزراء كل هذه المدة بالوكالة، وأن لا ينتخب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، لأنه بالنتيجة سيعزز ذلك عدم الثقة بالنظام السياسي في البلاد، وبالتالي حدوث مشاكل جمة لا تحمد عقباها".

بعد دفع 52 مليار دولار كتعويضات غزو الكويت
العراق يطوي الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة

*تقرير:فريق الرصد والمتابعة

اعتبرت الرئاسات العراقية الأربعاء، خروج بلدها من طائلة الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة انطلاقة نحو سياسة خارجية تقوم على أفضل العلاقات العربية والاقليمية والدولية دعما لامن وسلام المنطقة.

حيث قال رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح إن إنهاء ملف التعويضات العراقية للكويت «طي لفصل رهيب من الحرب العبثية لنظام الاستبداد».

وقال صالح في تغريدة على «تويتر»، انه «بأنهاء ملف التعويضات العراقية للكويت الشقيقة نطوي فصلاً رهيباً من الحرب العبثية لنظام الاستبداد ودفع ثمنها شعبنا وكل المنطقة».

وأضاف «اليوم ينطلق العراق نحو سياسة خارجية تقوم على إقامة أفضل العلاقات مع اشقائنا وجيراننا والمجتمع الدولي ودعم امن وسلام المنطقة باعتباره مصلحة مشتركة للجميع».

من جهته اعتبر رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ان العراق «قد كلل جهوده على طريق علاقات طبيعية مع جيرانه وأشقائه والمجتمع الدولي بإغلاق ملف القرارات الأممية التي ترتبت على المغامرات العبثية للنظام السابق».

وأشار في تغريدة على تويتر، الى ان تلك المغامرات قد «دفع شعبنا أثمانها القاسية طوال ٣٢ عاماً. بداية جديدة لاستعادة العراق دوره وحضوره من خلال رؤية الدولة وليس عبث اللا دولة».

وأكد رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي سعي العراق لبناء العراق افضل العلاقات مع دول العالم وتجاوز سياسات الاستعداء والتصعيد.

ودعا في تغريدة له على تويتر، الى «بدء مرحلة جديدة للبلد واخراجه من تداعيات الحروب المتعاقبة».. منوها الى

انه «بعد انتهاء الالتزامات الخاصة بملف التعويضات نتطلع اليوم لبناء أفضل العلاقات مع الجيران والاشقاء والأصدقاء، متجاوزين آثار عقود من سياسات الاستعداء والمواجهة والتصعيد».

ودعا الحلبوسي إلى «بدء مرحلة جديدة للنهوض بالبلد واخراجه من مرحلة تداعيات الحروب المتعاقبة».

مجلس الامن ينهى تفويض لجنة العقوبات

أما بعثة الأمم المتحدة في العراق فقد اكدت على أن مجلس الأمن أنهى تفويض لجنة التعويضات.

وذكرت البعثة في تغريدة على «تويتر»، أن ذلك «معلمٌ تاريخيّ لشعب العراق اليوم: مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يُنهي تفويض لجنة التعويضات فيما يتعلق بتعويضات العراق للكويت». وشددت على أن «العراق جديرٌ بالثناء لتعاونه الكبير في الوفاء بالتزاماته وإبداء حسن الجوار».

وكان عام ١٩٩١ قد شهد تشكيل لجنة من الأمم المتحدة للتعويضات وفق القرار الأممي رقم ٧٠٥ ألزمت بغداد على إثره بدفع ٥٢/٤ مليار دولار للأفراد والشركات والمنظمات الحكومية وغيرها، ممن تكبدوا خسائر مباشرة ناجمة عن غزو واحتلال الكويت.

وتوقف العراق عن تسديد المدفوعات في عام ٢٠١٤ في أثناء الحرب على تنظيم داعش الذي سيطر على ثلث البلاد لكنه استأنفها عام ٢٠١٨ باستقطاع ٠/٥٪ من قيمة كل برميل نفط يتم تصديره.

ويوم الثلاثاء أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً أنهى بموجبه رسمياً تفويض «لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتعويضات عن الأضرار الناجمة عن غزو العراق للكويت في ١٩٩٠» بعدما سدّدت بغداد كامل المبالغ المترتّبة عليها للكويت وقدرها ٥٢/٤ مليار دولار.

وجاء في القرار إنّ مجلس الأمن «يقرّر إنهاء تفويض اللجنة» ويعتبر أنّها «أنجزت مهمتها».. مضيفا أنّ مجلس الأمن «يؤكّد أنّ الحكومة العراقية لم تعد مطالبة بأن تدفع للصندوق» الذي تديره اللجنة «نسبة من عائدات مبيعات صادراتها من النفط والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي».

وبحسب القرار الذي صاغته المملكة المتحدة فإنّ مجلس الأمن «يؤكّد أنّ عملية تقديم مطالبات للجنة اكتملت الآن وبصورة نهائية، وأنّه لن يتمّ تقديم أي مطالبات أخرى إلى اللجنة».

وهذه اللجنة غير مسبوقة ويمكن أن تكون نموذجاً يحتذى في المستقبل عند الاقتضاء.

وتأسست اللجنة في أيار/مايو عام ١٩٩١ بموجب القرار الرقم ٦٩٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، وكانت مسؤولة عن إدارة التعويضات المالية المستحقة على العراق والتي كانت تستقطع ٥٪ من عائداته من مبيعات النفط والمنتجات البترولية والغاظ الطبيعي. وتمت المصادقة على تقريرها النهائي إلى مجلس الأمن رسمياً في جنيف في التاسع من الشهر الحالي.

وبتت اللجنة خلال ولايتها بنحو ٢,٧ مليون طلب تعويض سُدد مبلغ ٥٢,٤ مليار دولار من نحو ٣٥٢ مليار دولار تمت المطالبة بها. وكان آخرها في ١٣ كانون الثاني/يناير الماضي بقيمة نحو ٦٣٠ مليون دولار وفقاً لتقرير اللجنة.

ووزّعت التعويضات على الأفراد والشركات والمنظمات الحكومية والمنظمات الأخرى الذين تعرّضوا لخسائر نجمت مباشرة عن الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من آب أغسطس عام ١٩٩٠.

وزير الخارجية: تعزيز أطر التعاون مع المجتمع الدولي

وأعلن وزير الخارجية فؤاد حسين الثلاثاء، خروج العراق من اجراءات الفصل السابع، بعد دفع كامل التزاماته المالية، فيما اكد ان العراق لم يعد مطالباً بدفع أية مبالغ مالية إضافية مستقبلاً.

وقال حسين في كلمة العراق في مجلس الأمن خلال الجلسة المخصصة للاستماع لإحاطة رئيس مجلس إدارة الأمم لجنة المتحدة للتعويضات، أن «العراق اليوم يَطوي صفحة مُهمة من تاريخه استمرت أكثر من ثلاثين عاماً»، لافتا الى ان «العراق يسعى إلى تعزيز أُطر التعاون مع المجتمع الدولي».

وفيما يأتي النص الكامل لكلمة وفد جمهوريَّة العراق التي القاها وزير الخارجيَّة فؤاد حسين في جلسة مجلس الأمن حول غلق ملف التعويضات (UNCC)

سعادة السيّد فاسيلي، رئيس مجلس الأمن

أصحاب السعادة أعضاء المجلس الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يُشرفني أن أستهل كلمتي مُمثلاً عن بلادي، بالتهنئة لدولة روسيا الاتحادية لتوليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/ فبراير الجاري، مُتمنياً لسعادة المُمثل الدائم لروسيا، التوفيق والنجاح في هذه المهمة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان لمملكة النرويج على توليها مهام إدارة رئاسة مجلس الأمن للشهر الماضي.

وكذلك الشُكر والامتنان للإحاطة التي قدمها السيّد رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

السيّد الرئيس..

يَطوي العراق اليوم صفحة مُهمة من تاريخه استمرت أكثر من ثلاثين عاماً، وتبدأ صفحة جديدة من تاريخ العراق الدبلوماسيّ والسياسيّ والاقتصاديّ، صفحة تُعزز دورهُ الإقليميّ والدوليّ بما يتناسب مع تاريخه وثقلهُ الحضاريّ في خارطة المنطقة والعالم، كدولة فاعلة مُنسجمة مع تطلعات وأهداف المجتمع الدوليّ، حيث يسعى العراق إلى تعزيز أُطر التعاون مع المجتمع الدوليّ وفي المقدمة منهُ منظمة الأمم المتحدة باعتبار إنَّ العراق هو أحد المؤسسين لهذه المنظمة والموقعين على ميثاقها في ١٤ أكتوبر ١٩٤٥، ومن أجل أنَّ يستعيد دوره الذي كان عليه كعضو فعال ومسؤول في الأسرة الدوليَّة.

السيّد الرئيس..

وفقـاً للتقرير النهائيّ الصَادر من قِبل لُجنة الأمم المتحدة للتعويضات، والإحاطة التي قَدمها السيّد رئيس مجلس إدارة اللجنة، وما تضمنتهُ من إشارات واضحة على إيفاء العراق لكامل التزاماته الدوليَّة المُقررة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصِلة، فأن العراق قد سدد آخر دفعة وفقاً لالتزاماتهُ الماليَّة ودفع كامل مبلغ التعويضات الواجبة عليه وهو (أثنان وخمسون فاصلة أربعة) مليار دولار أمريكيّ، من خلال لجنة الأمم المتحدة للتعويضات والتي وزعت على (واحد فاصلة خمسة مليون) مطالبة من جميع فئات المطالبات، ووفقاً لما ورد في ذلك، وما تم اعتماده من صياغة لفقرات قرار مجلس الأمن المُعتمد في هذه الجلسة، وتذكيراً بكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فأن لجنة التعويضات تكون قد أوفت بولايتها بالكامل، وأنهت النظر بأية مطالبات مُستقبليّة في موضوع التعويضات، ولم يعد العراق مطالباً بدفع أية مبالغ ماليّة إضافيّة مُستقبلاً، أو التعامل مع إجراءات الفصل السابع.

وفي هذا الإطار، تؤكّد حكومة بِلاديّ أنَّ العمل مع لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ومجلسكم الموقر، كان نموذجاً ناجحاً للعمل المتعدد الأطراف، نموذجاً يُعزز الثقة بالآليات والإجراءات الدوليَّة في تسويّة الأزمات التي عصفت وتعصف في عالمنا حتى اليوم، ومن خِلال هذه الآلية الدوليَّة وانطلاقاً من احترام العراق لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحمل مسؤولياته كاملةً، استمر العراق بالإيفاء بهذه الالتزامات بالكامل وفقاً للجداول الزمنيّة والنسب المُعتمدة من لجنة التعويضات، رغم الظروف الصعبة التي مر بها العراق في السنوات السابقة من تحمل الأعباء والكُلف الاقتصاديّة لمُحاربة الإرهاب وأخذ دوره في مقدمة دول العالم للتصديّ لعصابات تنظيم داعش الإرهابيَّة واسترجاع المدن من سيطرة التنظيم، وتكاليف برامج إعادة النازحين داخليّاً إلى مُدنِهم، وبرامج إعادة الاستقرار والخدمات وتوفير المساعدات وتكاليف إعادة الأعمار والتي ترافقت مع انخفاض كبير في أسعار مبيعات النفط العالميّة.

وفي هذا الصدد، تَنظر حكومة العراق إلى إنَّ الإيفاء الكامل لالتزاماتها الدوليَّة تجاه المُجتمع الدوليّ ودولة الكويت الشقيقة، بمثابة تطور كبير من شأنه أنَّ يعزز علاقات العراق مع مُحيطهُ الإقليميّ والدوليّ، وكذلك العلاقات التاريخيّة العراقيَّة – الكويتيَّة وينقلها إلى آفاق مستقبليّة واسعة أساسها الثقة والعلاقات الثنائيَّة المتكافئة.

السيّد الرئيس..

سعى العراق إلى إكمال هذا النموذج الفريد من العمل والجُهد الدوليّ والتعاون المُشترَك تحت أطر وآليات الأمم المتحدة، فمن خِلال إيفاءه الكامل لالتزاماته الدوليَّة، الذي أبرز بالمقابل التزاماً دوليّاً قانونيّاً وأخلاقيّا على المجتمع الدوليّ والأمم المتحدة، وهو إخراج العراق من كافة إجراءات الفصل السابع، والحفاظ على حقوق وأموال العراق واستحقاقاته القانونيَّة الدوليَّة، وحمايته من أية مطالبات مستقبليَّة في إطار الجُهد الدوليّ الذي تقودهُ الأمم المتحدة، مستندين في ذلك إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدوليّ والمبادئ العامة للقانون الدوليّ في العدل والإنصاف، وهو ما يُعزز الثقة بهذه الآليات الأمميّة. وهذا ما حرِصنا على تثبيته ودافعنا عنهُ جاهدين لإدراجه في قرار مجلس الأمن الدوليّ بالتعاون مع حامل القلم (البريطانيّ) وباقي أعضاء مجلس الأمن. حيث إن هذا الجُهد الدوليّ لن يكون قد اكتمل نجاحه إلا بعد ما أن تجسدت مطالب العراق المشروعة وتم تضمينها في قرار مجلس الأمن الدوليّ.

السيّد الرئيس..

تؤكد حكومة بِلادي وفي ضوء ما قدمناه من رؤية تاريخيّة وقانونيّة، بأن العراق يتطلع بهذا الخصوص وببالغ الأهميّة، أنَّ يضطلع مجلسكم الموقر بمسؤولياته التاريخيّة، في أنَّ ينعكس إغلاق هذا الملف بشكل إيجابيّ على العراق في علاقاته الإقليميَّة والدوليَّة وتحديداً مع دول الجوار، فعلى الدوام تكون عبرة الأمور بخواتيمها، أي إنَّ نجاح العمل دائماً ما يقاس بخواتيمه ونتائجه ومخرجاته وانعكاساته الإيجابيَّة على الشعوب والدول.

وفي الختام.. اسمح لي السيّد الرئيس بأن نعربُ عن شكرنا وتقديرنا لكم ولأعضاء المجلس الآخرين، وإلى حامل القلم البعثة البريطانية الموقرة، والتي انخرطت في جولات تفاوضية مكثفة مع البعثة العراقيَّة، وللدول الصديقة كافة التي قدمت الدعم إلى بِلادي لتجاوز هذهِ الحقبة التاريخيَّة التي كانت مريرة على شعوب المنطقة، وكذلك شكرنا وتقديرنا إلى دولة الكويت قيادةً وشعباً.

ونُبارك للشعب العراقيّ وحكومتهُ إنهاء هذهِ الالتزامات الدوليَّة، وخروج العراق من إجراءات الفصل السابع، ونُقدم شُكرنا واعتزازنا للقائمين على الدبلوماسيَّة العراقيَّة، لاسيما البعثة العراقيَّة الدائمة في نيويورك لجُهودها الحثيثة

في المفاوضات لتضمين مطالب العراق المشروعة في القرار، متمنين دوام الازدهار والرخاء والتقدم لشعب العراق ولشعوب المنطقة والعالم.

شكراً سيدي الرئيس..

عقوبات مجلس الأمن التي خرج منها العراق

وكان مجلس الامن الدولي قد وضع العراق تحت طائلة عقوبات الفصل السابع لميثاق الامم المتحدة اثر احتلال نظامه السابق للكويت في الثاني من آب اغسطس عام ١٩٩٠ حيث اصدر المجلس قراره الشهير رقم ٦٦١ عام ١٩٩٠ بفرض عقوبات صارمة دعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى وقف الصلات الإقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام العراقي. كما نص على انه : إذا رأى مجلس الأمن أن هذا التدابير لا تفي بالغرض جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه من خلال تعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة بالمساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي وأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناءً على طلبه ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي من خلال قوات مسلحة للقيام بعمليات حربية من شأنها تحرير الكويت وهو ماتم في عملية عاصفة الصحراء للمرحلة من ١٧ كانون الثاني يناير إلى ٢٨ شباط فبراير عام ١٩٩١.

ترحيبٌ واسع

ومن جهتها هنأت الكويت العراق على خروجه من إجراءات الفصل السابع. وقال سفير الكويت لدى الأمم المتحدة، منصور العتيبي في كلمة الكويت أمام مجلس الأمن الدولي «نرحب بانهاء ولاية لجنة الامم المتحدة للتعويضات على الاموال العراقية كما نهنئ العراق الشقيق على التزامه بتنفيذ مقررات الامم المتحدة وخروجه من الفصل السابع وانهاء ملف التعويضات».

وأضاف أن «وفاء العراق بالتزاماته الدولية تمثل نقطة انطلاق».. مؤكدا بالقول «لن ندخر اي جهد لدعم سيادة العراق واستقلاله ووحدة أراضيه».

كما رحبت دول أعضاء مجلس الأمن الدولي بتسديد العراق لتعويضات الكويت وفتح فصل جديد من العلاقات بين البلدين.

وقال المندوب الأمريكي في مجلس الأمن ان «العراق سدد جميع المستحقات الخاصة بالتعويضات الكويتية ونثمن دور العراق في إنهاء ملف التعويضات وعمل لجنة التعويضات سينتهي».

وعدت مندوبة فرنسا سداد العراق جميع تعويضات الكويت «إجراءً غير مسبوق بالقانون الدولي»..

فيما أشادت مندوبة الإمارات «بجهود العراق في سداد جميع التعويضات الكويتية».. معبرة عن الامل «بإنهاء المسائل العالقة كافة بين العراق والكويت».. وقالت «موقفنا ثابت ويتمثل بدعم وحدة العراق والكويت وسيادتهما».

وقالت مندوبة بريطانيا في مجلس الأمن باربرا ودورد، خلال الجلسة، أن «العراق أوفى بالتزاماته الدولية رغم الظروف الاستثنائية التي مرت عليه».

من جانبها اشارت مندوبة المكسيك في مجلس الأمن الى ان «العراق أوفى بالتزاماته الدولية ودفع التعويضات الى الكويت، مؤكدة ان العراق يفتح الان فصلا جديدا بتاريخه». وتابعت: ان «العراق لن يدفع مزيدا من امواله وسيكون بامكانه توجيهها لتحقيق تطلعات شعبه».

اما ممثل الهند في مجلس الأمن، فقد ذكر: «نرحب بقرار اغلاق ملف التعويضات المترتبة على العراق بسبب غزو الكويت».

بينما رحبت ممثلة الغابون في مجلس الامن بالتزام العراق بدفع التعويضات الى الكويت.

بدورها قالت ممثلة ايرلندا في مجلس الأمن: ان «اكمال العراق ملف التعويضات يمثل انجازا دوليا غير مسبوق»، لافتا الى ان «هناك ارتباط وثيق بين استقرار العراق واستقرار المنطقة باكملها».

كما ان ممثل النرويج في مجلس الأمن الدولي، ذكر ان» تسديد العراق كامل التزاماته يعد انجازا تاريخا مهما»، مهنئا «الحكومة العراقية بانهاء ملف تعويضات الكويت «.

من جانبه رحب ممثل الصين في مجلس الأمن الدولي بجهود حكومة العراق بايفائها بالالتزامات الدولية رغم الظروف الصعبة»، مؤكدا ان «العراق انتهى بالكامل من التزاماته الدولية بدفع التعويضات للكويت». ودعا المجتمع الدولي الى مساعدة العراق في اعادة بناه التحتية واعمار مدنه.

من جهته، قال ممثل ألبانيا لدى مجلس الأمن، أن «العراق كان على قدر المسؤولية واوفى بالتزاماته الخاصة بالفصل السابع»، مرحبا «بقرار انهاء عمل لجنة الامم المتحدة الخاصة بتعويضات الكويت». وأضاف، أن «العراق دفع الثمن غاليا على مدى ثلاثة عقود»، مبينا ان «استقرار العراق ضروري لامن المنطقة باكملها».

وتابع ممثل البانيا: «يمكن للعراق استخدام كامل وارداته لخدمة مصلحة شعبه».

بدورها أشادت ممثلة غانا، في مجلس الامن بجهود الحكومة العراقية على تعاونها المتواصل مع لجنة التعويضات.

كما اشادت ممثلة البرازيل في مجلس الامن بالعراق على التزامه الراسخ في تسديد التعويضات للكويت.

من جانبه، اكد ممثل كينيا في مجلس الامن الدولي، أن «العراق اوفى بالتزاماته الدولية بدفعه كامل التعويضات»، لافتا الى ان «انهاء ملف التعويضات فرصة للعراق في تحقيق اهدافه».

ماليا واقتصاديا.. ما هي آثار إنهاء ملف تعويضات العراق للكويت؟

ويرى الخبير الاقتصادي همام الشماع أن خروج العراق من الفصل السابع وإنهاء ملف لجنة التعويضات ستكون له أثار إيجابية من الناحيتين المالية والاقتصادية.

في الجانب المالي، يقول الشماع للحرة إن «انتهاء أعمال اللجنة يعني أن المطالبات ضد العراق قد توقفت، ولا يجوز بعد الآن المطالبة بأي مبالغ عبرها».

ويضيف الشماع «قبل هذا التاريخ كان العديد من المطالبين بالتعويضات، وهم كثيرون وفي الغالب مدعون بالضرر، يتهيؤون في كل مناسبة وأخرى للمطالبة بتعويضات عبر محاكم في بلدانهم الأجنبية». ويتابع أنه «كان من الخطر على الاقتصاد العراق أن تقوم تلك المحاكم بإصدار أحكام، والاستيلاء على الأموال العراقية التي يتم التعامل بها في المصارف سواء لأغراض التجارة أو الاستثمار».

ويشير إلى أن «هذا تسبب في أن معظم المصارف في الدول الأجنبية كانت لا تفتح حسابات للمصارف العراقية، وكان التعامل التجاري العراقي يتم عبر بنوك مراسلة مما كلف العراق عمولات إضافية وأموال باهظة».

في الجانب الاقتصادي يؤكد الشماع أن «انتهاء عمل اللجنة، يعني أن نحو ملياري دولار سنويا التي كانت تدفع كتعويضات ستضاف إلى موازنة الدولة».

يبين الشماع أن هذه «المبالغ ستنفق لصالح الاقتصاد العراقي»، مشددا على ضرورة تخصيص هذه الأموال لـ»صناديق سيادية من أجل تعويض الأجيال القادمة عما تستنزفه الأجيال الحالية من إيرادات النفط والثروة النابضة».

ويشدد الشماع على أهمية إنشاء «صندوق تستثمر فيه الأموال، التي كانت مخصصة للتعويضات، في الأسواق العالمية لأنها ستدر في المستقبل عشرات المليارات ممكن أن تستفاد منها الأجيال القادمة».

ويشير الشماع إلى أن «عودة العراق للبند السابع باتت من الماضي، على اعتبار أنه ليس هناك نوايا أو تفكير عدواني خارجي في العراق حاليا».

وأعرب الشماع عن أمله في أن «تتشكل حكومة عراقية جديدة تهتم بمحاربة الفساد واستخدام ثروات العراق من أجل تحسين الاقتصاد وتمكينه في مواجهات التحديات، المتمثلة بتردي أسواق النفط».

وأكد مستشار رئيس الحكومة العراقية حسين علاوي أن خروج العراق من الفصل السابع وإنهاء عمل لجنة التعويضات سيسهم في «انفتاح الاقتصاد العراقي من حيث تداخل الاستثمارات الدولية مع المحلية».

وقال علاوي في تصريح للتلفزيون الرسمي أن الخطوة ستؤدي أيضا «لعودة مكانة الاقتصاد العراقي لسابق عهدها حيث ستمكن المصارف العراقية من نقل الأموال من داخل البلاد وخارجه، وتنهي الحاجة لبنوك المراسلة التي كانت تمثل تحديا للبلاد».

كذلك أكد علاوي أن القرار «سيرفع من درجات الائتمان المالي للعراق ويستثمر الظروف السياسية لتحقيق المزيد من الانفتاح نحو الاستثمار».

وكان مجلس الأمن فرض سلسلة من العقوبات على العراق بعد غزو الكويت منها دفع تعويضات وتجميد أصوله في الخارج.

وفتح الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة الباب على إمكانية فرض عقوبات فضلا عن إمكانية التحرك العسكري ضد العراق.

وخفف مجلس الأمن الدولي في فيراير ٢٠١٤ العقوبات المفروضة على العراق منذ اجتياحه الكويت العام ١٩٩٠، وذلك على خلفية تحسن العلاقات بين البلدين.

ففي قرار تبناه بإجماع أعضائه الـ١٥، رفع مجلس الأمن التهديد بفرض عقوبات على بغداد أو اللجوء إلى القوة بحقها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في ما يتصل بموضوعين خلافيين بين الكويت والعراق هما فقدان ٦٠٠ مواطن كويتي إثر الاجتياح وخسارة الإرشيف الوطني الكويتي.

وبناء على القرار في حينه، تولت بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) معالجة هاتين المسالتين بموجب الفصل السادس من شرعة الأمم المتحدة والذي ينص على حل النزاعات سلميا.

عادل الجبوري:

هل يحرق النفط أوراق أربيل في بغداد؟

يدلّ القرار الأخير للمحكمة الاتحادية العراقية العليا، القاضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان، على جانب مهم من طبيعة الأزمة الشّائكة والمعقَّدة والمتداخلة في خيوطها وخطوطها بين فرقاء السياسة، أكثر من كونها قائمة بين مكونات المجتمع.

كان قرار المحكمة الاتحادية صادماً ومفاجئاً من جهة، ومربكاً وخالطاً للأوراق من جهة أخرى. ومن جهة ثالثة، كان نقطة تحوّل وانعطاف لتصحيح سياقات خاطئة استمرَّت بضعة أعوام، كما يرى الكثيرون.

وبحسب رئيس المحكمة الاتحادية العليا القاضي جاسم محمد عبود، إنَّ «القرار يلزم وزارة النفط الاتحادية باستخدام صلاحيتها الدستورية بشأن استكشاف النفط وإنتاجه وتصديره، وبطلان التعاقدات

التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان مع الأطراف الخارجية (دول وشركات). وكذلك، ألزم القرار حكومة الإقليم بتمكين وزارة النفط الاتحادية وديوان الرقابة المالية الاتحادي بمراجعة كلّ العقود النفطية المبرمة بخصوص تصدير النفط الخام والغاز لغرض تدقيقها، بما يتيح للجهات المشار إليها تحديد الحقوق المالية المترتبة بذمة الحكومة المحلية في أربيل، وتحديد حصة الإقليم من الموازنة العامة الاتحادية السنوية».

استند قرار المحكمة الاتحادية إلى دعويين رفُعتا إليها؛ الأولى رفعها وزير النفط في العام ٢٠١٢ ضدّ وزير الثروات الطبيعية في حكومة الإقليم، والأخرى رفعها عضو مجلس النواب الحالي، ورئيس لجنة النفط والغاز السابق في مجلس محافظة البصرة المنحل، علي شداد الفارس، ضد رئيس حكومة الإقليم ورئيس برلمانه في العام ٢٠١٩.

> **كان قرار المحكمة الاتحادية صادما ومفاجئا من جهة، ومربكا وخالطا للأوراق من جهة أخرى**

وقد طالبتا بإلغاء قانون النفط والغاز الخاص بإقليم كردستان، والذي صادق عليه رئيس الإقليم السابق مسعود البارزاني في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧.

ومنذ اليوم الأول لصدوره، أثار قانون النفط والغاز المتعلّق بإقليم كردستان جدلاً واسعاً، وكان بحكم طبيعة مخرجاته عاملاً رئيسياً في تأزيم العلاقة بين حكومتي المركز والإقليم وبلوغها في بعض الأحيان مستويات خطرة جداً، تمثّلت بتعليق حصة الإقليم من الموازنة البالغة ١٧٪ في عهد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، بسبب امتناع حكومة الإقليم عن تحويل العائدات المالية للنفط الذي تصدّره إلى الحكومة الاتحادية، الأمر الّذي تسبّب بتلكؤ الأولى عن دفع رواتب موظفي الإقليم، متهمةً الثانية بقطعها عنهم.

وفي توضيحه هذا الجدل والسّجال، صرّح المالكي في ذلك الحين قائلاً: «ليس هناك شيء في الميزانية يُسمى رواتب موظّفي إقليم، بل هناك حصة ١٧٪ من الميزانية للإقليم، وتمّ قطعها لعدم التزام حكومة إقليم كردستان بالاتفاقيات النفطية. وليس معقولاً أن تمتنع حكومة الإقليم عن إرسال إيراداتها النفطية إلى المركز، وتطالب بحصتها من نفط البصرة... وعندما يأخذ الإقليم حصّته، لا نكون مسؤولين عن كيفية صرفها، كرواتب أو خدمات أو أمور أخرى، أو إذا كانت تسرق».

في مقابل ذلك، لم يتوقّف الساسة والمسؤولون الكرد منذ العام ٢٠١٤ عن تكرار مقولة أنَّ الحكومة الاتحادية أقدمت على قطع رواتب موظفي الإقليم، معتبرين أن «حجب حصّة الأخير من الموازنة الاتحادية هو تصرف غير مسؤول وغير دستوري، وهو ما دفع حكومة الإقليم إلى استخدام صلاحياتها التي نصَّ عليها الدستور العراقي بتصدير النفط وفق المادتين ١١٢ و١١٥، اللتين تمنحان إقليم كردستان الحقّ في تصدير النفط، للاستفادة من عائداته في معالجة جزء من الأزمة الاقتصادية».

ولكنّ المسؤولين في الحكومة الاتحادية وخبراء القانون الدستوري يؤكّدون أنَّ الصّلاحيات التي يحتجّ بها الإقليم بتصدير النفط مقيّدة بشروط تضمَّنتها المادة ١١٢ من الدستور الاتحادي، والتي تنصّ على أن «تقوم الحكومة الاتحادية بـإدارة النفط والغاز

المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بشكلٍ منصفٍ يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع تحديد حصّة لمدةٍ محددة للأقاليم المتضررة، والتي حُرمت منها بصورةٍ مجحفة من قبل النظام السابق، والتي تضررت بعد ذلك، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد».

كما تنصّ الشّروط على «أن تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقّق أعلى منفعةٍ للشعب العراقي، معتمدةً أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار».

وجاء قانون النفط والغاز لإقليم كردستان متقاطعاً في بعض مواده وفقراته مع الدستور الاتحادي، وهو ما أشارت إليه المحكمة الاتحادية بوضوح في قرارها الأخير في إحدى فقراته القائلة بـ«الحكم بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان رقم ٢٢ في العام ٢٠٠٧، وإلغاء مخالفته أحكام المواد ١١٠ و١١١ و١١٢ و١١٥ و١٢١ و١٣٠ من دستور جمهورية العراق في العام ٢٠٠٥».

في واقع الأمر، تمحورت أزمة ملف النفط بين بغداد وأربيل على مدى ١٥ عاماً أو أكثر حول ٣ نقاط جوهرية، هي:

- إقرار قانون للنفط والغاز خاصّ بالإقليم، من دون التشاور والتنسيق الكافي مع الحكومة الاتحادية، إذ أبصر ذلك القانون النور وهو يفتقد عنصر الانسجام والتوافق مع الدستور الاتحادي والتقيّد الكامل بمضامينه، حتى بدا كأنَّ الإقليم كيان مستقل، أي دولة مستقلّة.

- الافتقار إلى الشفافية المطلوبة في تعاقدات حكومة الإقليم مع الشركات النفطية العالمية في ما يتعلّق بالتنقيب والإنتاج والتصدير، ومقدار العائدات المالية المتحصلة من استخراج النفط وتصديره وموارد إنفاقها. وتتداول بعض وسائل الإعلام العربية والكردية معلومات مفادها أنَّ حكومة الإقليم صدّرت خلال ٨ أعوام ما يقارب ملياراً و١٠٠ مليون برميل من النفط، بعائدات بلغت حوالى ٢٥ مليار دولار، بينما يفترض أن تكون العائدات الحقيقية أكبر من هذا الرقم، ناهيك بأنَّ ديون الإقليم تجاوزت ما يربو على ٣٠ مليار دولار، وبعضها ديون داخلية مستحقّة لشركات ومؤسَّسات ورواتب للموظفين الحكوميين، إذ تشير بعض المصادر إلى أنّ كلّ موظف في الإقليم، كمعدل عام، له في ذمة الحكومة ما بين ٣٠ و٤٠ راتباً، جزء منها لم يسدد بالكامل، وجزء آخر استقطع بنسب معينة تحت عنوان الادّخار الإجباري.

> **تنفيذ القرار يتطلب تفاهمات سياسية وسقوفا زمنية قصيرة ومتوسطة المدى**

- وجود شبهات بأنَّ الوجهة النهائية لمعظم النفط الذي يصدره الإقليم هي «إسرائيل»، وهو ما يتقاطع تماماً مع سياسات الدولة العراقية وثوابتها الوطنية، المتمثلة بمنع كلّ أشكال التعامل المباشر وغير

المباشر مع «إسرائيل»، باعتبارها كياناً غاصباً ومحتلاً.

وقبل عدّة شهور، أجابت شركة تسويق النفط الوطنية العراقية (سومو) التابعة لوزارة النفط في الحكومة الاتحادية عن تساؤل للنائب في البرلمان العراقي عدي عواد عن صحة المعلومات القائلة بتصدير النفط المستخرج من الحقول الواقعة ضمن الحدود الإدارية لإقليم كردستان إلى «إسرائيل»، إذ وثّقت الشركة عبر قائمات إحصائية بالتواريخ والأرقام حقيقة ذلك، إلا أنّها أكّدت «أنّ مسألة إلزام إقليم كردستان بالقانون والدستور العراقي ليست من اختصاص شركة تسويق النفط... وأنّ الشّركة وجّهت كتباً رسمية إلى الشركات المتعاملة معها»، مشددةً عليها «عدم شراء النفط من إقليم كردستان، لكونه يعتبر نفطاً مهرباً، ولم يتمّ تصديره بصورة شرعية».

وتذهب أوساط سياسيّة وإعلامية واقتصادية إلى «أنّ ٧٠٪ من احتياجات إسرائيل النفطية تحصل عليها من إقليم كردستان العراق، وبأسعار منخفضة»، مشيرة إلى «أن نفط الإقليم المصدَّر إلى إسرائيل، تقوم السفن بتحميله. وعندما تصل إلى البحر الأبيض المتوسط قبل دخولها مياه إسرائيل، يتمّ تغيير الاسم حتى يكون رصد السفينة صعباً جداً».

ولا تنكر الأوساط والمحافل السياسية الكردية – ولا سيما الرسمية – وصول النفط المصدّر من الإقليم إلى «إسرائيل»، بيد أنّها تنفي مسؤوليتها عن ذلك. وفي وقت سابق من العام ٢٠٢٠، أدلى مسعود حيدر، مستشار رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، بتصريحات صحافية قال فيها «إن النفط في كلّ دولة يُباع لشركات عالمية، ويدخل عبر هذه الشركات إلى السوق العالمي، وإن إقليم كردستان العراق يعرض نفطه في هذا السوق، وإن اتهامات بيع نفط إقليم كردستان العراق لدول معينة تعود لأغراض سياسية، والإقليم يتعامل مع إسرائيل أو أي دولة أخرى وفقاً لسياسة العراق الخارجية، لكون إقليم كردستان ضمن العراق الاتحادي الفيدرالي»، معتبراً «أنّ هناك العديد من الدول العربية التي تجمعها علاقات تجارية واتفاقيات مع إسرائيل».

> **قرار المحكمة ربما يؤدي إلى خلط الأوراق بدرجة أكبر**

قد لا تكون مسألة تصدير النفط إلى «إسرائيل» هي جوهر المشكلة، لكنّها ساهمت في تعقيدها، ولا تزال، مثلما ساهم في ذلك مشروع الاستفتاء على انفصال الإقليم عن العراق في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إذ تسبَّب بإحداث المزيد من التأزم في العلاقة بين بغداد وأربيل، وبالتالي تفاقم المعاناة الاقتصادية والحياتية لمعظم فئات المجتمع الكردي.

ولم تفضِ المرونة التي أبداها رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي والحالي مصطفى الكاظمي في التعامل مع الملف الكردي إلى إنهاء الأزمة أو تطويقها وتحجيمها إلى أقصى قدر ممكن.

ومع كلّ تصعيد في المواقف بخصوص ملف النفط، كانت تتصاعد وتيرة المطالبات من مختلف

الأطراف بضرورة إقرار قانون النفط والغاز الاتحادي الذي قُدم مشروعه إلى البرلمان في العام ٢٠٠٧، بيد أنّه ظلَّ على الرف ارتباطاً بطبيعة الظروف السياسية وحسابات الفرقاء.

واليوم، إنَّ قرار المحكمة الاتحاديّة الَّذي رأت فيه مختلف القوى السياسية والمجتمعية خطوةً في الاتجاه الصحيح ربما يؤدي إلى خلط الأوراق بدرجة أكبر، سواء في إطار المكون الكردي أو على صعيد الفضاء الوطني العام؛ ففيما يتعلّق بالكرد، بينما قوبل برفض قاطع من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني، لقي قبولاً وترحيباً من قبل القوى والكيانات السياسية الكردية الأخرى، ومن قبل قسم كبير من قطاعات المجتمع الكردي الذي لطالما دعا إلى ربط القضايا المالية للإقليم بالحكومة الاتحادية مباشرة، كما هو الحال مع حركة التغيير (كوران)، التي قال العضو القيادي فيها، فرمان حسن، «إنَّ قرار المحكمة الاتحادية العليا بشأن نفط كردستان ملزم التطبيق من قبل الحكومة الاتحادية، وإنَّ واردات النفط والغاز في الإقليم تذهب إلى جيوب الأحزاب الحاكمة ومسؤولي كردستان».

أما المتحدّث باسم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني أمين بابا شيخ، فقد قال: «لا ينبغي انتهاك الدستور لأيِّ أغراض سياسية ضيقة، ويجب أن تُطبق النصوص الدستورية في سبيل حماية النظام الاتحادي وإنجاح العملية السياسية في العراق. ندعو كلّ الأطراف إلى حلّ المشاكل من خلال الحوار والتفاهمات السياسية».

للوهلة الأولى، قد يبدو أنَّ الحزب الديمقراطي بزعامة البارزاني هو الطرف المستهدف بقرار المحكمة الاتحادية الَّذي جاء بعد وقت قصير من قرارها بقبول دعوى منع القيادي في الحزب الديمقراطي هوشيار زيباري من الترشّح إلى رئاسة الجمهورية، على خلفية قيام البرلمان بإدانته في العام ٢٠١٦ بتهم الفساد وسوء استغلال المال العام، حين كان يشغل منصب وزير الخارجية (٢٠٠٤-٢٠١٤).

> **تتصاعد وتيرة المطالبات من مختلف الأطراف بضرورة إقرار قانون النفط والغاز الاتحادي**

وإن كان الأمر كذلك فعلاً، فإنَّ رفض القرار والمماطلة في تنفيذه سيزيدان الأمور تعقيداً وتأزماً، وربما يؤديان إلى تأخّر تشكيل الحكومة الجديدة. أكثر من هذا، ليس مستبعداً أن يفضيا إلى إحداث تغيير في خارطة التحالفات والاصطفافات السياسيّة.

وفي الوقت ذاته، إنَّ تنفيذ القرار يتطلَّب تفاهمات سياسية وسقوفاً زمنية قصيرة ومتوسطة المدى. وإذا كان قانون النفط والغاز الاتحادي يمكن أن يكون مفتاح الحلّ، فإنَّ إقراره والعمل به لن يكون سهلاً ويسيراً ومتاحاً خلال وقت قريب، لأنَّ مفاتيح حلول الأزمات في العراق غالباً ما تكون ضائعة بين الفرقاء والخصوم، وربما بين الآخرين!

*الميادين.نت

وليد خدوري:

آثار قرار عدم دستورية قانون البترول في كردستان

أصدرت المحكمة الاتحادية العليا العراقية حكماً في ١٥ فبراير (شباط) الحالي بعدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان لمخالفته الدستور الاتحادي، وإلـزام حكومة الإقليم بتسليم الحكومة الاتحادية – متمثلة بوزارة النفط – كافة الوثائق والحسابات والخطط والصور وبيانات الإنتاج المتعلقة بتطوير الحقول وإنتاجها لغاية تاريخه، كما إلزام حكومة الإقليم تمكين وزارة النفط وديوان الرقابة المالية الاتحادي بمتابعة إبرام العقود لبيع النفط والغاز في الإقليم.

كان قد أقام الدعوى وزير النفط الاتحادي على وزير الثروات الطبيعية في إقليم كردستان، وطلب الاستيضاح من رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الاتحادي ورئيس وزراء إقليم كردستان، طالباً الحكم بتنفيذ وتطبيق ما جاء بأحكام القوانين والدستور ذات الصلة وتسليم كامل إنتاج النفط في الإقليم إلى وزارة النفط الاتحادية. كما أقيمت دعوى أخرى أمام المحكمة الاتحادية من قِبل عضو في مجلس محافظة البصرة حول الموضوع نفسه.

يعدّ قرار المحكمة العليا تاريخياً؛ ليس فقط بالنسبة للتجربة الاتحادية في العراق، بل أيضاً سابقة ومرجعاً قانونياً لدعاوي الثروات الطبيعية عموماً والنفطية بالذات التي ستدفع للمحاكم في الدول الاتحادية حول سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية، وضرورة عمل القوى المحلية ضمن دستور البلاد، وليس حسب مرجع قانوني آخر يناقض دستور البلاد، كما أمرت المحكمة العليا.

لعب الكرد دوراً مهماً وأساسياً في رسم الدستور العراقي (دستور ٢٠٠٥)، وصوّتت أغلبية سكان الإقليم في الاستفتاء لصالح دستور ٢٠٠٥. من ثم لا يستطيع الكرد الادعاء أن الدستور قد فُرض عليهم دون استشارتهم في

> قرار المحكمة سابقة ومرجع قانوني لدعاوي الثروات الطبيعية عموما

حينه، أو الموافقة عليه قسراً.

كما لا يمكن للكرد الادعاء أنهم دون نفوذ أو دور في النظام السياسي العراقي بعد احتلال ٢٠٠٣؛ فالقيادة السياسية الكردية ترشح رئيساً للجمهورية، وهو عادة من أقطابها.

كما للكرد دور ملحوظ في البرلمان والحكومة.

استغل الكرد نفوذهم في النظام الجديد بعد عام ٢٠٠٣، فأقروا دستوراً للإقليم تخالف بعض بنوده الدستور العراقي، منها: أن النفط والغاز من الثروات الطبيعية للعراق؛ عدم صلاحية أي جهة باستثناء «شركة تسويق النفط العراقية» (سومو) الحكومية تصدير وتسويق النفط الخام والمنتجات النفطية.

لكن رغم وضوح هذه البنود في الدستور العراقي، شرعت السلطات الكردية بنوداً مناقضة في دستور إقليم كردستان.

تقبع المشكلة في نظام المحاصصة وتوزيع الثروات بين الأطـراف الثلاثة التي أصبحت تُعرف بـ«البيت الشيعي، البيت الكردي والبيت السني» بعد احتلال ٢٠٠٣.

فأساس المحاصصة هو تقاسم الثروات والنفوذ بالطرق المتوافرة من فساد وتغليب المصالح الضيقة على المصلحة العليا للبلاد.

وفي حال المخالفة الدستورية النفطية هذه، ورغم الاعتراضات الكثيرة عليها، سكوت المجموعتين الآخرين على المخالفات الدستورية.

هذا، وكانت قد اعتبرت وزارة النفط الاتحادية صادرات النفط من الإقليم بمثابة تهريب للنفط.

وأقامت الوزارة دعوة في المحاكم الامريكية باعتبار النفط المصدر من الإقليم نفطاً مهرباً. وافقت محكمة في تكساس اعتبار نفط الإقليم مهرباً من العراق ومنعت دخوله الولايات المتحدة. على ضوئه؛ واجه نفط الإقليم صعوبة في التصدير للأسواق الدولية.

فلجأت سلطات الإقليم لبيعه إلى إسرائيل عبر تركيا، رغم أن العراق لا يزال رسمياً في حال حرب مع إسرائيل. احتجت وزارة النفط العراقية على هذه الخطوة. لكن غضت الأطراف السياسية عن الأمر.

صدر قرار المحكمة الاتحادية العليا في وقت دقيق جداً لمسعود البرزاني، رئيس «الحزب الوطني الديمقراطي»، الذي لعب حزبه الدور الأهم في صناعة نفط وغاز الإقليم، حيث تسلم مرشحو الحزب وزارة الإقليم للثروات الطبيعية بشكل مستمر.

يواجه مسعود البرزاني تحدياً آخر هذه الفترة، فعلاقته مع الحزب الثاني في الإقليم، «الاتحاد الوطني الكردستاني» متأزمة على ضوء الخلاف على مرشحيهما لرئاسة الجمهورية، حيث أقرّت المحكمة الاتحادية العليا قبل يوم من قرارها النفطي منع هوشيار الزيباري، وزير الخارجية والمالية العراقي الاتحادي السابق وخال مسعود البرزاني، من الترشح لرئاسة الجمهورية بسبب تهم الرشى

> صوتت أغلبية سكان الإقليم في الاستفتاء لصالح دستور 2005

التي وجّهها له البرلمان سابقاً؛ مما اضطره إلى الاستقالة في حينه.

في هذا الوقت، يحاول السيد مقتدى الصدر، رئيس «التيار المهدي» الفائز في الانتخابات التشريعية، تبني تغييرات أساسية في نظام الحكم في بغداد. فهو يحاول تشكيل وزارة مبنية على أساس الأغلبية البرلمانية للحزب الفائز في الانتخابات التشريعية وليس لصالح أغلبية التحالف الأكبر من الأحزاب، كما كان سابقاً.

وبمحاولته هذه يمنع الصدر تجمع الأحزاب المتسلطة خلال السنوات الماضية «الإطار التنسيقي» للأحزاب الموالية لإيران تسلم السلطة، وتعيينهم رئيساً للوزراء نوري المالكي رئيس الوزراء الأسبق.

لقد رفضت حكومة الإقليم قرار المحكمة الاتحادية، كما هو متوقع، وأصدرت في بيانها حججاً دستورية وقانونية تدعم شرعية قانون النفط والغاز في الإقليم والعقود الموقعة مع الشركات الدولية. وأضافت، أن «قرار المحكمة غير عادل وغير دستوري، ويتعارض مع الحقوق والسلطات الدستورية لإقليم كردستان، وغير مقبول»، وأضافت أنها «ستواصل مساعيها مع الحكومة الاتحادية للتوصل إلى معالجة دستورية جذرية لهذا الملف».

السؤال الآن هو، كيف ستتعامل بغداد مع تنفيذ الملف وفي الإعلان عنه دولياً لحفظ حقوقها.

وكيف ستتفاوض مع حكومة الإقليم لتسلم المنشآت النفطية والغازية، وما هو رد فعل بغداد في حال عدم تعاون حكومة الإقليم في تسليم الملف؟

إن النتائج المترتبة على هذه الأسئلة ذات علاقة مباشرة بسيادة البلاد وثروتها الوطنية. بالإضافة إلى علاقة الحكومة الاتحادية مع المحافظات والأقاليم المنتجة للنفط ودور وزارة النفط الاتحادية في المشاريع النفطية في جميع المناطق المنتجة في العراق، وما هي المسؤوليات المالية لبغداد تجاه المناطق المنتجة؟

والسؤال الأهم: هل من الممكن تنفيذ قرار المحكمة سلمياً من خلال المحادثات والتفاهمات بين الحكومة والإقليم حول التسلم والتسليم، أم هل ستشتد الخلافات وتتصاعد ليدخل العراق في نفق جديد من الفوضى والعنف، أو حتى إلى التهديد بالانفصال؟

من نافل القول، إن العراق مثقل بالمشاكل والتحديات، ومسألة النفط في الإقليم ليس أولها أو آخرها.

لا بد أن أعلى محكمة في العراق كانت على علم تام بأهمية قرارها.

والمرجو أن هذا القرار المفصلي في ماهية الصناعة النفطية العراقية يتم حله بسلام، ومن خلال المفاوضات لمصلحة الشعب العراقي حسب قرار أعلى محكمة في العراق.

*صحيفة» الشرق الاوسط « اللندنية

ابراهيم العبادي:

المركزية والفيدرالية في العقل السياسي العراقي

قليلون من العرب وكثير من الكرد ساءهم الحكم الذي اصدرته المحكمة الاتحادية، ببطلان قانون النفط والغاز الذي اصدره اقليم كردستان العراق، اغلبية عربية ساحقة واقلية كردية تحمست للقرار، واعتبرته خطوة جبارة باتجاه تصحيح العلاقة بين المركز والاقليم، بعدما شابها (تمرد) كثير على سياسات المركز، جعل الاقليم دولة ببطن الدولة العراقية، تستفيد منها ساعة الحاجة، وتشاكسها في ساعات الرفاه.

انطلق جدال متجدد فور صدور قرار المحكمة، أعـاد الحديث عن موضوع العلاقة بين الاقليم والحكومة المركزية، ومساحة الصلاحيات الدستورية التي تتمتع بها الاقاليم، واشكاليات التعارض وسوء التفسير والفهم للبنود العامة للدستور، وهو الامر الذي اكتنف علاقات اربيل وبغداد منذ العام الاول لسريان دستور ٢٠٠٥، بما اثقل الحياة السياسية العراقية وصيّرها مسرحا للضغائن والتقلبات، والحسابات المتعارضة والطموحات غير المعقولة.

لأعود بكم قليلا الى التاريخ ، واذكركم بأن شعار الثورة الكردية منذ عام ١٩٦١ هو الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان، في عام ١٩٩٢ وبعد انتفاضة شعبان ١٩٩١، واثناء انعقاد مؤتمر صلاح الدين للمعارضة العراقية، انتزع الكرد اقرارا من اطياف المعارضة بان العراق الجديد الذي سيبنى

> المحكمة الاتحادية وضعت العراق على مفترق طريق، قد يقوده الى الهاوية

على انقاض نظام البعث، سيكون ديمقراطيا فيدراليا، بُعيد سقوط النظام، افاق العراقيون على تجربة جديدة مقننة بمواد دستورية عامة، شابها الغموض أو (التغميض)، ذلك بأن الاقليم اقتنص فرصة تاريخية، ليعبد الطريق نحو فيدرالية تتحول الى كونفدرالية خلال بضعة سنين، ثم تنتظر سنين اخرى لينضج حلم الدولة.

لم يكن هذا الامر سرا ولا رجما بالغيب ولا قراءة للنوايا، الاقليم باق ضمن العراق الفيدرالي لضرورات سياسية وامنية واقتصادية، وهي كلها متعلقة بغطاء دولي وضمانات خارجية، متى ما شعر الكرد بأن اللحظة واتتهم لتحقيق الحلم فانهم لن يتأخروا في الاعلان عنها، استفتاء عام ٢٠١٧ كان تمرينا اختباريا.

حجر الزاوية في تحقيق الحلم القومي هو استثمار النفط والغاز بعقود يفصلها الاقليم تفصيلا، عبر بيوت خبرة قانونية دولية، ويسلك فيها مسلكا يرغم المركز على التسليم لتفسيراته القانونية والسياسية.

اين المشكلة في ذلك؟

المشكلة في الاقتصاد السياسي، فغداة توقيع الاقليم مع شركة اكسون موبيل النفطية الامريكية عبر الزعيم البارزاني بان وجود الشركة يعادل وجود فيلق عسكري للحماية، عند ذاك اكتشف المركز ان مياها كثيرة جرت تحت اقدام العلاقة بين اربيل وبغداد وان الذين صاغوا عبارات الدستور من (الاباءالمؤسسين) كتبوا بنوايا تحالفات المعارضين لا بحسابات بناة الدول الحذرين من الافخاخ البلاغية واللغوية، وان الامر الواقع صار يتراكم لصالح احتفاظ الاقليم بالعائدات المالية وبيع النفط والغاز لمن يشاء ولمن يشتري، اما اعتراضات وزراء النفط الاتحاديين او تذمر وزارة المالية فانه لن يكون له مغزى، طالما ان الاقليم يحصل على نسبته من الموازنة مطروحا منها ما يدخل خزانة اربيل من اقسام النفط المصدر بعد حسم حصة المستثمرين الاجانب والمحليين!

قرار المحكمة الاتحادية المتأخر جاء ليجرد الاقليم من اكبر دعامات الفيدرالية التي استحصلها طوال ٤٠ عاما من النضال، ولذلك رفض الاقليم حكم المحكمة وأشعر بغداد بالحرج الشديد، ماذا ستفعل الحكومة المركزية؟

هل ستتعامل وفق السياقات الدستورية والقانونية وبأي ادوات؟

ام انها ستلجأ الى الوسطاء الدوليين؟

ام تستعين بأولي الطول والقوة اللذين

> كشفت سنوات ما بعد التغيير، ان تفكيك المركزية الشديدة امر في غاية الصعوبة

يستطيعون التأثير على ساكني مصيف صلاح الدين؟

العرب المنزعجون من قرار المحكمة الاتحادية رأوه متأثرا بالواقع السياسي ويقضي على مكاسب اللامركزية التي تحققت بصعوبة ويعيد هيمنة بغداد على الاموال والادارات والخطط، وهي هيمنة مقيتة، فوتت فرصا كبيرة واهدرت اموالا عزيزة، وقوضت فلسفة الادارة الفيدرالية للحكم والدولة.

المهللون للقرار قالوا انه جاء ليمنع تجاوزات كبيرة على صلاحيات المركز الدستورية ويصحح العلاقة بما يمنع الفهم الاحادي للصلاحيات، فدستور البلاد يوزع الصلاحيات بين حصرية للمركز وخاصة للاقاليم ومشتركة بين الاقاليم والمركز، وفي كل السنين المنصرمة لم يشهد العراق تقيدا في الادارة واستخدام الصلاحيات، لا من الاقليم الطموح جدا، ولا من المركز الضعيف الذي يريد تقوية ضعفه باحتكار المال والصلاحيات، ولو على حساب ضعف الانجاز وهيمنة مافيات المال، والتربح والزبائنية المفضوحة والفساد المبطن.

المحكمة الاتحادية وضعت العراق على مفترق طريق، قد يقوده الى الهاوية اذا ما أصر الاقليم على فهمه وتفسيره وعقوده الخاصة، وعدم تسليمه للاموال الى الخزانة العامة، في قبال ضعف حيلة المركز وتشتت قرار السلطة فيه، وتيه السياسات بين الحسابات الشخصية وتوافقات حزبية تأتي في الدقائق الاخيرة.

لقد كشفت سنوات ما بعد التغيير، ان تفكيك المركزية الشديدة امر في غاية الصعوبة لا بسبب التقنين ومحفظة القوانين والتشريعات الكثيرة، بل بسبب عقلية سياسية ترى ان احتفاظ المركز بالمال والصلاحيات، هو ما يحفظ تماسك العراق ويمنع تفتته، مثلما كشفت التجربة ايضا ان كارهي المركزية لا يحسنون الادارة والتصرف تحت سقف الوحدة الوطنية والسيادة العليا للدولة، انها معركة مفاهيم وقوانين وصلاحيات ونوايا وطموحات لن تتوقف حتى يعاد تعريف العراق مجددا وفق رؤية غالبية السكان لا وفق احلام النخب المتصارعة.

جاءت لحظة تصحيح العلاقة بين بغداد واربيل في ذات اللحظة التي ينقسم فيها سياسيو بغداد وسياسيو الاقليم بين تيارات عطلت تشكيل الحكومة ورسخت امام العام تجربة فشل الديمقراطية في البلدان ذات التاريخ الاستبدادي الطويل.

*شبكة النبأ المعلوماتية.

د. أسعد كاظم شبيب

الأثر السياسي لتفسيرات المحكمة الاتحادية العليا

*مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

اصـدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق عدد من التفسيرات بعد انتخابات تشرين الأول عام ٢٠٢١ التي تخص مسائل إشكالية بين الواقع السياسي والنص الدستوري، والملاحظ ان دور المحكمة الاتحادية بـدأ يتضخم بعد انتخابات تشرين الأول عـام٢٠٢١ في ضوء المشاكل والطعون إضافة الى مسألة مهمة تتعلق بغموض الدستور، وقابلية العديد من مواده الى احتمالية اكثر من تفسير او حمالة أوجه، فلنتذكر في البدء ان المحكمة الاتحادية العليا في العراق مؤسسة دستورية بموجب المادة (٩٣) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، وينضم عملها وصلاحياتها قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، ومن صلاحياتها: الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة، تفسير نصوص الدستور، الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، والقرارات والانظمة والتعليمات والاجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، ويكفل القانون لكل من مجلس الوزراء، وذوي الشأن من الافراد وغيرهم، وحق الطعن المباشر لدى المحكمة، والفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات والبلديات والادارات المحلية، والفصل في المنازعات التي تحصل بين حكومات الاقاليم أو المحافظات، والفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، والتصديق على النتائج النهائية

للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب، والفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للأقاليم ولمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والفصل في تنازع الاختصاص فيما بين الهيئات القضائية للأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم، وأخيرا النظر بالطعن في قرار مجلس النواب.

ومع هذه الصلاحيات يتشابك القانوني- الدستوري بالجانب السياسي او على الأقل يكون له تداعيات واثارا سياسية، ففي تفسيرات المحكمة الاتحادية للطعون او الإجراءات ما بعد انتخابات تشرين الأول عام ٢٠٢١ ذهبت المحكمة الاتحادية العليا الى رد الطعون المقدمة من قوى الاطار التنسيقي الشيعي الخاصة برفض نتائج الانتخابات وذهب المحكمة في (٢٧ كانون الأول ٢٠٢١) برد الدعوى المقدمة من الاطار التنسيقي، مشيرة الى ان مجلس القضاء يمتلك السلطة الحصرية لحل المشاكل الناجمة عن الانتخابات، والهيئة القضائية نظرت بكل دعاوى وطعون القوى الخاسرة والتي رفضت نتائج الانتخابات، ومع ذلك ذهبت المحكمة الى تحديد خيارات فنية مستقبلية مثل العد والفرز اليدوي، وتغيير قانون الانتخابات في الدورة الانتخابية القادمة، وهو ما ينسجم ورغبة القوى الخاسرة في الانتخابات في حين كانت القوى الفائزة من كل الاتجاهات قد أبدت ارتياحها لقانون الانتخابات وبإجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وبعد انعقاد اول جلسة لمجلس النواب الجديد حدث اضطراب داخل مجلس النواب مما دعى نقل رئيس السن محمود المشهداني الى المستشفى، وهناك من يقول انه مشهد مفتعل من اجل رفع الجلسة اذا ما كان هناك عارض او عدم اكتمال النصاب بعمل مدروس ما بين رئيس السن، وقوى الاطار التنسيقي الرافض لمسألة إدارة الدولة بتحالف ثلاثي يقوده الصدر، والحلبوسي، وبرزاني، وخلاف الاطار مع الكتلة الصدرية حول أولوية الكتلة الاكثر عددا، وبعد بيان رأي القانونية النيابية اكمل الاحتياط الأول لرئيس السن الجلسة، وتم انتخابات رئيس ونائبيه، مما دعى اطراف عديدة مقربة من الاطار التنسيقي ومنه المشهداني ذاته الى رفع دعوى الى المحكمة الاتحادية ترفض انتخاب رئيس ونائبيه بعد غياب الرئيس السن لدواعي صحية مثلما ادعى لكن المحكمة ردت الدعوى في (٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٢) وبكتابها المرقم (٦ اتحادية ٢٠٢٢) بعد ان صدر الأمر الولائي من المحكمة الاتحادية العليا بإيقاف كافة الإجراءات التي اتخذها ويتخذها مجلس النواب ورئيس المجلس ونائبيه. وجل الإشكالية هنا تكمن في جانبين:

> مع هذه الصلاحيات يتشابك القانوني- الدستوري بالجانب السياسي

الجانب الأول هو ان الاطار التنسيقي والقوى الخاسرة الأخرى اردت تمرير مشروع تسجيل الكتلة الأكثر عددا من خلال رئيس السن قبل ان تنسحب، حتى تصبح الكتلة المسجلة بموجب تفسير المحكمة الاتحادية السابق في عام ٢٠١٠ لكن من خلال رئيس السن،

في حين يتمثل الجانب الاخر ان هناك شخصيات الى جانب قوى الاطار التنسيقي لم تكن راغبة في انتخابات هيئة الرئاسة بشخوصها الحاليين خصوصا الحلبوسي.

عموما أمضت الجلسة وتقدمت الكتلة الصدرية قائمة من بأسماء نواب وتواقعيهم قالت انها تمثل الكتلة الأكثر عددا، ولم تمض الا أياما حتى تقدم نواب من تكتل

نوري المالكي الى المحكمة الاتحادية يبتغون تفسيرا وبيانا حول تحالفهم ككتلة اكبر، وفي ذات السياق فتح باب الترشيح لانتخاب رئيس الجمهورية وكان من ابرز المرشحين رئيس الجمهورية الحالي برهم صالح القيادي في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، والقيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشيار زيباري، وقد تقدم نواب عن الحزب الاتحاد الكردستاني بطعن حول أهلية ترشيح هوشيار زيباري المنافس الأقوى لبرهم صالح في ظل إصرار حزب الديمقراطي الكردستاني على تقديم مرشح خاص بالحزب لرئاسة الجمهورية او قبول حزب الاتحاد بطرح مرشح اخر غير برهم صالح، وقد سارت المحكمة الاتحادية في بيان معالم الكتلة الأكثر انها ذهبت الى تمديد الفترة الزمنية اكثر من تحديد الشكل الفني للكتلة حيث قالت ان الكتلة الأكثر عددا تتشكل من غاية انتخاب رئيس المجلس ونائبيه ولغاية انتخاب رئيسا للجمهورية في حين كانت تفسيراتها السابقة وخاصة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٢ وتوصلت تفسيرها لحكم المادة (٧٦) من دستور وذلك بموجب قرارها الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٥ بالعدد (٢٥/ اتحادية/ ٢٠١٠) والذي اكدته بموجب قرارها الصادر بتاريخ ٢٠١٤/٨/١١ بالعدد (٤٥/ ت. ق/ ٢٠١٤) ومضمونه, ان تعبير (الكتلة النيابية الاكثر عدداً) الواردة في المادة (٧٦) من الدستور تعني اما الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من خلال قائمة انتخابية واحدة، او الكتلة التي تكونت بعد الانتخابات من قائمتين او اكثر من القوائم الانتخابية ودخلت مجلس النواب واصبحت مقاعدها بعد دخولها المجلس وحلف اعضاؤها اليمين الدستورية في الجلسة الاولى الاكثر عدداً من بقية الكتل, عند ذاك يتولى رئيس الجمهورية المنتخب تكليف مرشحها بتشكيل مجلس الوزراء طبقاً لأحكام المادة (٧٦) من الدستور وخلال المدة المحددة فيها.

وهنا الإشكالية تكمن في ان قوى الاطار التنسيقي بعدما شعرت ان الكتلة الأكبر ستتجه صوب مشروع الأغلبية الوطنية اذا ما كان التفسير على النحو السابق خصوصا وان قوى الاطار التنسيقي قدم نفسه ككتلة اكثر عددا الى رئيس السن، وهو ما قد يشكل مخالفة دستورية اذا ما علمنا ان رئيس السن ليس من صلاحيته تحديد الكتلة الأكثر عددا بموجب الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب، صحيح ان المحكمة الاتحادية العليا ردت دعوى الاطار التنسيقي ونواب المالكي لكن أعطت تفسيرا مغايرا هذه المرة وهو ما يشكل فسحة أخرى في المفاوضات والاتفاقات بالنسبة لقوى الاطار التنسيقي في المشاركة في تشكيل رئاسات والوزارة.

> **تفسير المحكمة الاتحادية عقد من انبثاق حكومة الأغلبية الوطنية في هذه الفترة**

وفي سياق بذي صلة قدم نواب عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني تفسيرا حول المادة (٧٠) من الدستور العراقي النافذ، والنصاب الواجب توفره لانتخاب رئيس الجمهورية، وفي معرض تفسيرها للمادة المذكورة ذهبت المحكمة الاتحادية بانه «ينتخب مجلس النواب رئيسا للجمهورية من بين المرشحين لرئاسة الجمهورية بأغلبية ثلثي مجموع عدد اعضاء مجلس النواب الكلي ويتحقق النصاب بحضور ثلثي مجموع عدد اعضاء مجلس النواب الكلي».

ووفقا لخبراء فان التفسير الجديد للمادة (٧٠) وفي

زحمة المطالبة بالتوافقية او الذهاب الى تداعيات خطيرة، جعل مشروع الأغلبية الوطنية الذي ينادي به التيار الصدري والتحالف الثلاثي بحاجة الى كسب المزيد من الحلفاء، حيث يتطلب توفر ما لا يقل عن (٢١٩) نائبا من أعضاء مجلس النواب الكلي (٣٢٩) نائبا، وهو ما يجعل من قوى الاطار التنسيقي ان تطرح مشروع الثلث المعطل في قبال مشروع الأغلبية الوطنية، والمشكلة ان الفريقان يحتاجان الى استقطاب كتل أخرى او نواب مستقلين حيث ان التحالف الثلاثي وان كان له القدرة على ان يصل عدد أعضاء مجلس النواب الى (٢٠٠) وهو ما تم فعلا مع انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه لكن يحتاج الى الكتل الصغيرة والمستقلين على الأقل، وعلى الأقل لتوفير نصاب الثلثين، في حين ان فريق الثلث المعطل تكون عنده المسألة اعقد كونه ليس لديه الا ما يقارب (٨٠) نائبا على اقوى الاحتمالات، في حين ان افشال عقد الجلسة بالثلثين يحتاج الى ما يقارب (١١٠) على الأقل.

لذا فان تفسير المحكمة الاتحادية للمادة (٧٠) من الدستور، عقد من انبثاق حكومة الأغلبية الوطنية في هذه الفترة، وربما يرجح الذهاب الى الحالة التوافقية او أي مضمون من مضامينها مثل المحاصصة او التقاسم المكوناتي والسياسي والحزبي.

مما زاد في تعقيد مشروع التحالف الثلاثي الشكوى المقدمة من قبل برلمانيين من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني امام المحكمة الاتحادية ضد ترشيح زيباري، وبعد إيقاف ترشيح هوشيار زيباري مؤقتا من قبل المحكمة الاتحادية بكتابها بذي العدد (٣/ اتحادية/أمر ولائي/٢٠٢٢) «قررت المحكمة الاتحادية العليا إيقاف إجراءات انتخاب هوشيار محمود محمد زيباري لمنصب رئيس الجمهورية مؤقتاً إلى حين حسم الدعوى (١٧/ اتحادية/ ٢٠٢٢)». وفي (١٣ شباط ٢٠٢٢) رفضت المحكمة الاتحادية العليا ترشيح هوشيار زيباري لمنصب رئيس الجمهورية لضلوعه في أعمال فساد عندما كان وزيرا يأتي ذلك بعد ان اجتاز زيباري المؤسسات المختصة في النزاهة والقضاء الجنائي، والنزاهة، وصادقت هيئة مجلس النواب ترشيحه إضافة الى الاخرون، مما مثل انتكاسة بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني، يأتي ذلك بعد تحذير الصدر للأعضاء مجلس النواب من انتخاب زيباري اذا ما كان مدانا ومن ثم تجميد المفاوضات وعدم حضور جلس انتخاب رئيس الجمهورية، وهو ما زاد المشهد السياسي العراقي تعقيدا، فيما يزال حزب الاتحاد الوطني الكردستاني مصرا على مرشحه لدورة ثانية، يقابله رفضا من الحزب الديمقراطي الكردستاني، وفيما مثل تفسير المحكمة الاتحادية لنصاب انتخاب رئيس الجمهورية القاضي بانعقاد مجلس النواب بثلثي عدد أعضاء مجلس النواب، فرصة اكبر للقوى الاطار التنسيقي وحزب الاتحاد الكردستاني في ممارسة الضغوط السياسية والإعلامية وحتى الإقليمية على التحالف الثالث، وهو ما يضع العملية السياسية امام تداعيات كثيرة في ظل سخونة المشهد السياسي يوم بعد اخر وتصعيد واضح من قبل القوى الرافضة لإدارة الدولة من غير المنهجية التوافقية.

> **يرجح الذهاب الى الحالة التوافقية او أي مضمون من مضامينها**

مركز دراسات روسي: وضع العراق ما بعد الديمقراطية

تناول تقرير نشره مركز دراسات روسي مقاطعة العديد من الكتل السياسية العراقية البارزة جلسة مجلس النواب العراقي المخصصة لاختيار الرئيس القادم للعراق، التي كان المتوقع عقدها في السابع من فبراير/شباط الجاري، وعدم حضور سوى ٥٨ نائبا من أصل إجمالي عدد نواب البرلمان البالغ ٣٢٩.

ورأى التقرير الـذي نشره المركز الروسي الإستراتيجي للثقافات وعنوان موقعه (www.fondsk.ru) أن منصب رئيس الجمهورية قد يبدو شكليّا بالنسبة للبعض نظرا لتركز جميع السلطات في يد رئيس الحكومة، إلا أنها جوهريّة بالنسبة للكرد الذين يرغبون أن يكون المرشح لرئاسة البلاد كرديا.

منصب رئيس الجمهورية

وقال الصحفي أنطون فيسيلوف في تقريره إنه بعد الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ومحاولة ترسيخ المعايير الديمقراطية، تولى رئاسة العراق ممثلون عن الاتحاد الوطني الكردستاني، بمن فيهم الرئيس الحالي برهم صالح.

وبعد أن حازت قوائم الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على ٣١ مقعدا و١٧ مقعدا على التوالي في الانتخابات البرلمانية، توقّع الخبراء السياسيون العراقيون ترشيح الحزب الديمقراطي الكردستاني وزير الخارجية العراقي السابق هوشيار زيباري لرئاسة الدولة.

لكن في ١٣ فبراير/شباط الجاري رفضت

التيار الصدري:ترشح شخص تحوم حوله شبهات فساد يضر بسمعة العراق

المحكمة الفدرالية العليا ترشيح زيباري، معلّلة قرارها بسحب البرلمان الثقة منه عندما كان يشغل منصب وزير المالية في عام ٢٠١٦. من جهتهم، أصرّ نواب التيار الصدري -الذي أخذ على عاتقه مهمة مكافحة الفساد- على إلغاء ترشيح زيباري، معتبرين أن ترشح شخص تحوم حوله شبهات فساد يضرّ بسمعة العراق.

وفي ١٤ فبراير/شباط الجاري، أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني عن ترشيح وزير داخلية الإقليم ريبر أحمد لمنصب رئاسة الجمهورية العراقية. وقد أرفق الحزب الديمقراطي الكردستاني خبر ترشيحه بالتعليق التالي «إنه يتمتع بدرجة عالية من الثقة وسيحصل على منصب رئيس الجمهورية». وبالنظر إلى معارضة البعض لهذا المرشح، تزيد فرص برهم صالح في الاحتفاظ بمنصب رئاسة الدولة.

ووفقا للبروتوكولات المعمول بها، فإن صلاحيات رئيس الدولة تشمل تكليف رئيس الحكومة في مدة لا تتجاوز ١٥ يوما من تاريخ انتخابه. وتأجيل انتخاب رئيس جديد في العراق من قبل البرلمان يهدد بتأخير تشكيل الحكومة إلى أجل غير مسمى.

وقد أصـدرت المحكمة الاتحادية العليا في العراق في ١٤ فبراير/شباط الجاري قرارا يلزم إقليم كردستان ذاتي الحكم بتسليم إنتاجه النفطي لبغداد معلنة عدم دستورية قانون النفط والغاز الصادر في ٢٠٠٧ الذي يتم بموجبه تصدير النفط إلى الأسواق الخارجية وتجاوز السلطات المركزية واعتماد سياسة طاقة مستقلة عن بغداد تشمل إبرام عقود التنقيب عن المحروقات وإنتاجها بشكل مستقل مع الشركات الأجنبية.

وبالنظر إلى عدم اعتماد مجلس النواب العراقي قانونا يتعلق بالنفط والغاز، فإن القرار الصادر عن المحكمة يهدد بتوتر العلاقات بين السلطات الفدرالية وكردستان. وقد اعتبرت سلطات إقليم كردستان العراق أن الأمر الذي أصدرته المحكمة غير عادل وغير دستوري وغير مقبول.

وتعقيبا على هذا القرار، قال رئيس إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني إن قانون الميزانية الاتحادية لعام ٢٠٢١ ينص على حق كردستان في استخراج وتصدير النفط مقابل التعهد بتسليم ٢٥٠ ألف برميل يوميا من النفط الخام المنتج إلى بغداد.

وفي ١٦ فبراير/شباط الجاري، أجرى نيجيرفان البارزاني محادثات مع السفير الامريكي في العراق

> القرار الصادر عن المحكمة يهدد بتوتر العلاقات بين السلطات الفدرالية وكردستان

ماثيو تولر حول التداعيات المحتملة لقرار المحكمة على القطاع الاقتصادي للإقليم والاستثمار الأجنبي، مؤكدا أن كردستان تستميت في الدفاع عن حقوقها الدستورية.

اضطرابات أمنية

وأشار الكاتب أيضا إلى تصاعد التوتر في محافظة ميسان جنوب العراق، حيث أضحت النزاعات المسلحة بين القبائل المحلية تهدد الوضع الأمني بشكل مباشر. وأشارت السلطات إلى أن الاشتباكات بين العشائر أودت بحياة ألف شخص في المحافظة على مدى السنوات الأربع الماضية.

وتعتبر هذه المحافظة الممر الرئيسي لتهريب المخدرات إلى المحافظات المجاورة، وإلى المملكة العربية السعودية ودول أخرى. وكان قتل أحد القضاة الذين تعاملوا مع قضايا المخدرات من طرف مجهولين القطرة التي أفاضت الكأس ودفعت السلطات إلى تشكيل قيادة عمليات ميسان ونقل ما لا يقل عن ٥ ألوية للجيش فضلا عن تعزيز تشكيلات وزارة الشؤون الداخلية وحرس الحدود في المنطقة.

وأشار الكاتب أيضا إلى الحادثة التي وقعت في ديسمبر/كانون الأول الماضي بقرية الرشايد في منطقة جبلة التابعة لمحافظة بابل وسط العراق، حين دهمت قوة مشتركة من الاستخبارات والمهمات الخاصة منزلا في القرية ليلا، بحثا عن مطلوبين اثنين يعتقد أنهما متهمان بـ«الإرهاب»، وأطلقوا النار على كل من كان هناك، ما أدى إلى مقتل ٢٠ مدنيا بينهم نساء وأطفال.

بعدها، أوضح القضاء العراقي أن «مخبرا» -هو ابن أخي أحد الضحايا- تقدّم بـ«إخبار كاذب نتيجة خلافات عائلية، حيث أدلى بمعلومات غير صحيحة للأجهزة الأمنية، مدعيا وجود إرهابيين مطلوبين... ليتم دهم منزله».

وأصدرت محكمة جنايات بابل حكما بالإعدام شنقا حتى الموت بحق اثنين من المتهمين أدينا بارتكاب الجريمة»، في حين ستتم محاكمة المتهمين الباقين في وقت لاحق.

وبالتزامن مع هذا الحادث، دعت وزارة الخارجية العراقية في ١٢ فبراير/شباط الجاري جميع الرعايا العراقيين في أوكرانيا لمغادرة هذا البلد على وجه السرعة والعودة إلى وطنهم «حفاظا على سلامتهم»، وتسببت هذه الدعوة -وفق الكاتب- في إثارة موجة من التعليقات الساخرة على منصات التواصل الاجتماعي.

المرصـد التركـي و الملف الكردي

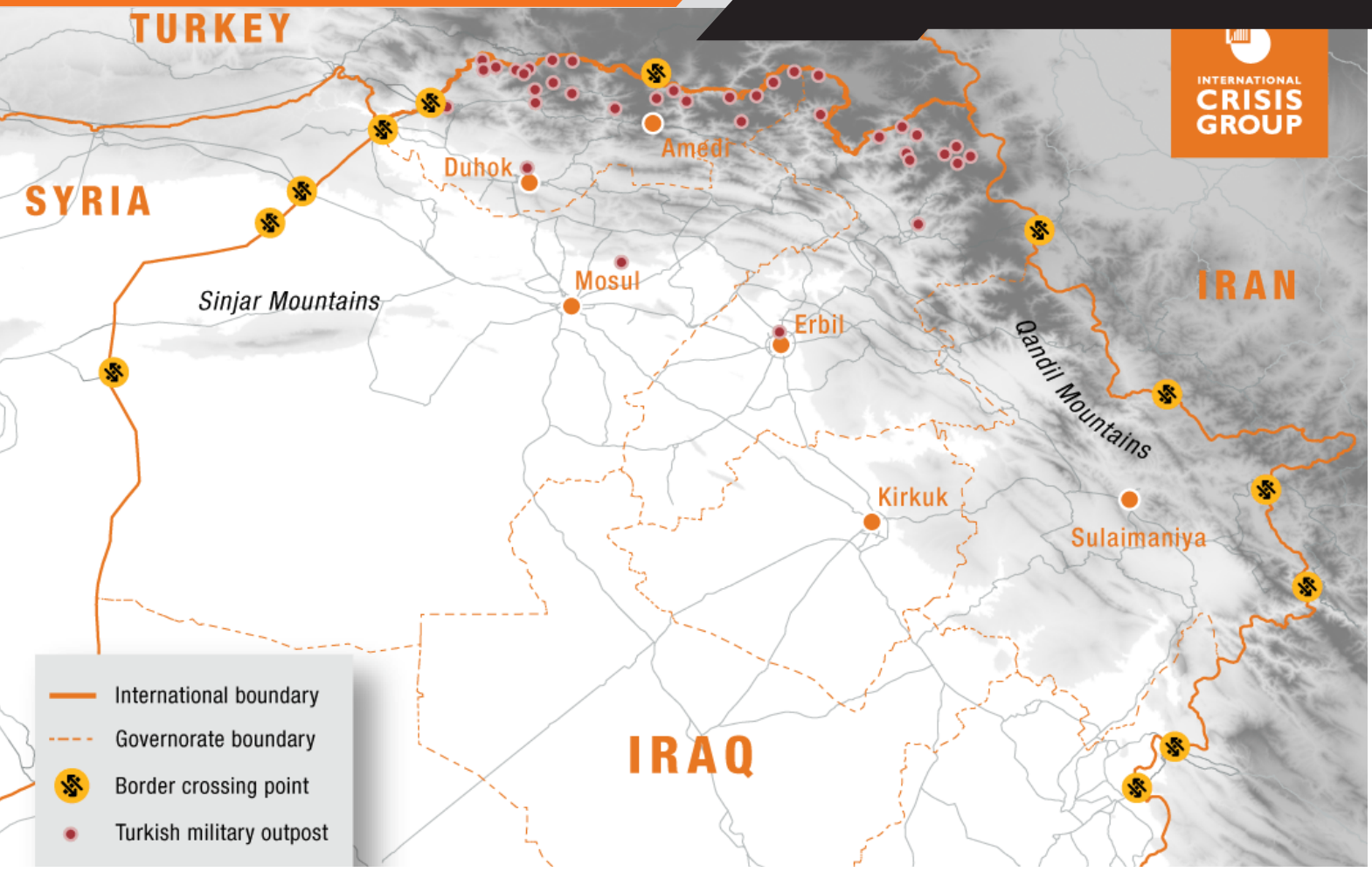

مجموعة الازمات الدولية:

نزاع حزب العمال الكردستاني..
ساحة معركة إقليمية في حالة تغير مستمر

تقرير: بيركاي مندريس

الترجمة والتحرير:المرصد: تعتمد تركيا بشكل متزايد على القوة الجوية في حربها ضد حزب العمال الكردستاني. انجذبت أطراف جديدة إلى الصراع مع انتشاره إلى مسارح جديدة في العراق وسوريا ، الأمر الذي يعقد ، في الوقت الحالي على الأقل ، الجهود المحتملة لتسوية الأمور.

جلب أوائل فبراير مظاهرة جديدة لتكتيكات الحرب الجوية الجديدة التي تستخدمها تركيا بشكل متزايد في قتالها مع حزب العمال الكردستاني (PKK) – عدوها في حوالي أربعة عقود من الصراع.

تصنف تركيا ، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، حزب العمال الكردستاني على أنه جماعة إرهابية.

في ٢ فبراير ، نفذت حوالي ٦٠ طائرة مقاتلة تركية هجوما منسقا على معسكرات التدريب والملاجئ ومرافق تخزين الذخيرة التي يستخدمها حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له في شمال العراق وسوريا.

منذ منتصف عام ٢٠١٩ ، اعتمدت تركيا بشكل متزايد على القوة الجوية ، بما في ذلك الطائرات بدون طيار ، لضرب قواعد حزب العمال الكردستاني في الجبال الوعرة في شمال العراق ، مما سمح لها بقتل كوادر حزب العمال الكردستاني على مستوى أعلى.

> **أودى الصراع بحياة أكثر من 5850 شخصا منذ انهيار وقف إطلاق النار**

وفقًا للبيانات التي جمعتها Crisis Group ، أودى الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني بحياة أكثر من ٥٨٥٠ شخصًا منذ انهيار وقف إطلاق النار لمدة عامين ونصف في يوليو ٢٠١٥ ، مما أدى إلى افتتاح واحد من أكثر فصوله دموية.

جذب شبكة معقدة

أدى انتشار القتال إلى ساحات قتال جديدة إلى جذب شبكة معقدة بشكل متزايد من الجهات الفاعلة.

في شمال العراق ، دخلت تركيا في شراكة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني – أكبر وأقوى حزب سياسي في كردستان العراق وحكومة إقليم كردستان – للحصول على معلومات حول حركات حزب العمال الكردستاني وكذلك لتأمين المناطق التي تم تطهيرها. من مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

في هذه الأثناء ، يقوم حزب العمال الكردستاني بتشكيل تحالفات أعمق مع الجماعات شبه العسكرية العراقية المدعومة من إيران (المعروفة أيضًا باسم الحشد الشعبي) على خلاف مع أنقرة ويمارس سلطة متزايدة في صنع القرار داخل صفوف المنتسبين إليه في سوريا ، وفي مقدمتها حماية الشعب. وحدات (YPG) التي تعتبرها تركيا امتدادًا لحزب العمال الكردستاني.

إن توسع ساحة المعركة واستخدام تكتيكات جديدة وإشراك لاعبين جدد يجعل من الصعب تحديد سبل إخماد الصراع.

ومع ذلك ، فإن خطوات احتواء التصعيد بين وحدات حماية الشعب الكردية من جانب والقوات التركية والمقاتلين المدعومين من تركيا في شمال سوريا من ناحية أخرى يمكن أن تساعد في الحد من مخاطر اندلاع المزيد من العنف.

لذا ، أيضًا ، في العراق ، يمكن إحراز تقدم بشأن اتفاقية سنجار ، وهي اتفاقية تم توقيعها بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان في أكتوبر ٢٠٢٠ والتي تحدد الخطوات المتعلقة بالحوكمة والأمن في منطقة سنجار العراقية وقد تعالج بعض مخاوف تركيا بشأن وجود حزب العمال الكردستاني هناك ، على الرغم من أن مقاومة حزب العمال الكردستاني والجماعات المتحالفة

معه في الوقت الحالي لتنفيذ الاتفاق لا تزال تمثل تحديًا.

يتتبع موقع الصراع المسلح ومشروع بيانات الأحداث، مجموعة واسعة من الأحداث السياسية ، بما في ذلك الاحتجاجات والاشتباكات المسلحة والنهب والنقل غير العنيف للأراضي.

لأغراض هذا التحليل ، يتم تعريف «حوادث العنف» على أنها تلك الموجودة في أنواع الأحداث الفرعية التالية لـموقع الصراع المسلح ومشروع بيانات الأحداث: «ضربة جوية / بدون طيار» ، «اشتباك مسلح» ، «قنبلة يدوية» ، «انفجار عن بعد / لغم أرضي / عبوة ناسفة» ، «قصف / هجوم مدفعي / صاروخي ، «تفجير انتحاري» و «هجوم».

تكتيكات تركيا الجديدة

تقدم الصراع التركي مـع حـزب الـعـمـال الكردستاني عبر عدة مـراحـل منذ استئناف الأعمال العدائية في عام ٢٠١٥.

وقعت أكثر المعارك دموية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ في جنوب شرق تركيا ذي الأغلبية الكردية ، حيث سعت القوات التركية لطرد الجماعة من معاقلها على مدار عامين تقريبًا من حرب المدن التي تركزت في مناطق قليلة من المحافظات مثل ديار بكر ، شرناق وحكاري وماردين .

بحلول عام ٢٠١٧ ، انتقل القتال إلى المناطق الريفية في الجنوب الشرقي.

مع قيام الجيش التركي بطرد المسلحين من تركيا ، تحولت ساحة المعركة إلى شمال العراق ، حيث تركزت إلى حد كبير في المناطق التي تحكمها حكومة إقليم كردستان.

منذ يوليو ٢٠١٥ ، وقع واحد من كل ستة قتلى في الصراع في العراق ، غالبيتهم من مقاتلي حزب العمال الكردستاني. ويقدر محللون أمنيون أتراك أنه مع موافقة حكومة إقليم كردستان ، تمتلك تركيا الآن ما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ جندي متمركزين في حوالي ٤٠ موقعًا استيطانيًا في شمال العراق ، بعضها على بعد ٤٠ كيلومترًا من الحدود. يأتي هذا الانتشار على رأس ما يقدر بنحو ٨٠٠٠-١٠٠٠٠ جندي تركي منتشرين في ثلاثة جيوب شمال سوريا: واحد في عفرين ، والثاني بين أعزاز وجرابلس في الشمال الغربي ، وثالث بين تل أبيض ورأس العين في الشمال شرق.

> **دخلت تركيا في شراكة مع الحزب الديمقراطي للحصول على معلومات حول حركات الحزب**

ذروة جديدة للصراع

بلغ الوتيرة التشغيلية للنزاع ذروة جديدة في عـام ٢٠٢١ ، مع وقوع حوادث عنف أكثر من أي فترة مماثلة منذ انهيار وقف إطلاق النار - بما في ذلك الضربات الجوية ومعارك إطلاق النار والقصف على جوانب الطرق والهجمات الصاروخية - وفقًا لبيانات مفتوحة المصدر تم جمعها بواسطة موقع الصراع المسلح & مشروع بيانات الأحداث (ACLED).

سجل ACLED متوسطًا شهريًا قدره ٢٠٩ حوادث من هذا القبيل في تركيا وشمال العراق في عام ٢٠٢١ ، متجاوزًا وتيرة حوادث العنف التي شوهدت خلال المرحلة الحضرية من الصراع بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧.

وكانت معظم هذه الحوادث عبارة عن غارات جوية تركية ، مع ما يقرب من ١٢٠٠ في شمال العراق في عام ٢٠٢١ وحده. ويقترن ارتفاع معدل الحوادث بمستوى

أقل من القتلى مقارنة بالسنوات الأولى للنزاع ، عندما تركز القتال في مناطق مكتظة بالسكان. أسفرت الأعمال العدائية عن مقتل ٤٠ شخصًا في المتوسط شهريًا في عام ٢٠٢١ ، معظمهم من مقاتلي حزب العمال الكردستاني ، مقارنة بـ ١٥٠ شخصًا شهريًا في عام ٢٠١٦ ، وفقًا لبيانات مجموعة الأزمات .

أثبت نشر الطائرات بدون طيار تركية الصنع من طراز Bayraktar TB٢ منذ عام ٢٠١٧ أنه سيغير قواعد اللعبة بالنسبة لأنقرة ، حيث يوفر المراقبة المسلحة للقوات التركية ويتيح القتل المستهدف لشخصيات حزب العمال الكردستاني رفيعة المستوى في التضاريس التي يصعب الوصول إليها في جنوب شرق وشمال تركيا. العراق. لطالما وجد حزب العمال الكردستاني ملاذًا في المنحدرات الشديدة الانحدار والقمم الخشنة لسلسلة جبال زاغروس الممتدة من الحدود العراقية الإيرانية إلى الحدود التركية العراقية. تنتشر معسكرات تدريب حزب العمال الكردستاني في المنطقة ، بما في ذلك جبال قنديل في العراق ، حيث يقع مقر المجموعة.

قبل أن ترسل طائرات Bayraktars ، كانت تركيا تستخدم طائرات استطلاع بدون طيار غير مسلحة تم شراؤها من الولايات المتحدة وإسرائيل في أواخر التسعينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين. إلى جانب افتقارها إلى القدرة على الضرب ، كانت هذه الطائرات باهظة الثمن ولديها نطاق محدود أكثر من طائرات Bayraktars ، فضلاً عن الكاميرات وأنظمة الإرسال الأقل قوة.

وبحسب ما ورد ، كان المسؤولون الأتراك يخشون أنه نظرًا لأن هذه الطائرات بدون طيار يمكن اكتشافها بسهولة أكبر من قبل الدول التي لديها أجهزة رادار في المدى - مثل إسرائيل والولايات المتحدة وربما حتى إيران - يمكن مراقبة أنشطتها بسهولة أكبر.

التوغل بشكل أعمق في الأراضي العراقية

إن استخدام تكنولوجيا الطائرات بدون طيار الأكثر تقدمًا وتنوعًا قد مكّن القوات التركية ، بما في ذلك الوحدات البرية ، من التوغل بشكل أعمق في الأراضي العراقية ومطاردة المسلحين ذوي الرتب الأعلى. توفر تقنيات الطائرات بدون طيار مزيدًا من الحماية للقوات الموجودة على الأرض ويمكن أن تزيد من ثقتهم ومعنوياتهم. كما تتعاون القوات التركية بشكل وثيق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لجمع معلومات استخبارية أفضل عن الحركات والمخابئ المسلحة ، وتفيد وسائل الإعلام التركية عن مشاركة وكالات استخبارات تركية في عمليات مناهضة لحزب العمال الكردستاني في المنطقة.

> **"تتعاون القوات التركية بشكل وثيق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لجمع معلومات"**

علاوة على ذلك ، وفقًا لبيانات مجموعة الأزمات ، تقتل تركيا نسبة متزايدة من المسلحين الذين يصنفهم حزب العمال الكردستاني نفسه كقادة أو يعتبرهم أنهم يلعبون أدوارًا كبيرة في ساحة المعركة كنسبة من إجمالي القتلى (انظر الشكل ٤).

تصنف مجموعات الأزمات هذه المجموعة من

المسلحين على أنهم «متمرسون». في عام ٢٠٢١ ، كان أكثر من ثلث مقاتلي حزب العمال الكردستاني المؤكدين مقتل ٣١٢ من هؤلاء المقاتلين المخضرمين. كما ارتفعت نسبة القتلى من مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى أفراد قوة أمن الدولة المقتولين أكثر من أربعة أضعاف لصالح تركيا منذ يوليو ٢٠١٥.

سجلت (Crisis Group) ١٤ حالة وفاة من غير المقاتلين في حوادث عنف في شمال العراق منذ تموز / يوليو ٢٠١٥ ، بناءً على تقارير محلية ومعلومات مفتوحة المصدر ، أكثر من نصفهم بعد منتصف عام ٢٠١٩ عندما كثفت تركيا حملتها الجوية.

كما تشير التقارير الإخبارية على الأرض إلى أن بضعة آلاف من القرويين في منطقة أميدي ، فضلاً عن مئات آخرين في منطقة دهوك ، فقدوا منازلهم وانتقلوا إلى قرى أو مدن أبعد جنوباً. ويشكو المدنيون في المنطقة من القصف التركي العنيف وضغط مقاتلي حزب العمال الكردستاني على السكان المحليين لتوفير المأوى من الغارات الجوية.

ينفي المسؤولون الأتراك علناً وقوع أي خسائر في صفوف المدنيين جراء الغارات الجوية.

يقولون إن استخدام الطائرات بدون طيار ، من خلال السماح باستهداف أكثر دقة ، قلل بشكل كبير من مخاطر الأضرار الجانبية.

وسط الخطاب القومي السائد في تركيا ، يُعتبر انتقاد استخدام الطائرات بدون طيار أمرًا غير وطنيا.

أدت الفعالية الظاهرة للتكنولوجيا في إضعاف حزب العمال الكردستاني في السنوات القليلة الماضية وتصديرها إلى ساحات القتال الأخرى - مثل أوكرانيا وأذربيجان وليبيا وإثيوبيا - إلى إطلاق ما يسميه بعض المحللين «القومية التقنية» ، أي الاعتزاز بالتكنولوجيا باعتبارها مصدر قوة في الخارج يساعد الحكومة على حشد المؤيدين الوطنيين في الداخل.

الشراكة بين تركيا والحزب الديمقراطي الكردستاني

في شمال العراق ، برز الحزب الديمقراطي الكردستاني كشريك محلي رئيسي لتركيا في قتالها مع حزب العمال الكردستاني. وصلت العلاقات التركية مع الحزب إلى أدنى مستوياتها في عام ٢٠١٧ عندما عارضت أنقرة استفتاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الفاشل على استقلال إقليم كردستان العراق.

> **تكتيكات تركيا المتطورة توازي إلى حد ما جهود «الكردستاني «لتكثيف نفوذه**

لكن معارضتهم المشتركة لوجود حزب العمال الكردستاني في المنطقة وتنامي العلاقات التجارية ساعدا في تصحيح الأمور.

سمح الحزب الديمقراطي الكردستاني لأنقرة بإنشاء قواعد عسكرية وتوسيع استخباراتها المناهضة لحزب العمال الكردستاني وعمليات أخرى في الأراضي التي تديرها حكومة إقليم كردستان.

بشكل حاسم ، فهي تقدم أيضًا لتركيا معلومات استخباراتية خاصة بها في ساحة المعركة لأن الحزب الديمقراطي الكردستاني وقواته المسلحة يعرفون التضاريس ولديهم فهم جيد لتكتيكات حزب العمال

الكردستاني.

في بعض الأحيان ، تتدخل قوات الأمن المتحالفة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لفرض سيطرتها على مناطق في شمال وشمال شرق العراق الخاضع لسيطرة حكومة إقليم كردستان ، والتي دفعت العمليات التركية منها مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

ترابط اقتصادي

يرتكز التعاون العسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني مع أنقرة على الترابط الاقتصادي المتزايد. في عام ٢٠٢٠ ، على الرغم من قيود COVID-١٩ ، وصلت التجارة بين العراق وتركيا إلى ما يقرب من ٢٠ مليار دولار ، أي ضعف ما كانت عليه في عام ٢٠١٩. وكان حوالي ٧٠ في المائة من تلك التجارة مع حكومة إقليم كردستان ، التي تعمل في أراضيها ما يقرب من ١٥٠٠ شركة تركية. استثمرت شركات البناء التركية على نطاق واسع في مشاريع البنية التحتية والنقل ، بما في ذلك الطرق السريعة والسكك الحديدية. تركيا أيضًا بلد عبور مهم لنفط وغاز حكومة إقليم كردستان. تم ضخ حوالي ٤٥٠ ألف برميل من النفط يوميًا في عام ٢٠٢٠ عبر خطي أنابيب مع مرافئ في ميناء جيهان في جنوب تركيا. تمنح هذه العلاقات الاقتصادية تركيا مزيدًا من النفوذ على الحزب الديمقراطي الكردستاني.

لكن تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني مع أنقرة جعلها أيضًا هدفًا لهجمات حزب العمال الكردستاني. تصاعدت التوترات بسرعة خاصة بعد منتصف أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٠ ، عندما اتهمت أجهزة الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان حزب العمال الكردستاني باغتيال رئيس قواته الأمنية المحلية ، غازي صالح ، في محافظة دهوك بالقرب من الحدود التركية. منذ ذلك الحين ، هاجم حزب العمال الكردستاني مرتين خط أنابيب حكومة إقليم كردستان وتركيا (كركوك - جيهان) ، مما أدى إلى قطع تدفق النفط باتجاه الغرب ، في أكتوبر ٢٠٢٠ ويناير ٢٠٢٢. كما أعلنوا مسؤوليتهم عن انفجار قنبلة على جانب الطريق مما أسفر عن مقتل فرد من البشمركة في نوفمبر ٢٠٢٠.

في الآونة الأخيرة ، في منتصف كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٢ ، مع تزايد الاشتباكات بين حزب العمال الكردستاني والجماعات المتحالفة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا ، قررت سلطات حكومة إقليم كردستان إغلاق معبر سمالكا / فيش خابور الحدودي بين سوريا والعراق.

> **سمح الحزب الديمقراطي الكردستاني لأنقرة بإنشاء قواعد عسكرية وتوسيع استخباراتها**

رد حزب العمال الكردستاني

مكّن صعود وسقوط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) حزب العمال الكردستاني من توسيع نفوذه في شمال العراق وشمال شرق سوريا في الفترة التي بدأت في عام ٢٠١٤ ، عندما أقام تنظيم داعش الخلافة المعلنة في المنطقة. قبل ذلك ، كان وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق محصوراً إلى حد كبير في جبال قنديل ومنطقة مخمور (الأخيرة موطن لمخيم لاجئين كردي يضم ١٠٠٠٠ شخص) في أقصى الجنوب.

في الجزء الأول من عام ٢٠١٤ ، سيطر داعش على أجزاء من العراق إلى الجنوب الغربي والغرب من المناطق ذات الأغلبية الكردية ، بما في ذلك مدينة الموصل.

ثم ، في أغسطس ٢٠١٤ ، هاجمت الجماعة الجهادية سنجار ، وهي منطقة ذات أغلبية إيزيدية في محافظة نينوى ، حيث كانت قوات البشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤولة إلى حد كبير منذ سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣.

انسحبت البشمركة ، لكن حزب العمال الكردستاني – مع مساعدة من الشركاء المحليين – تدخلت بعد ذلك بوقت قصير. بمساعدة سلاح الجو الأمريكي ، ساعدت مجموعة من الجماعات الموالية لحزب العمال الكردستاني (وحدات المقاومة YPG و YBS) وقوات البشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني في صد داعش في أواخر عام ٢٠١٥. بعد ذلك ، أقامت عناصر حزب العمال الكردستاني تواجدًا في غرب سنجار ، بينما سيطرت البيشمركة على شرقها.

إلى أن حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني إجراء الاستفتاء على الاستقلال في سبتمبر ٢٠١٧ ، ظلت المنطقة إلى حد كبير تحت سيطرة قوات البشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني ، بينما حافظ حزب العمال الكردستاني على وجوده.

بعد فشل الاستفتاء ، دفعت القوات الفيدرالية العراقية البشمركة للتراجع عن «المناطق المتنازع عليها» – المناطق التي تطالب فيها كل من الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان بالسلطة الإدارية – بين بغداد وأربيل ، بما في ذلك سنجار.

منذ ذلك الحين ، لم يتمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني من العودة إلى سنجار. وبدلاً من ذلك ، أصبحت المنطقة ملاذًا لحزب العمال الكردستاني ، تحكمه هيئة إدارية بقيادة YBS ، التي لها صلات بحزب العمال الكردستاني وكذلك الجماعات شبه العسكرية العراقية المدعومة من إيران.

نظرًا لأنها ليست بعيدة عن الحدود السورية العراقية ، فقد تمكن حزب العمال الكردستاني أيضًا من استخدام سنجار كمركز للتواصل مع سوريا. تعمل من سنجار ، وأقامت روابط أوثق مع وحدات حماية الشعب ، التابعة لها في سوريا ، والتي بحلول عام ٢٠١٧ أنشأت «إدارتها المستقلة» التي وصفتها بنفسها في شمال شرق سوريا.

> **قوات «الكردستاني » دخلت سنجار بعد انسحاب بشمركة الديمقراطي منها**

تدعم واشنطن وقوى خارجية أخرى هذه الإدارة جزئياً بسبب الدور الرئيسي لوحدات حماية الشعب في القتال ضد داعش في سوريا.

لم يسمح الدعم الدولي للجناح السوري لحزب العمال الكردستاني (جنبًا إلى جنب مع الشركاء غير الكرد) فقط بممارسة الحكم في شمال شرق البلاد ، ولكن أيضًا ، في الواقع ، جعل وحدات حماية الشعب مسؤولة عن الأمن في المنطقة.

مخاوف انقرة

تخشى أنقرة من أن تصبح سنجار جسراً برياً يربط حزب العمال الكردستاني في شمال العراق بوحدات حماية الشعب والفروع الأخرى في شمال شرق سوريا. تعهد كبار

المسؤولين الأتراك مرارًا وتكرارًا بأنهم لن يسمحوا لسنجار بأن تصبح «قنديلاً ثانية» ، أي معقل آخر لحزب العمال الكردستاني. للحد من انتشاره في سنجار ، أمر الجيش التركي بالعديد من الضربات الجوية منذ عام ٢٠٢٠ ، استهدفت مقاتلي حزب العمال الكردستاني و YBS. استفاد حزب العمال الكردستاني من الحماية الطبيعية التي توفرها الجبال ، وقام ببناء الأنفاق والمواقع الآمنة ، وبالتالي الحد من تأثير الضربات التركية.

جبهتا سنجار وسوريا

في فبراير ٢٠٢١ ، هددت تركيا بشن عملية عسكرية أوسع في سنجار عندما قام حزب العمال الكردستاني ، انتقاما للتوغل التركي في شمال العراق ، بإعدام ثلاثة عشر مواطنا تركيا (بما في ذلك الجنود وضباط الشرطة) كانوا قد اختطفوا في تركيا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و رهائن في كهف. أثار الحادث المشاعر القومية في تركيا ، مما وضع ضغوطا كبيرة على أنقرة للرد. في ١٥ فبراير ، قال الرئيس رجب طيب أردوغان: «من الآن فصاعدًا ، لا يوجد مكان آمن للإرهابيين ، لا قنديل ولا سنجار ولا سوريا».

في خطاب آخر بعد شهر ، قال: «قد نأتي هناك بين عشية وضحاها ، فجأة». كان حلفاء حزب العمال الكردستاني في العراق قلقين.

مع توقع هجوم تركي ، نشرت الجماعات شبه العسكرية المدعومة من إيران مقاتلين إضافيين في سنجار ، وهي خطوة اعتبرتها وسائل الإعلام التركية الموالية للحكومة علامة واضحة على أنها تحمي حزب العمال الكردستاني.

يقول المسؤولون الأتراك إن احتمال شن حملة عسكرية موسعة سيبقى مطروحًا على الطاولة حتى تحرز حكومة إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية العراقية تقدمًا في اتفاق أكتوبر ٢٠٢٠ ، بدعم من الولايات المتحدة والأمم المتحدة ، والذي يدعو إلى إزالة الجهات الفاعلة من خارج المنطقة - بما في ذلك حزب العمال الكردستاني ، وفريقه اليزيدي YBS والقوات شبه العسكرية العراقية - من سنجار.

ينص الاتفاق على إنشاء آلية للحوكمة والأمن تتقاسم بموجبها بغداد وأربيل واليزيديون النازحون المسؤوليات. يرفض حزب العمال الكردستاني و YBS ، جنبًا إلى جنب مع القوات شبه العسكرية ، الصفقة المقترحة ، والتي إذا كان أي شيء قد دفعهم إلى التقارب.

> **تخشى أنقرة من أن تصبح سنجار جسرا بريا للكردستاني بشمال شرق سوريا**

في هذه الأثناء ، مع خسارة حزب العمال الكردستاني أرضه في تركيا وأجزاء من شمال العراق ، سعت كوادره إلى مزيد من سلطة اتخاذ القرار في المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب في شمال شرق سوريا وجندوا المزيد من المقاتلين من بين صفوف أتباعهم السوريين.

صمام تخفيف الضغط

أصبح شمال سوريا تقريبًا مثل صمام تخفيف الضغط لحزب العمال الكردستاني. قال محلل أمني مخضرم: «كلما ضغطت تركيا على حزب العمال الكردستاني في تركيا والعراق ، زاد تأكيد كوادرها وجودهم في سوريا».

يبدو أن الكوادر المدربة من حزب العمال الكردستاني والمدمجة في وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا أصبحت على نحو متزايد في موقع القيادة في القرارات المهمة مثل مخصصات الميزانية والتعيينات في ساحة المعركة ونشر الإمدادات العسكرية في سوريا.

أيضًا ، في العامين الماضيين - في محاولة محتملة لتعويض الخسائر - جند حزب العمال الكردستاني العديد من المقاتلين المولودين في شمال سوريا ، والذين أرسل معظمهم إلى شمال العراق لصد الغارات التركية. أكثر من ١٤ في المائة من مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين قُتلوا في العراق وتركيا في ٢٠٢٠-٢٠٢١ ولدوا في شمال سوريا ، وهي أعلى نسبة سجلتها مجموعة الأزمات منذ تموز (يوليو) ٢٠١٥.

في الواقع ، في أربع سنوات من التصعيد قبل عام ٢٠٢٠ ، كانت نسبة سوريا- لم يتجاوز عدد المقاتلين المولودين بين إجمالي القتلى ٢ في المائة.

في العامين الماضيين ، اشتبكت وحدات حماية الشعب أيضًا مع القوات التركية والقوات المدعومة من تركيا بشكل متكرر في شمال سوريا.

يعتقد المسؤولون الأتراك أن حزب العمال الكردستاني يقف وراء زيادة القنابل المزروعة على جوانب الطرق والصواريخ التي تطلق من المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب على القوات التركية والمتمردين المدعومين من أنقرة في الجيوب التي تسيطر عليها تركيا في شمال سوريا ، بالإضافة إلى عدد من الضربات عبر الحدود على تركيا.

أعضاء الفرع المدني لوحدات حماية الشعب ، «الإدارة الذاتية» المعلنة ذاتياً ، ينأون بأنفسهم علناً عن هذه الهجمات ، بينما تلقي أنقرة باللوم عليهم على كوادر حزب العمال الكردستاني من قنديل سواء مندمجين في وحدات حماية الشعب أو يعملون بشكل مستقل عنها. ومع ذلك ، شن الجيش التركي أيضًا ضربات بطائرات بدون طيار على كبار أعضاء وحدات حماية الشعب. ضربت الضربات الجوية التركية المشار إليها أعلاه في أوائل فبراير ٢٠٢٢ مواقع وحدات حماية الشعب في ديريك بشمال سوريا وكذلك سنجار ومخمور في شمال العراق.

في الوقت الحالي ، يستمر وجود القوات الأمريكية في شمال شرق سوريا والنفوذ الذي تتمتع به واشنطن على الجانبين في لعب دور تقييدي ، لكن المزيد من هجمات وحدات حماية الشعب على القوات التركية قد يدفع أنقرة إلى توسيع حملتها العسكرية وإخلال الوضع الراهن الهش في المنطقة. .

> **الانسحاب الأمريكي من شمال شرق سوريا غير مرجح في الوقت الحالي**

ألتطلع قدما

من شبه المؤكد أن تركيا ستستمر في الاعتماد على القوة الجوية لمحاربة حزب العمال الكردستاني في تركيا والعراق وسوريا ، مع كل ما يترتب على ذلك من تداعيات.

كانت حملتها العسكرية المدعومة بتقنية الطائرات بدون طيار المتقدمة فعالة في كبح وجود حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا وشمال العراق. لكنها أشعلت أيضًا التنافس بين الكرد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني في شمال العراق ، وألحقت خسائر في الأرواح بين المدنيين الذين يعيشون في المنطقة ، وأجبرت البعض على مغادرة منازلهم.

كما أثار رد فعل من حزب العمال الكردستاني ، الذي عزز علاقاته مع الجماعات التابعة له في كل من العراق

وشمال شرق سوريا.

وكانت النتيجة اشتباكات جديدة بين قوات الأمن التركية والجماعات التي تشاركها من جهة ، وتلك التي تعمل مع حزب العمال الكردستاني والجماعات التابعة له من جهة أخرى.

مع تزايد حدة الحملة التركية ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وسوريا والتي تجذب لاعبين جددًا ، يمكن لعدد من العوامل إثارة هذا المزيج المتقلب بالفعل.

يبدو أن الانسحاب الأمريكي من شمال شرق سوريا غير مرجح في الوقت الحالي ، لكنه سيزيل رقابة مهمة على استهداف حزب العمال الكردستاني للقوات التركية وتركيا. في حين أن الحملة الجوية التركية استحوذت على شخصيات بارزة في حزب العمال الكردستاني ، إلا أنها قد تولد الاستياء بين السكان وتساعد حزب العمال الكردستاني على تجنيد المزيد من المقاتلين ، لا سيما من المناطق الجديدة التي انتشر القتال فيها.

كما أنه من غير الواضح كيف ستلعب الانتخابات التركية المقبلة في عام ٢٠٢٣ في الحسابات ، سواء كان دفع أنقرة لتصعيد حملتها الجوية أو حزب العمال الكردستاني للتنحي تحسباً لأن المزيد من الهجمات قد تساعد القيادة التركية على حشد المؤيدين القوميين في الداخل.

خطر التصعيد أعلى من فرص استقرار الأمور ، لكن هناك تدابير يمكن للأطراف وشركائهم من خارج المنطقة اتخاذها لتحسين الاحتمالات.

في العراق ،

قد يقطع التقدم في اتفاقية سنجار شوطا نحو معالجة المخاوف الأمنية لتركيا ، على الرغم من أن رفض خصومها الصريح للشكل الحالي للاتفاقية في الوقت الحالي يعيق هذه الجهود (ستعالج نشرة قادمة لمجموعة الأزمات هذه المسألة بمزيد من التعمق).

في سوريا ،

كما ورد في تقرير مجموعة الأزمات الصادر في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٢١ ، يمكن للولايات المتحدة أن تحاول إقناع شركائها الكرد السوريين ، وبالتالي وحدات حماية الشعب لكبح الهجمات على القوات التركية والمتمردين المدعومين من أنقرة.

كما يمكن أن يدفع تركيا إلى الامتناع عن توسيع عملياتها العسكرية في المنطقة ، والتي - اعتمادًا على مدى التصعيد الذي قد تثيره مثل هذه العمليات - يمكن أن تؤدي إلى نزوح المدنيين وتعقيد جهود احتواء داعش.

> **خطر التصعيد أعلى من فرص استقرار الأمور لكن هناك تدابير يمكن اتخاذها لتحسين الاحتمالات**

سيكون من الصعب المضي قدمًا في مثل هذه الإجراءات ولن تؤدي إلا إلى بعض الشوط نحو نزع فتيل التوترات ، لكنها قد تظل مفيدة في نهاية المطاف في إحباط نوبات جديدة من العنف.

*انضم إلى Crisis Group في حزيران (يونيو) ٢٠١٥ ويعمل حاليًا كمحلل تركي مقره في اسطنبول. وهو حاصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية والحوكمة العالمية والنظرية الاجتماعية من جامعة بريمن في ألمانيا. عمل بيركاي سابقًا في مشاريع مختلفة للمؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي (IRZ) ومؤسسة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التركية (TESEV) في مجالات إصلاح القطاع القضائي والأمني.

احكام جديدة بحق دميرتاش بتهمة إهانة أردوغان

إسطنبول – ذكرت صحيفة جمهوريت أن محكمة استئناف تركية أيدت الاثنين حكما بالسجن ثلاث سنوات ونصف على السياسي الكردي المسجون صلاح الدين دميرتاش بتهمة «إهانة» الرئيس رجب طيب أردوغان .

كانت محكمة تركية قضت في مارس من العام الماضي بسجن الرئيس المشارك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للكرد بسبب تصريحات أدلى بها في عام ٢٠١٥ في مطار أتاتورك بإسطنبول استهدفت أردوغان ورئيس الوزراء آنذاك أحمد داوود أوغلو.كان دميرتاش قال إن أردوغان «ترفرف من ممر إلى آخر» خلال مؤتمر في باريس، على أمل التقاط صورة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

وقال دميرتاشإن تصريحاته تهدف إلى انتقاد الحكومة وليس الرئيس أثناء مثوله أمام المحكمة.

وكان تم القبض عليه في نوفمبر ٢٠١٦، مع زميلته الرئيسة المشاركة لحزب الشعوب الديمقراطي فيغن يوكسيكداغ والعديد من نواب الحزب.

وإهانة الرئيس جريمة وفقًا للمادة ٢٩٩ من قانون العقوبات التركي، ويُعاقب عليها بالسجن لمدة أقصاها أربع سنوات.وتصاعدت التحقيقات والإدانات للآلاف من الأتراك بشأن المادة المذكورة بشكل كبير منذ أن تولى أردوغان منصبه كرئيس في عام ٢٠١٤.

وقالت محكمة إسطنبول يوم الاثنين إنها فشلت في العثور على أي انتهاك للقانون في قرار المحكمة الابتدائية، بحسب جمهوريت.

ويقبع دميرتاش في السجن منذ عام ٢٠١٦ بسبب سلسلة من التهم الإرهابية التي ينفيها السياسي الكردي.

كليجدار أوغلو: الزعيم التركي يجب أن يتمتع بخبرة الدولة

صعّد زعيم حزب المعارضة الرئيسي في تركيا محاولته ليصبح مرشحًا توافقيًا لتحدي الرئيس رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية العام المقبل.

وقال كمال كليجدار أوغلو، رئيس حزب الشعب الجمهوري، إن الرئيس التركي القادم يجب أن يتمتع بخبرة الدولة وأن المحادثات بين خمس مجموعات معارضة حول المستقبل السياسي للبلاد تتقدم.

وقال كليجدار أوغلو في مقابلة مع رويترز باللغة التركية، وفقًا لوسائل الإعلام المحلية بما في ذلك موقع ديكن الإخباري: «سنجلس ونتحدث عمن سيكون الرئيس ومن لن يكون». وأضاف «بالطبع، إعلان قادة الأحزاب الخمسة لي كمرشح سيكون شرفًا. وهذا يعني أيضًا أنهم يثقون بي».

كليجدار أوغلو هو من بين العديد من المرشحين المحتملين لتحدي أردوغان في الانتخابات، التي ستجرى بحلول يونيو من العام المقبل. يجري حزب الشعب الجمهوري التابع له محادثات مع خمسة أحزاب معارضة أخرى بما في ذلك الحزب الصالح وحزب السعادة الإسلامي حول مستقبل تركيا السياسي. ركزت المفاوضات الأولية على إعادة إدخال نظام حكم برلماني

ليحل محل النظام الرئاسي القائم منذ عام ٢٠١٨.

من خلال وضع شرط أن يكون لدى الرئيس المقبل خبرة في شؤون الدولة، بدا أن كليجدار أوغلو استبعد دعم ترشيح منصور يافاش، عمدة حزب الشعب الجمهوري لأنقرة، وأكرم إمام أوغلو، نظير يافاش في إسطنبول. كلاهما مرشحان أكثر شعبية من كليجدار أوغلو بين الناخبين الأتراك، وفقًا لاستطلاعات الرأي الأخيرة.

سيصوت حوالي ٣٧ في المائة من الأتراك لمنافس لأردوغان، بينما سيؤيد ٢٩/٨ في المائة الرئيس، وفقًا لمسح أجرته شركة الأبحاث ميتروبول ومقرها أنقرة في يناير. وقال ٢٩/٣ في المائة آخرون إن قرارهم سيعتمد على من سيخوض المنافسة ضدّ أردوغان.

وقالت شركة متروبول في ديسمبر إن يافاش هو الزعيم السياسي الأكثر شهرة في تركيا، ويتمتع بموافقة ٦٠/٤ في المائة من الناخبين. تبعه إمام أوغلو بنسبة ٥٠/٧ في المائة، وميرال أكشينار، زعيمة حزب الصالح، بنسبة ٣٨/٥ في المائة، وأردوغان بنسبة ٣٧/٩ في المائة. جاء كليجدار أوغلو في المرتبة الثانية بعده بـ ٢٨/٥ في المائة، وخلفه دولت بهجلي، رئيس حزب الحركة القومية، وأوزغور أوزيل، زعيم المجموعة البرلمانية لحزب الشعب الجمهوري.

تسعى المعارضة التركية إلى اغتنام الزخم في السياسة في البلاد بعد انخفاض قيمة الليرة وارتفاع التضخم، مما أضر بتصنيف إقبال أردوغان على الوظائف ودعم حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي يتزعمه. وأمر أردوغان منذ ذلك الحين البنك المركزي ببيع الدولارات للحفاظ على استقرار الليرة وخفض الضرائب على أسعار المواد الغذائية في محاولة لإبطاء التضخم من أعلى مستوى في عقدين من الزمن عند ٤٨/٧ بالمئة.

وقال كليجدار أوغلو إن قادة أحزاب المعارضة من المقرر أن يصدروا بيانًا مشتركًا في ٢٨ فبراير، بعد محادثات حول كيفية إعادة إنشاء النظام البرلماني في البلاد.

فاز أردوغان بالانتخابات الرئاسية في تركيا في يونيو ٢٠١٨ بنسبة ٥٢/٦٪ من الأصوات. وتغلب على التحدي الذي قدمه محرم إنجه، مرشح تحالف المعارضة، الذي حصل على ٣٠/٦ في المائة من التأييد. وأجريت الانتخابات، التي تم تقديمها من نوفمبر ٢٠١٩ بناء على طلب بهجلي، في ظل حالة الطوارئ بعد محاولة انقلاب عسكري قبل ذلك بعامين. وشابت اتهامات المعارضة بارتكاب مخالفات في التصويت. تعني الرقابة على وسائل الإعلام أن حملة أردوغان حظيت بتغطية تلفزيونية واسعة، في حين تم تجاهل مسيرات وخطابات المعارضة إلى حد كبير.

> **تسعى المعارضة التركية إلى اغتنام الزخم في السياسة بعد انخفاض قيمة الليرة وارتفاع التضخم**

كانت استطلاعات الرأي في ذلك الوقت قد وضعت دعم أردوغان في الانتخابات بين ٤٣/٦ في المائة و٥٣/٤ في المائة، وفقًا للمعلومات التي نشرتها وسائل إعلامية. قال اثنان فقط من عشرة استطلاعات للرأي إن دعم أردوغان تجاوز ٥٠ في المائة.

*أحوال تركية

اوكرانيا و صراع الاقطاب

العالم يحبس انفاسه وبايدن يتحدث عن «بداية الغزو الروسي»

تقرير :فريق الرصد والمتابعة

وصف الرئيس الأمريكي جو بايدن الثلاثاء، اعتراف موسكو بالمنطقتين الانفصاليتين في شرق أوكرانيا وإرسالها قوات إليهما بأنه «بداية الغزو الروسي لأوكرانيا»، معلناً عن حزمة عقوبات ردا على خطوة روسيا.

جاء ذلك في خطاب وجّهه إلى الأمة من البيت الأبيض هذا نصه:

نص خطاب الرئيس الامريكي جو بايدن

طاب يومكم. اعترف فلاديمير بوتين يوم أمس بمنطقتين في أوكرانيا كدولتين مستقلتين، وأكد بشكل غريب على أنهما لم تعودا جزءا من أوكرانيا وأراضيها السيادية. وهكذا وبكل بساطة، أعلنت روسيا أنها تقسم جزءا كبيرا من أوكرانيا.

سمح بوتين للقوات الروسية ليلة أمس بالانتشار في هاتين المنطقتين، وأكد اليوم على أنهما تمتدان في الواقع إلى حد أعمق من المنطقتين اللتين اعترف بهما وتطالبان بمساحات كبيرة تخضع حاليا للولاية القضائية الخاصة بالحكومة الأوكرانية.

يعد بوتين أساسا منطقيا للاستيلاء على المزيد من الأراضي بالقوة برأيي. وإذا استمعنا إلى خطابه الليلة الماضية... أعلم أن الكثيرين منكم استمع إليه... نجد أنه يعد سببا منطقيا للقيام بأكثر من ذلك بكثير.

هذه بداية الغزو الروسي لأوكرانيا كما أشار، وطلب من مجلس الدوما الإذن ليتمكن من القيام به.

لذا لنبدأ... سأبدأ بفرض عقوبات ردا على ذلك، وهي تتجاوز بكثير الخطوات التي نفذناها نحن وحلفاؤنا وشركاؤنا في العام ٢٠١٤. وإذا مضت روسيا في هذا الغزو، نحن على استعداد للمضي قدما بالعقوبات إلى أبعد من ذلك.

كيف يمكن أن يظن بوتين أنه يتمتع بحق إعلان قيام بلدان جديدة مزعومة على أراض تابعة لجيرانه؟ هذا انتهاك صارخ للقانون الدولي ويتطلب ردا حازما من المجتمع الدولي.

قمنا على مدار الأشهر القليلة الماضية بالتنسيق عن كثب مع حلفائنا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وشركائنا في أوروبا وحول العالم لتحضير هذا الرد. لطالما كررنا وقلنا لبوتين منذ أكثر من شهر أننا سنتحرك معا في اللحظة التي تتحرك فيها روسيا ضد أوكرانيا.

لقد تحركت روسيا الآن بشكل لا يمكن إنكاره ضد أوكرانيا بإعلانها استقلال هاتين المنطقتين.

لذلك أعلن اليوم عن الحزمة الأولى من العقوبات لفرض تكاليف على روسيا ردا على الإجراء الذي اتخذته بالأمس.

لقد تم تنسيق هذه العقوبات بشكل وثيق مع حلفائنا وشركائنا، وسنواصل تصعيد العقوبات إذا صعدت روسيا تحركاتها.

نحن نفرض عقوبات حظر كاملة على مؤسستين ماليتين روسيتين كبيرتين، وهما "في إي بي" (VEB) ومصرفها العسكري.

ونفرض عقوبات شاملة على الديون السيادية الروسية، مما يعني أننا قطعنا التمويل الغربي عن الحكومة الروسية.

لم يعد بإمكانها جمع الأموال من الغرب ولا تداول ديونها الجديدة في أسواقنا أو الأسواق الأوروبية.

ابتداء من اليوم وفي الأيام المقبلة، سنفرض أيضا عقوبات على النخب الروسية وأفراد أسرهم. إنهم يشاركون في المكاسب الفاسدة لسياسات الكرملين ويجب أن يشاركوا في آثارها السلبية أيضا.

وبالنظر إلى تصرفات روسيا، عملنا مع ألمانيا للتأكد من عدم المضي قدما في خط الغاز "نورد ستريم ٢" كما وعدت.

نحن مستعدون لخطوتنا التالية بينما تفكر روسيا في خطوتها التالية. ستدفع روسيا ثمنا أكبر إذا واصلت عدوانها، بما في ذلك التعرض لعقوبات إضافية.

ستواصل الولايات المتحدة تقديم المساعدة الدفاعية لأوكرانيا في غضون ذلك، وسنواصل تعزيز حلفائنا في الناتو وطمأنتهم.

واليوم ردا على اعتراف روسيا بأنها لن تسحب قواتها من بيلاروسيا، أذنت بتحركات إضافية للقوات والمعدات الأمريكية المتمركزة في أوروبا لتعزيز حلفائنا في البلطيق، أي في إستونيا ولاتفيا وليتوانيا.

من باب التوضيح، هذه تحركات دفاعية بالكامل من جانبنا، وليست لدينا نية محاربة روسيا. نريد توجيه رسالة لا لبس فيها، مفادها أن الولايات المتحدة وحلفاءنا سيدافعون عن كل شبر من أراضي الناتو ويلتزمون بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا تجاه الحلف.

ما زلنا نعتقد أن روسيا مستعدة للذهاب إلى أبعد من ذلك بكثير وشن هجوم عسكري واسع النطاق على أوكرانيا. آمل أن أكون مخطئا في ذلك... آمل أن نكون مخطئين في ذلك. ولكن روسيا صعدت تهديدها ضد بقية الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك المدن الكبرى والعاصمة كييف.

لا يزال يحيط بأوكرانيا أكثر من ١٥٠ ألف جندي روسي. وكما قلت، لا تزال القوات الروسية متمركزة في بيلاروسيا لمهاجمة أوكرانيا من الشمال، بما في ذلك الطائرات الحربية وأنظمة الصواريخ الهجومية.

ووجهت روسيا قواتها بالقرب من حدودها مع أوكرانيا، وتقوم السفن البحرية الروسية بالمناورة في البحر الأسود إلى جنوب أوكرانيا، بما في ذلك السفن الهجومية البرمائية وطرادات الصواريخ والغواصات.

ونقلت روسيا إمدادات الدم والمعدات الطبية إلى مواقعها على حدودها. لا يحتاج أي طرف إلى الدم إلا إذا كان يخطط لبدء الحرب.

على مدى الأيام القليلة الماضية، رأينا الكثير من المسار الذي تحدث عنه الوزير بلينكن الأسبوع الماضي في مجلس الأمن الدولي يتحقق، إذ شهدنا زيادة كبيرة في الاستفزازات العسكرية، وأحداث "الراية المزيفة" على طول خط التماس في دونباس، واجتماعا تم تنظيمه بشكل عظيم ومناسب أمام الكاميرا للمجلس الأمني التابع لبوتين لإبرازه للجمهور الروسي، ونشهد الآن استفزازا سياسيا بالاعتراف باستقلال أراض أوكرانية على أنها جمهوريات مستقلة في انتهاك واضح للقانون الدولي مرة أخرى.

سعى الرئيس بوتين للحصول على إذن من البرلمان الروسي لاستخدام القوة العسكرية خارج الأراضي الروسية، وقد مهد ذلك الطريق لمزيد من الذرائع والاستفزازات الروسية لمحاولة تبرير المزيد من الأعمال العسكرية.

لا ينبغي أن ينخدع أحد منا، ولن ينخدع أحد منا. لا مبرر لذلك.

ما زال ثمة خطر كبير بحصول المزيد من الاعتداءات الروسية على أوكرانيا في الأيام المقبلة. وإذا مضت روسيا في تحركاتها، فستقع المسؤولية على عاتقها وعلى عاتقها وحدها.

وفيما نرد على تحركاتها، تستخدم إدارتي كل الأدوات المتاحة لحماية الشركات الأمريكية والمستهلكين من ارتفاع أسعار الوقود. وكما قلت الأسبوع الماضي، سيكون للدفاع عن الحرية تكاليف علينا أيضا هنا في الولايات المتحدة. نحن بحاجة إلى أن نكون صادقين بشأن ذلك.

ولكن فيما نقوم بذلك، سأتخذ إجراءات صارمة وأتأكد من أن آثار عقوباتنا تستهدف الاقتصاد الروسي، وليس اقتصادنا.

نحن نراقب عن كثب إمدادات الطاقة لتجنب أي انقطاع، وننفذ خطة بالتنسيق مع كبار المستهلكين والمنتجين للنفط من أجل استثمار جماعي لتأمين الاستقرار وإمدادات الطاقة العالمية.

سيخفف ذلك من أسعار الوقود. أريد الحد من الألم الذي يشعر به الشعب الأمريكي عندما يضع الوقود في مركباته. هذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلي.

كنت على اتصال مستمر في الأيام القليلة الماضية بالزعماء الأوروبيين، بما في ذلك الرئيس الأوكراني زيلينسكي. والتقت نائبة الرئيس هاريس شخصيا بالقادة في ألمانيا في خلال عطلة نهاية الأسبوع في مؤتمر ميونيخ، بمن فيهم الرئيس زيلينسكي.

لقد أظهرنا في كل خطوة أن الولايات المتحدة وحلفاءنا وشركاءنا يعملون في انسجام، ولم يخل السيد بوتين أن

ذلك سيحصل. نحن متحدون في دعمنا لأوكرانيا. ونحن متحدون في معارضتنا للعدوان الروسي. ونحن متحدون في عزمنا على الدفاع عن حلف الناتو. ونحن متحدون في فهمنا لإلحاح التهديد الذي تشكله روسيا على السلام والاستقرار العالميين وخطورته.

سمع العالم بالأمس وبوضوح إلى أي مدى ذهب فلاديمير بوتين في إعادة كتابة التاريخ بشكل ملتو وبطريقة عمرها أكثر من قرن، عندما كان يتحدث ببلاغة ويشير إلى أنه... حسنا، لن أتطرق إلى ذلك، ولكن لم تشر أي نقطة من تصريحات بوتين الطويلة إلى أي اهتمام بمتابعة حوار حقيقي حول الأمن الأوروبي في العام ٢٠٢٢.

لقد هاجم حق أوكرانيا في الوجود بشكل مباشر، وهدد بشكل غير مباشر الأراضي التي كانت تحتلها روسيا سابقا، بما في ذلك الدول التي أصبحت اليوم ديمقراطيات مزدهرة وأعضاء في الناتو. وهدد صراحة بالحرب ما لم يتم تلبية مطالبه المتطرفة.

ولا شك في أن روسيا هي المعتدية، لذلك نحن واضحون بشأن التحديات التي نواجهها.

ومع ذلك، لا يزال ثمة متسع من الوقت لتجنب السيناريو الأسوأ الذي سيجلب معاناة لا توصف لملايين الأشخاص إذا تحركت روسيا على النحو المتوقع.

تظل الولايات المتحدة وحلفاؤها وشركاؤها منفتحين على الدبلوماسية إذا كانت جادة. ولكن عندما تختلف الأقوال عن الأفعال، سنحكم على روسيا من خلال أفعالها وليس أقوالها.

ومهما ستفعله روسيا بعد ذلك، نحن مستعدون للرد بوحدة ووضوح واقتناع.

سيكون لدينا على الأرجح المزيد لنقوله حول هذا الأمر إذا مضت روسيا قدما. آمل أن تكون الدبلوماسية مازالت متاحة.

شكرا جزيلا لكم جميعا.

بيان البيت الابيض حول الحزمة الأولى من التكاليف السريعة والقاسية على روسيا

(ستقوم الولايات المتحدة ومعها حلفاؤها وشركاؤها في محاسبة بوتين بفرض تكاليف إضافية إذا مضت روسيا في هذا الغزو)

بالأمس، اعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمنطقتين في أوكرانيا كدولتين مستقلتين، وأضاف اليوم أن هذا الاعتراف يشمل منطقة دونباس بأكملها، بينما أجاز البرلمان الروسي نشر قوات روسية إضافية في هذه الأراضي الأوكرانية.

وكما بيّن الرئيس بايدن وحلفاؤنا وشركاؤنا، فإننا سوف نفرض تكاليف كبيرة على روسيا بسبب تصرفاتها. وقد بدأت الإدارة اليوم بتنفيذ الحزمة الأولى من العقوبات التي تتجاوز تلك التي فُرضت في عام ٢٠١٤، وذلك بالتنسيق مع الحلفاء والشركاء في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا واليابان وأستراليا. وكما وعد الرئيس بايدن، فقد عملنا مع ألمانيا على ضمان عدم التقدم في خط أنابيب نورد ستريم ٢.

وقد أعطى الرئيس توجيهاته باتخاذ الإجراءات التالية:

- عقوبات حظر كامل لمؤسستين ماليتين روسيتين هامتين. سيفرض وزير الخزانة عقوبات حظر كاملة على مؤسستين ماليتين روسيتين كبيرتين مملوكتين للدولة تقدّمان خدمات أساسية حاسمة لتمويل الكرملين والجيش

الروسي، وهما فنيشيكونوم بنك (Vnesheconombank) وبرومسفياز بنك (Promsvyazbank) والشركات التابعة لهما. هاتان المؤسّستان والشركات التابعة لهما تمتلك، معا، أكثر من ٨٠ مليار دولار من الأصول، وهي تموّل قطاع الدفاع الروسي والتنمية الاقتصادية. ونتيجة لإجراءات اليوم سيتمّ تجميد أصولهم في الولايات المتحدة ويُمنع الأفراد والشركات الأمريكية من إجراء أي معاملات معهم، كما سيتمّ عزلهم خارج النظام المالي العالمي، ومنع وصولهم إلى الدولار الأمريكي.

- حظر موسّع للديون السيادية، الذي يقيّد الأفراد والشركات الأمريكية من المشاركة في الأسواق الثانوية للديون الجديدة الصادرة عن البنك المركزي للاتحاد الروسي، وصندوق الثروة الوطني للاتحاد الروسي، ووزارة المالية في الاتحاد الروسي. وسيكون من نتائج هذا الحظر عزل الحكومة الروسية عن وسيلة رئيسية لجمع رأس المال لتمويل أولوياتها وزيادة تكاليف التمويل المستقبلية وحرمان روسيا من الوصول إلى الأسواق والمستثمرين الأمريكيين الرئيسيين.
- حظر كامل للعقوبات المفروضة على خمسة أشخاص من النخبة الروسية وأفراد عائلاتهم، وهم ألكسندر بورتنيكوف (وابنه دينيس)، وسيرجي كيرينكو (وابنه فلاديمير)، والرئيس التنفيذي لشركة برومسفيازبانك بيتر فرادكوف. يستفيد هؤلاء الأفراد وأقاربهم بشكل مباشر من صلاتهم بالكرملين. وتمّ تحذير النخب الروسية الأخرى وأفراد أسرهم بأنه يمكن اتخاذ إجراءات إضافية ضدهم.
- سيصدر وزير الخزانة اليوم توضيحا بأن أي مؤسسة في قطاع الخدمات المالية في اقتصاد الاتحاد الروسي يمكن أن تكون هدفا لمزيد من العقوبات. تتمّ أكثر من ٨٠٪ من معاملات العملات الأجنبية اليومية لروسيا على مستوى العالم بالدولار الأمريكي ويتمّ مداولة نصف التجارة الدولية لروسيا تقريبا بالدولار. وبهذا الإجراء الذي اتُّخِذ اليوم، لن تكون أي مؤسسة مالية روسية في منأى عن إجراءاتنا، بما في ذلك أكبر البنوك.

تأتي هذه الإجراءات إضافة إلى الخطوات التي يتخذها حلفاؤنا وشركاؤنا وهي تمثّل ردّنا الأول على الإجراءات الروسية. وكما أوضح الرئيس بايدن، فإن روسيا سوف تدفع ثمناً أكبر إذا واصلت عدوانها.

بيان لوزير الخارجية أنتوني ج. بلينكن

ندين بشديد العبارة قرار الرئيس بوتين الاعتراف بـ"استقلال" ما يسمى بـ"جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الشعبيتين". وكما قلنا عندما قدم مجلس الدوما طلبه بهذا الشأن لأول مرة: يمثل هذا القرار نقضا تاما لالتزامات روسيا بموجب اتفاقيات مينسك ويتناقض بشكل مباشر مع التزامها المزعوم بالدبلوماسية ويشكل هجوما واضحا على سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

على الدول الالتزام بعدم الاعتراف بـ"دولة" جديدة نشأت من خلال التهديد بالقوة أو استخدامها، فضلا عن الالتزام بعدم الاخلال بحدود دولة أخرى. ويشكل قرار روسيا مثالا آخر على عدم احترام الرئيس بوتين الصارخ للقوانين والأعراف الدولية.

سيوقع الرئيس بايدن أمرا تنفيذيا يحظر المواطنين الأمريكيين من القيام بأعمال جديدة في مجالات الاستثمار والتجارة والتمويل إلى ما يسمى بجمهورية دونيتسك الشعبية أو جمهورية لوغانسك الشعبية في أوكرانيا أو منهما أو باتجاههما. وسنواصل التنسيق مع أوكرانيا وحلفائنا وشركائنا لاتخاذ الخطوات المناسبة للرد على هذا الإجراء غير المبرر وغير المقبول من جانب روسيا. ويهدف الأمر التنفيذي إلى منع روسيا من الاستفادة من هذا الانتهاك الصارخ للقانون

الدولي، وهو لا يستهدف شعب أوكرانيا أو الحكومة الأوكرانية وسيسمح للأنشطة الإنسانية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بالاستمرار في هذه المناطق.

إن دعمنا لسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها وحكومتها وشعبها ثابت لا يتزعزع، ونحن نقف مع شركائنا الأوكرانيين في إدانة إعلان الرئيس بوتين بشديد العبارة.

واشنطن تبلغ كييف: استعدوا للغزو الروسي الشامل خلال ٤٨ ساعة

هذا و ابلغت إدارة الرئيس جو بايدن، الاربعاء، رئيس أوكرانيا فولوديمير زيلينسكي بمعلومات استخبارية تقدر بأن روسيا تستعد لغزو شامل لأوكرانيا خلال ٤٨ ساعة.

ونقلت مجلة «نيويورك تايمز» عن مسؤول أمريكي قوله انه «تم تحذير رئيس أوكرانيا من أن روسيا ستبدأ على الأرجح غزوا في غضون ٤٨ ساعة بناء على معلومات استخباراتية أمريكية».

وأضاف أن «تقارير مراقبي طائرات أشارت إلى أن روسيا انتهكت المجال الجوي الأوكراني في وقت سابق اليوم، وحلقت طائرات ربما تكون استطلاعية لفترة وجيزة فوق أوكرانيا».

كما نسبت المجلة لمصدر مقرب من حكومة زيلينسكي التأكيد بأن الرئيس الأوكراني تلقى بالفعل التحذير الأمريكي.

بوتين: روسيا مستعدة للبحث عن «حلول دبلوماسية»

من جهته أكّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأربعاء أنّ موسكو مستعدة للبحث عن «حلول دبلوماسية» للأزمة الراهنة مع أوكرانيا والدول الغربية، مشدداً في الوقت ذاته على أن مصالح بلاده وأمنها «غير قابلة للتفاوض».

وقال بوتين في كلمة متلفزة بمناسبة يوم المدافع عن الوطن «لا يزال بلدنا منفتحاً على الحوار المباشر والصريح لإيجاد حلول دبلوماسية لأكثر المشاكل تعقيداً. لكن مصالح مواطنينا وأمنهم غير قابلة للتفاوض بالنسبة لنا».

الحل الأفضل للتوتر مع أوكرانيا هو تخليها عن مساعيها للانضمام إلى الناتو

وأكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يوم الثلاثاء، أن نقطة الخلاف مع الناتو وواشنطن هو ضم أوكرانيا الى الحلف، مشيرا إلى ان الحل الأفضل للتوتر مع أوكرانيا سيتمثل في تخليها عن مساعيها للانضمام إلى الناتو.

واكد الرئيس الروسي، ان الحل الأفضل لانهاء التوترات مع أوكرانيا سيتمثل في تخليها عن مساعيها للانضمام إلى الناتو، مشيراً إلى أن نقطة الخلاف مع الناتو وواشنطن هو ضم أوكرانيا الى الحلف.

وفي اشارة إلى أن ظهور أسلحة نووية تكتيكية لدى أوكرانيا سيمثل تهديداً استراتيجياً لروسيا، أكد الرئيس الروسي أن حديث أوكرانيا عن الطموحات النووية يستهدف روسيا ووصلتنا الرسالة، مشيراً إلى ان الشيء الوحيد الذي تفتقده أوكرانيا هو أنظمة تخصيب اليورانيوم وهذا أمر قد تجد كييف حلاً له، وان موسكو ستكون عندئذ في مرمى الصواريخ النووية الأوكرانية.

ولفت بوتين في خطابه إلى ان التحركات المحتملة للجيش الروسي في دونباس ستعتمد على الوضع على الأرض، مؤكداً أنه من المستحيل التنبؤ بتحركات معينة للجيش الروسي في دونباس.

وفي اشارة إلى أن اتفاق سلام مينسك مات قبل وقت طويل من قرار روسيا الاعتراف بجمهوريتي دونيتسك

ولوغانسك صرح فلاديمير بوتين ان، اتفاق مينسك لم يعد موجوداً، مؤكداً ان روسيا كانت مهتمة بتنفيذ اتفاقات مينسك، لكن السلطات الأوكرانية هي من قضت على الاتفاق.

وعبر بوتين عن أمله في أن تسوّي أوكرانيا وجمهوريتا لوغانسك ودونيتسك خلافاتهما، مشيراً إلى ان الاتفاقيات الروسية مع دونيتسك ولوغانسك تنص على تقديم مساعدات عسكرية عند الحاجة.

واكد بوتين على ان روسيا لا يمكنها التسامح مع مواصلة الإبادة الجماعية لسكان دونباس قائلاً: سننفذ التزاماتنا في حال تطلبت الضرورة ذلك.

الكرملين: سنرد على العقوبات الأوروبية بعد أن يكون واضحا محتواها

وصرح المتحدث الرسمي باسم الكرملين دميتري بيسكوف بأن روسيا ستحدد ردها على العقوبات الأوروبية بعد أن يكون واضحا محتواها.وقال بيسكوف للصحفيين ردا على سؤال حول الرد الروسي المحتمل على العقوبات الأوروبية، إنه «يجب أن نفهم عما يدور الحديث أولا».

وكان المفوض الأعلى للشؤون الخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل قد أعلن أن الاتحاد الأوروبي قرر فرض عقوبات على مسؤولين وكيانات من روسيا، بمن فيهم نواب مجلس الدوما بسبب قرار موسكو الاعتراف باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك عن أوكرانيا.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن عن قراره الاعتراف بالجمهوريتين يوم الاثنين ٢١ فبراير ووقع مرسومين بهذا الصدد، صادق عليهما مجلسا الدوما والاتحاد الروسيان اليوم الثلاثاء.

زيلينسكي: «مستقبل الأمن الأوروبي» يتقرر في أوكرانيا

من جهته صرح الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الأربعاء إن «مستقبل الأمن الأوروبي» يتقرر من خلال المواجهة بين بلاده وروسيا.وقال زيلينسكي خلال استقباله نظيريه البولندي والليتواني «نحن متحدون في فكرة أن مستقبل الأمن الأوروبي يتم تقريره الآن، هنا في وطننا، في أوكرانيا».

وطالب زيلينسكي الغرب وموسكو بتقديم ضمانات أمنية «فورية» ترمي إلى تجنيب بلده غزوا روسيا.

وقال إن «أوكرانيا تحتاج إلى ضمانات أمنية واضحة محددة وفورية». واضاف «أعتقد أن روسيا يجب أن تكون من ضمن البلدان (المطالَبة) بتقديم ضمانات أمنية واضحة وصريحة».

غوتيريش: العالم أمام لحظة خطر!

من ناحيته اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الأربعاء، في مستهلّ اجتماع للجمعية العامة للمنظمة الدولية أنّ العالم يواجه «لحظة خطر» بسبب الأزمة الأوكرانية-الروسية، مستنكراً من جديد «الانتهاكات» التي ارتكبتها موسكو بحقّ كييف.

وقال غوتيريش إنّ «قرار روسيا الاعتراف بما يسمّى + استقلال+ منطقتي دونيتسك ولوغانسك - وما تبعه - هو انتهاك لوحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة».

من جهته أكد وزير خارجية أوكرانيا دميترو كوليبا الذي ألقى كلمة أيضاً، أنّ أوكرانيا لا تشكّل تهديداً لروسيا. وقال

إن «اوكرانيا لم تخطط ولا تخطط لأي عملية عسكرية في دونباس»، الإقليم الواقع في شرق أوكرانيا.

وطالب الوزير الأمم المتحدة المتحدة «بأعمال ملموسة وسريعة» لوقف التصعيد الذي تؤججه، بحسب قوله، روسيا وانتشارها العسكري.وحذّر كوليبا من أنّ «بداية حرب واسعة النطاق في أوكرانيا ستشكّل نهاية النظام العالمي كما نعرفه».

رغم التصعيد.. واشنطن وموسكو «منفتحتان» على الحل الدبلوماسي

الى ذلك قال البيت الأبيض إن لقاء كان محتملا بين بايدن وبوتين ليس خيارا في الوقت الحالي، لكن واشنطن وموسكو تحدثا عن أنهما منفتحتان على الحل الدبلوماسي. وغوتيريش يدعوا لوقف فوري لإطلاق النار واستئناف مسار الحوار والمفاوضات.

وقالت جين ساكي المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي إن لقاء محتملا بين الرئيسين الأمريكي جو بايدن ونظيره الروسي «هذا ليس ضمن الخطط بالتأكيد، في الوقت الحالي» مضيفة أن تهدئة الصراع مع أوكرانيا ستكون ضرورية لعقد مثل هذه القمة.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، إن الرئيس الأمريكي منفتح بشكل عام على الدبلوماسية والمحادثات على أعلى مستوى، ولكن الآن، في

الوقت الذي «تصعد» فيه روسيا الصراع الأوكراني، فإنه ليس الوقت المناسب. وأضافت: «لن نغلق الباب تماما أمام الدبلوماسية»، لكنها شددت على ضرورة تغيير المسار من جانب موسكو.

من جانبه أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الأربعاء (٢٣ فبراير/شباط ٢٠٢٢) أن موسكو مستعدة للبحث عن «حلول دبلوماسية» للأزمة الراهنة مع أوكرانيا والدول الغربية، مشددا في الوقت ذاته على أن مصالح بلاده وأمنها «غير قابلة للتفاوض». وقال بوتين في كلمة متلفزة بمناسبة يوم المدافع عن الوطن «لا يزال بلدنا منفتحا على الحوار المباشر والصريح لإيجاد حلول دبلوماسية لأكثر المشاكل تعقيدا. لكن مصالح مواطنينا وأمنهم غير قابلة للتفاوض بالنسبة لنا».

وكان اجتماع مباشر بين بوتين وبايدن قيد المناقشة في الأيام القليلة الماضية. وكان بايدن قد وافق من حيث المبدأ على عقد اجتماع وبدا الكرملين منفتحا عليه، وفقا للبيت الأبيض.

وكان من المقرر مناقشة هذه التفاصيل بين وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف غدا الخميس لكن تم إلغاء هذا الاجتماع. وقال بلينكن إنه ألغى اجتماعا مع لافروف كان مزمعا يوم الخميس، بعد اعتراف موسكو باستقلال منطقتين انفصاليتين في أوكرانيا.

وأضاف بلينكن أنه كان قد وافق على لقاء لافروف إذا لم يحدث غزو روسي لأوكرانيا، وتابع قائلا «تشاورت مع حلفائنا وشركائنا، والجميع قد وافق» مضيفا أنه بعث برسالة إلى لافروف اليوم الثلاثاء يبلغه بأنه لن يلتقي به.

الخارجية الصينية تدعو إلى التزام الهدوء

من ناحيتها دعت وزارة الخارجية الصينية جميع الأطراف المعنية بالقضية الأوكرانية إلى التزام الهدوء، وتخفيف حدة التوترات، وحل الخلافات من خلال الحوار والتفاوض.وأدلى المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ون بين

بهذه التصريحات في مؤتمر صحفي يومي.وأجرى عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية الصيني وانغ يي مكالمة هاتفية مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في وقت سابق اليوم، موضحا الموقف الصيني بشأن الأزمة الأوكرانية.

ونقل المتحدث عن وزير الخارجية قوله إن «الصين قلقه إزاء تطور الأوضاع في أوكرانيا، وموقف الصين بشأن الأزمة الأوكرانية ثابت»، مشيرا إلى أن الشواغل الأمنية المشروعة لأي دولة ينبغي احترامها، كما ينبغي التمسك بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.وأضاف أن الوضع الحالي في الأزمة الأوكرانية متعلق بشكل وثيق بتأخير تنفيذ اتفاقية مينسك الجديدة، وستواصل الصين إجراء اتصالات مع جميع الأطراف المعنية وفقا لوقائع القضية نفسها.

وتدعو الصين مرة أخرى جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، وإدراك أهمية تطبيق مبدأ «الأمن غير قابل للتجزئة»، وتخفيف حدة التوترات، وحل الخلافات من خلال الحوار والتفاوض حيث يتفاقم الوضع في أوكرانيا، حسبما ذكر.

سيناريوهات روسية عدة محتملة في أوكرانيا

هذا و بإعلانه اعتراف موسكو باستقلال منطقتي لوغانسك ودونيتسك الانفصاليتين في شرق أوكرانيا وإصداره أمراً للقوات الروسية بدخول هاتين المنطقتين «لحفظ السلام»، حيّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المحلّلين وجعلهم يتساءلون عمّا إذا الكرملين بصدد الإعداد لتوغّل أوسع نطاقاً.

وينقسم المحلّلون بشأن الستراتيجية التي تعتزم روسيا اتّباعها في ملف أوكرانيا، ففي حين يعتقد بعضهم أنّ غزواً أوسع نطاقاً لا يزال مطروحا، يتوقع آخرون أن يحافظ بوتين على الوضع القائم الجديد، أقلّه في الوقت الراهن.

وفي خطاب متّقد وجّهه وقالت الرئاسة الفرنسية إن «البارانويا» (جنون الارتياب) طغت عليه، شكّك بوتين في حقّ أوكرانيا في إقامة دولة وطعن بشرعية حكومتها، بل ذهب إلى حدّ اتّهام كييف بالسعي لحيازة قنبلة نووية.

وإذ ضمّن بوتين خطابه سرداً تاريخياً طويلاً، اكتفى بالاعتراف باستقلال المنطقتين الانفصاليتين، لكنّه وجّه تحذيراً حازماً للحكومة الأوكرانية التي حمّلها «كامل المسؤولية» عن أيّ سفك للدماء.

وفي ما يلي تلقي وكالة فرانس برس نظرة على السيناريوهات المستقبلية التي قد تكون روسيا تعدّ لها في ما يتعلق بأوكرانيا

في الأسابيع الأخيرة أشارت المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى تقارير استخبارية تفيد بأنّ روسيا تخطّط لغزو شامل لأوكرانيا وستسعى للسيطرة على عاصمتها كييف.

وأجلت الولايات المتحدة دبلوماسييها من البلاد في حين قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إن بوتين «يبحث عن ذريعة لشن هجوم شامل».

وتحشد روسيا منذ أسابيع نحو ١٥٠ ألف عسكري عند الحدود مع أوكرانيا، ما يدفع بعض المحلّلين إلى التشكيك في مضيّ بوتين قدما في هذه التعبئة الواسعة النطاق لمجرّد الاعتراف باستقلال منطقتين يسيطر عليهما أساساً انفصاليون موالون لموسكو.

وقال مايكل كوفمان مدير دراسات الشؤون الروسية في مركز «نيفل أناليسز» ومقرّه الولايات المتحدة «إنها الخطوة الأولى في إطار عملية عسكرية روسية يرجّح أن تكون واسعة النطاق لفرض تغيير النظام»، وهو سبق أن توقّع مرارا أن تقدم روسيا على غزو واسع النطاق لأوكرانيا.

لكن حتى في حال اعتبرت موسكو أنّ إطلاق حملة عسكرية للسيطرة على كييف ينطوي على مخاطر سياسية وعسكرية، يبقى بمقدورها أن تختار المضيّ قدماً في مواجهة قد تكون شديدة الدموية من خلال توغّل محدود النطاق.

ولا تسيطر «جمهوريتا دونيتسك ولوغانسك الشعبيتان» على كامل النطاق الإداري لمنطقتي دونيتسك ولوغانسك، لكنّ الانفصاليين يؤكّدون «سيادتهم» على هذا النطاق بأكمله.

وقد تستخدم روسيا قواتها سعياً لإخراج الحكومة الأوكرانية من هاتين المنطقتين، في حين يبقى السؤال مطروحاً بشأن الحدود الجغرافية لهاتين «الجمهوريتين» اللتين اعترف بوتين باستقلالهما.

وقد يسعى بوتين إلى الدفع بقواته شمالاً نحو مدينة ماريوبول ثم يسعى بعد ذلك إلى ربطها بشبه جزيرة القرم الواقعة على البحر الأسود والتي ضمّتها روسيا في العام ٢٠١٤، علماً بأنّ ما يربط أراضي شبه الجزيرة بالأراضي الروسية هو جسر فقط لا غير.

ورجّح أستاذ السياسات الروسية في كلية «كينغز كولدج» في لندن سام غرين أن «يتوقف بوتين عند خط المراقبة الحالي وأن يسعى إلى السيطرة على الأمور هناك بهدف تجنّب التصعيد».

وتابع «لكنّه (بوتين) سيبقي الاحتمالات مفتوحة على الذهاب أبعد من ذلك من أجل مواصلة الضغوط».

واحتفت وسائل الإعلام التابعة للحكومة الروسية باعتراف موسكو باستقلال المنطقتين الانفصاليتين ووصفته بأنه انتصار لروسيا التي تمكّن بوتين في الأسابيع الأخيرة من وضع هواجسها الأمنية في أعلى سلّم جدول أعمال الغرب.

وخطابه الذي استمر أكثر من ساعة أشعر البعض بأن النزاع انتهى عند هذا الحدّ وبأنّ روسيا ستتعرض لعقوبات يضاف إليها توقيف خط أنابيب الغاز نورد ستريم ٢ الذي يربطها بألمانيا.

وفي حين أمر بوتين القوات الروسية بـ«حفظ السلام» في المنطقتين الانفصاليتين، قال نائب وزير الخارجية الروسي أندري رودينكو إنّ لا ضرورة لإرسال قوات إلى شرق أوكرانيا في الوقت الراهن.

وأقرّ مسؤول الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل بأنّ ما شهدناه إلى الآن ليس غزواً «شاملاً».

وتبعث روسيا برسائل ملتبسة حول الحدود الجغرافية للمنطقتين اللتين اعترفت باستقلالهما، وتختلف آراء المشرّعين الموالين للحكومة بشأن حصر الاعتراف بنطاق أراضي «جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك الشعبيتين».

والثلاثاء أعلن الرئيس الروسي أنّ روسيا تعترف بسيادة الانفصاليين الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا على كامل منطقتي لوغانسك ودونيتسك وليس فقط على المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

وقال بوتين «اعترفنا باستقلال هاتين الجمهوريتين، ما يعني اعترافنا بكل مواثيقهما بما في ذلك دستورهما. وفي الدستور، رسمت حدود منطقتي دونيتسك ولوغانسك كما كانت عندما كانتا جزءا من أوكرانيا». لكنه أوضح أنه يجب ترسيم الحدود الدقيقة في محادثات بين الجمهوريتين الانفصاليتين وأوكرانيا.

وبعيد خطاب بوتين، كتب مدير مركز كارنيغي للأبحاث في موسكو ديمتري ترينين «روسيا-أوكرانيا: لا حرب كبرى. بل استقرار على خط الجبهة في الوقت الراهن».

لكنّه أقر بأنّ موسكو «تجاوزت خطاً مهمّاً» باعترافها باستقلال المنطقتين بالتزامن مع إقدامها بحكم الأمر الواقع على سحب الاعتراف من حكومة كييف.

مابعد اعتراف روسيا بـ"دونيتسك ولوغانسك" هل من حرب محتملة ؟

*المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ـألمانيا وهولندا

إعداد وحدة الدراسات والتقارير :أثارت قضية توسع حلف شمال الأطلسي "الناتو" شرقاً قلق روسيا التي طالبت الحلف بسحب قواته من أوروبا الشرقية، بل والتعهد بعدم انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى التحالف كشرط مسبق قبل انسحاب القوات الروسية من الحدود الأوكرانية. في المقابل، أكد الحلف على أن قرارات الانضمام إلى التحالفات والتكتلات الدولية هي محض قرارات سياسية وسيادية خاصة بكل دولة، مشدداً في الوقت نفسه على عدم تغيير سياسة "الباب المفتوح" الخاصة بانضمام أعضاء جدد إليه.

ورغم ذلك، ما يدور خلف الأبواب المغلقة قد يختلف عن المواقف المعلنة في الحقيقة، هناك القليل من الحماس داخل حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي بشأن انضمام أوكرانيا إلى الناتو، إذ يرى البعض أن الالتزام تجاه أوكرانيا هو التزام أمني.

مساعي أوكرانيا للانضمام للحلف

أكد الرئيس الأوكراني الحالي فولوديمير زيلينسكي أن الانضمام إلى حلف الناتو أمر بالغ الأهمية لأمن أوكرانيا، والتزم بإتباع مسار استراتيجي نحو العضوية. تضمنت هذه الدورة الإستراتيجية الانضمام إلى مجموعة شركاء "الفرص المعززة" التابعة لحلف الناتو في يونيو ٢٠٢٠، وفتح الباب أمام "المشاورات السياسية المنتظمة بشأن المسائل الأمنية" ، و"برامج التشغيل البيني المعزز"، و"الارتباط الوثيق" في أوقات الأزمات.

أعلن البرلمان الأوكراني في ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ تمديد وجود قوات الناتو على الأراضي الأوكرانية. التمديد الأخير أضاف تعديلات لقانون انتشار القوات الأجنبية يسمح بانتشار (٤٠٠٠) جندي من قوات حلف شمال الأطلسي، من بينهم (٢٠٠٠) جندي أمريكي. وسيتم زيادة عدد طائرات الناتو المقاتلة من (١٠ – ٤٠) مقاتلة. وكذلك سوف تزيد عدد سفن الناتو في المياه الإقليمية الأوكرانية إلى (٢٠) سفينة.على أن تُجرى (٩) مناورات عسكرية باشتراك عدد من دول الحلف على أراضي أوكرانيا عام ٢٠٢٢. وبالطبع سوف تستمر الإمدادات اللوجيستية التي يقدمها الناتو للقوات الأوكرانية، والمتمثلة في التدريب لمواجهة الانفصاليين الذي يسيطرون على مساحات واسعة من شرق البلاد.
ملف: أمن دولي – أزمة أوكرانيا و الرهان على الدور الأوروبي

الحسابات والمطالب الروسية

تتخوف روسيا من انضمام أوكرانيا التي ترتبط معها بحدود مباشرة إلى حلف الناتو، وهو ما تراه موسكو تنصلاً غربياً وتحديداً من الولايات المتحدة وحلف الناتو عن تعهداتهم الشفهية لها خلال القرن الماضي بعدم التمدد شرقاً، ما يشكل تهديداً للجانب الروسي، وذلك بإمكانية نشر أسلحة هجومية لدول حلف شمال الأطلسي في أوكرانيا تهدد موسكو. وهذه هي الرواية الرسمية التي تروجها موسكو للتخوف من انضمام كييف للاتحاد الأوروبي. فيما التخوف الأكبر من أن تستفيد أوكرانيا من بند مهم في اتفاقية حلف الناتو؛ وهو بند الدفاع المشترك الذي يفرض على الحلف التدخل في حال الاعتداء على أي عضو فيه. حسبما جاء في الفقرة الخامسة من ميثاق تأسيس الحلف والمتعلقة بالدفاع الجماعي.

تُعتبر أوكرانيا "حديقة خلفية" بالنسبة لموسكو، ترفض التخلي عنها، كما ترفض تَحولها إلى وصاية الغرب، كما تشكل أوكرانيا لروسيا البناء الأساسي لمجالها الجيوستراتيجي الأوروبي. وبالتالي، إن غياب كييف عن الطوق الروسي يشكل فجوة كبرى في جدار الأمن الاستراتيجي الروسي – الأوراسي .

ويرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنّ أوكرانيا هي امتداد طبيعي لروسيا، حتى وإن كانت غير خاضعة للسيادة الروسية، ويصرّ على أن تبقى تحت نفوذها، إذ يعتبر أنه من الضروري وجود منطقة عازلة بين روسيا والغرب. وخلال مؤتمره الصحافي السنوي في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢١، انتقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتن بشدة توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، متسائلاً بوضوح شديد: "كيف قد تكون ردة فعل الولايات المتحدة لو وجهنا صواريخ بالقرب من حدودها مع كندا أو المكسيك؟".

رفض الاتحاد الأوروبي والجانب الأمريكي تقديم تعهد مكتوب للجانب الروسي وبوتين بعدم التوسع شرقاً والتراجع عن فكرة ضم أوكرانيا أو جورجيا إلى حلف شمال الأطلسي "الناتو"، إذ شدد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "الناتو"، ينس ستولتنبرغ في ١٧ يناير ٢٠٢٢ على أن "الناتو" لن يقدم تنازلات إلى روسيا مبدياً قناعته بأنه ليس لدى موسكو أي حق في اتخاذ قرارات بشأن انضمام دول ذات سيادة مثل أوكرانيا إلى الحلف.

وبالتالي تحركت روسيا وحشدت ما يقرب من ١٣٠ ألف مقاتل على الحدود الشرقية لأوكرانيا، والانتشار بشكل كبير في قواعد عسكرية لها في بيلاروسيا من شمال أوكرانيا، فضلاً عن دفعها بحدات من المدفعية والدبابات من الجنوب وتحديداً في القرم وهي بذلك تمكنت من تطويق أوكرانيا من ثلاث جهات.

"سياسة الباب المفتوح" مشروطة

تشير المادة العاشرة من معاهدة حلف الناتو الى السماح لأي دولة أوروبية بالمساهمة في تعزيز "أمن منطقة شمال الأطلسي" بما يمهد الطريق أمام انضمامها فيما يُطلق عليه "سياسية الباب المفتوح". ويشدد الموقع الإلكتروني لحلف الناتو على ذلك بقوله: "يُتوقع أن تحقق الدول الطامحة للانضمام إلى الحلف، حزمة من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية لضمان مساهمتها في تعزيز أمن الحلف وأيضا الاستفادة من مردود ذلك". وهذه المعايير هي كالتالي:

- نظام ديمقراطي عامل يستند إلى ركائز اقتصاد السوق.
- المعاملة المنصفة والعادلة للأقليات الموجودة فيها.
- الالتزام بتسوية النزاعات سلمياً.
- القدرة والإرادة على المساهمة عسكرياً في عمليات الناتو.
- الالتزام بالعلاقات العسكرية المدنية والمؤسسات الديمقراطية.
- وقرار قبول عضو جديد يتعين أن يكون بالإجماع.

وبالنظر لهذه الشروط، يجب على اوكرانيا إظهار التزامها بالديمقراطية والحرية الفردية ودعم حكم القانون. وبينما يقول القادة الأوكرانيون إنهم قد استوفوا هذا الحد، يجادل بعض المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين بخلاف ذلك. في تحليل عام ٢٠٢٠ منظمة الشفافية الدولية، أوكرانيا في المرتبة (١١٧) من بين (١٨٠) دولة على مؤشر الفساد الخاص بها. وقال بهذا الصدد بايدن، في ختام قمة الناتو ببروكسل في ١٤ يونيو ٢٠٢١: "ان على أوكرانيا أن تقنع الناتو بأنها تستحق العضوية في الحلف والقيام بكل الخطوات الضرورية لذلك خاصة التخلص من الفساد. أمن دولي ـ الاتحاد الأوروبي و الأزمة الأوكرانية، سبل الدعم والمواجهة

كما نص شروط الانضمام الخاصة بحلف الناتو من بين عدة أمور أخرى، على ضرورة عدم وجود نزاعات داخلية أو خارجية للدولة المرشحة لنيل العضوية، وهو ما دفع موسكو عام ٢٠١٤، بدعم الانفصاليين في إقليم دونباس بشرق أوكرانيا، واستعادة -حسب الروس- أو احتلال -حسب الأوكرانيين والغرب- شبه جزيرة القرم، وحالياً يدعم الكرملين الإنفصالين في إقليمي دونيتسك ولوغانسك وعليه أصبح طلب أوكرانيا نيل عضوية الحلف غير قابل للتحقق.

يضاف لما سبق، أن هناك اختلافاً داخل أعضاء الناتو حول قبول عضوية أوكرانيا، وخطورة تعديل ميثاق الحلف، وما قد يشكله حال حدوث مواجهة مباشرة مع روسيا، حيث طرحت صحيفة "يوتارنجي ليست" الكرواتية سؤال: "ماذا لو طلبت أوكرانيا تحرير القرم أو دخلت في حرب مع روسيا لأجل استعادة السيطرة على الأقاليم المتمردة المدعومة من موسكو: هل الناتو مستعد للدخول في حرب مع روسيا لأجل أوكرانيا؟"؛ أجاب الرئيس الكرواتي زوران ميلانوفيتش على هذا السؤال في ٢٥ يناير ٢٠٢٢ بالقول: إن "بلاده ستسحب قواتها من حلف الناتو في أوروبا الشرقية إذا كان هناك تصعيد في التوترات مع روسيا بشأن أوكرانيا".

وسارع رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان إلى زيارة موسكو في الأول من فبراير ٢٠٢٢، وسط العاصفة مع الغرب للتأكيد على موقف بودابست المتفهم لمخاوف روسيا! وتأكيد وزير الخارجية بيتر سيارتو في ١٠ فبراير ٢٠٢٢

بأن "المجر لن تقبل المزيد من قوات الناتو على أراضيها"، وما تبعه من تصريح في الثالث عشر من الشهر نفسه لأوربان، بالقول: إن "سياسة حلف الناتو فاشلة وأوروبا ستعاني من فرض أي عقوبات على روسيا".

بالإضافة إلى أن مسألة الانضمام للحلف؛ يوجد حولها اختلاف كبير بالداخل الأوكراني نفسه، حيث أظهر استطلاع للرأي أجرته مجموعة علم الاجتماع (RATING) الأوكرانية المستقلة في يوليو ٢٠٢١، أن: "(٥٥٪) من الشعب الأوكراني يعتقدون أنهم والروس شعب واحد"، وأُظهِر في الاستطلاع الانقسام على أساس مناطقي وعرقي وثقافي في البلاد، حيث رأى (٦٠٪) من سكان شرق أوكرانيا الذين تشكل مناطقهم الحزام الحدودي مع روسيا أنهم والروس شعب واحد ولا وجود لروابط بينهم وبين الغرب، وأكدوا على تبعيتهم للكنيسة الأوكرانية الأرثوذكسية التابعة لبطريركية موسكو. بينما أيد أطروحة الشعب الواحد "فقط (٢٢٪) من سكان غرب أوكرانيا، وفي الوسط (٣٦٪)". يظهر هذا الاستطلاع أن دخول أوكرانيا للناتو يهدد بتفجير عدة صراعات داخلية يصعب السيطرة عليها، وهو ما يهدد كيان ووحدة الأراضي الأوكرانية التي تعاني بالفعل من عدة نزعات انفصالية من الشرق إلى أقصى الغرب.أمن دولي ـ أزمة أوكرانيا، المحور الفرنسي الألماني ومساعي للخروج من الأزمة

يقول رافائيل لوس من المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية إن أوكرانيا لا تفي حقاً بمعايير الانضمام إلى عضوية الناتو، ويضيف قائلاً: " بالنظر إلى الجانب السياسي، يحتاج الأعضاء إلى تنفيذ إصلاحات في إطار خطة العضوية وعلى الجانب العسكري، من المفترض أن تهدف الإصلاحات إلى تعزيز أمن الحلف وليس تقويضه"، وفقاً لـ "يورونيوز" في ٢١ فبراير ٢٠٢٢. وذلك على الرغم من تلبية أوكرانيا مجموعة ثانية من المعايير: المساهمة في الدفاع الجماعي لدول الناتو. لكن أوكرانيا أرسلت جنوداً إلى الحربين بقيادة الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان. كما طورت من منظومتها الدفاعية، فمنذ عام ٢٠١٣، قفز الإنفاق العسكري لأوكرانيا من (١٫٦٪) كحصة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى ما يزيد قليلاً عن (٤٪) ٢٠٢١، وفقًا لبيانات من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، مما يعني أن البلاد تجاوزت هدف (٢٪) الذي يمثل تركيزاً رئيسياً للهدف الذي حدده الناتو. إلا أن الشكوك لا تزال حول إن كانت تساهم هذه الخطوة بالفعل في الاستقرار في أوروبا، أم أنها ستساهم في زعزعة الاستقرار؟

يؤكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي "الناتو" ينس ستولتنبرج أنه لا جدال فيه أنه لن يكون هناك إجماع بين الأعضاء الثلاثين، على الرغم من أن جميع الحلفاء يتفقون على أن أوكرانيا لها الحق في أن تطمح لأن تصبح عضواً في الناتو، بقوله في تصريحات إعلامية في ١٥ نوفمبر٢٠٢١: "لكي تكون عضواً في الناتو، يجب أن تكون لديك معايير الناتو، ويتعين أن يوافق (٣٠) عضو من الحلفاء وليس لدينا اتفاق جماعي الآن بشأن دعوة أوكرانيا لتصبح عضوا كامل العضوية". كما كشف في ١٧ يناير ٢٠٢٢ أن "المفهوم الاستراتيجي الجديد" الذي من المقرر أن يتبناه "الناتو" في قمته المقبلة في مدريد عام ٢٠٢٢ يخص "الشراكة "مع أوكرانيا، من دون التطرق إلى إمكانية انضمامها له.

بوتين من "رد الفعل" إلى "الفعل"

حسم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمره، وقرر الاعتراف بإقليمي دونيتسك ولوغانسك "الانفصاليين" شرقي أوكرانيا، باعتبارهما دولتين مستقلتين. وجاء ذلك في خطاب ألقاه بوتين بعد اجتماع لمجلس الأمن القومي الروسي في ٢١ فبراير ٢٠٢١. كما أصدر بوتين مرسومين أمر بموجبهما وزارة الدفاع بأن "تتولّى القوات المسلحة

الروسية مهام حفظ السلام على أراضي الجمهوريتين الشعبيتين" لوغانسك ودونيتسك.

وبهذا تدخل الأزمة الأوكرانية وما يترتب عليها من المواجهة الروسية الغربية غير المباشرة، منعطفاً جديداً يشكل إخفاقاً نهائياً في تحقيق اتفاقات مينسك للتسوية، التي تعدّ روسيا، إلى جانب فرنسا وألمانيا، دولاً ضامنة للاتفاقات، وليس أطرافاً بها، ويخلق واقعاً مغايراً مستوحى من تجربة اعتراف موسكو باستقلال إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا عام ٢٠٠٨. وفي حالة تواصل التصعيد العسكري وفقاً للسيناريو الجورجي وتوغل القوات الروسية في الداخل الأوكراني، فهذا قد يؤدي إلى تغيير توازن القوى في البلاد كلها، وهو أمر لم يحدث في الحالة الجورجية.

القرار ممكن أن يعرض موسكو لخطر تشديد العقوبات الغربية وتفاقم متاعبها الاقتصادية. إذ أدان "الناتو" والمستشار الألماني أولاف شولتس والرئيسان الفرنسي إيمانويل ماكرون والأمريكي جو بايدن قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الاعتراف باستقلال المنطقتين الانفصاليتين في شرق أوكرانيا واعتبروه "انتهاكاً واضحاً،

ويبدو أن كييف تتحسّب فعلاً لهذا السيناريو أكثر من غيره، وهذا قد يفسر ما تضمنته تقارير إعلامية سابقة عن أن نصف جيش أوكرانيا النظامي نحو (١٢٠) ألف جندي منتشر حول مناطق سيطرة الانفصاليين في إقليم دونباس، وفي مناطق مجاورة.

التقييم

تطمح أوكرانيا للانضمام إلى حلف الناتو، لكن الحقيقة تبقى أن أوكرانيا ليست عضواً في الناتو. ان حلف شمال الأطلسي لم يستطع أن يضم أوكرانيا لصفوفه خلال هذه العقود، ولا أن يوفر لها حماية من فقدان شبه جزيرة القرم بعد السيطرة الروسية عليها عام ٢٠١٤ ، ولا من الدخول في حرب شرقي البلاد. وأغلب الظن أن الحلف ظل متردداً من اتخاذ هذه الخطوة حتى لا يثير غضب موسكو وفضل سياسة النفس الطويل.

في الواقع، إن معظم تقييمات الخبراء حول آفاق انضمام أوكرانيا إلى المنظمة – حتى على المدى المتوسط – متشائمة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الفساد الرسمي لأوكرانيا، وأوجه القصور في مؤسستها الدفاعية، وافتقارها إلى السيطرة على حدودها الدولية، ومن غير المرجح أن تعود إلى جدول الأعمال حتى تكون هناك تغييرات في البيئة الاستراتيجية. لذلك لفترة طويلة.

كشفت الأزمة الحالية عن هشاشة البنية السياسية والدفاعية للاتحاد الأوروبي، فليس للاتحاد دور فاعل في الأزمة الحالية رغم أنها تتم في فضائه الاستراتيجي وتهدده بشكل مباشر. ومما يزيد الأمر سوءً أن الأزمة كشفت عن الانقسام التقليدي لدى دول الاتحاد.

من المتوقع انه سيقتصر توغل القوات الروسية في الداخل الأوكراني على إقليمي لوغانسك ودونيتسك المنفصلين، مع استبعاد مواجهة عسكرية شاملة حتى الآن، فالأطراف الإقليمية والدولية الداخلة في الصراع غير مستعدة لحرب مفتوحة، إلا أنّ السيناريوهات كافة تبقى مطروحة. ويبقى هناك عوامل أخرى قد تؤدي إلى الحرب، منها عوامل الاستفزاز الغربي، كما أن هناك عوامل قد تؤكد الذهاب نحو الخيار الدبلوماسي، ومنها أن أوروبا مضطرة إلى فتح قنوات دبلوماسية مع روسيا، لأن الأخيرة تمسك ورقة الطاقة التي تحتاجها أوروبا.

هشام ملحم:

العالم يقترب من حرب باردة جديدة

وقف الرئيس الصيني شي جينغ بينغ إلى جانب نظيره الروسي فلاديمير بوتين خلال افتتاح الألعاب الأولمبية الشتوية في بكين في الثالث من الشهر الجاري في وقفة تحد للغرب عموما وللولايات المتحدة تحديدا.

وقفا بصفتهما قطبي الكتلة الأوتوقراطية المتنامية في العالم والتي تطرح نفسها كبديل لتلك الديمقراطيات التي يقول الرئيس، جوزيف بايدن، إن الولايات المتحدة تقودها لبناء نظام عالمي جديد لمواجهة الأنظمة الأوتوقراطية والمتسلطة ولتوسيع جغرافيا الدول القائمة على أنظمة الحوكمة الصالحة.

ومنذ تلك اللحظة تركزت الأضـواء الإعلامية والسياسية على قرارات واستفزازات موسكو تجاه أوكرانيا وتطورات الألعاب الأولمبية في بكين ومحاولات الحزب الشيوعي الصيني استخدامها سياسيا لإقناع العالم بأن الصين تمثل نظاما ديمقراطيا جديدا يتسم بقوته وقدرته على خلق الإنجازات وضمان الاستقرار.

على الرغم من سجل الصين الرديء والدموي في قمع الحركة الديمقراطية في هونغ كونغ، وممارساتها القمعية ضد أقلية الأويغور المسلمة، والتي تقول الولايات المتحدة إنها ترقى إلى حرب الإبادة.

افتتاح الألعاب الأولمبية كان الاجتماع الثامن والثلاثين بين الرئيسين الصيني والروسي في مؤشر آخر حول نمو العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين في السنوات الأخيرة.

قبل زيارة بوتين إلى الصين وقع البلدان عقدا تجاريا

لثلاثين سنة لتوفير إمدادات الغاز الطبيعي الروسي للصين عبر خط أنابيب جديد يربط البلدين.

المحللون العسكريون في الغرب لاحظوا أن بعض الوحدات العسكرية الروسية التي انضمت إلى الحشود على حدود أوكرانيا كانت منتشرة على الحدود الروسية-الصينية الطويلة، في مؤشر آخر حول ثقة بوتين بأن زميله الصيني لن يطعنه في ظهره.

ولكن «الإنجاز» الهام لآخر اجتماع بين بوتين وشي جينغ بينغ، كان البيان المشترك الطويل والمفصّل (٥٠٠٠ كلمة) والـذي ادعى أن الشراكة بينهما « لا حدود لها»، والذي مثّل نقلة نوعية في العلاقات بين موسكو وبكين وخاصة لجهة التنسيق بينهما للتصدي للغرب.

البيان المشترك تضمن تأييد الصين لموقف روسيا المعارض لتوسيع حلف شمال الاطلسي (الناتو) في إشارة ضمنية إلى احتمال انضمام أوكرانيا للحلف، كما أكد أن تايوان هي جزء لا يتجزأ من الصين.

وكما دعمت الصين روسيا في أوروبا، دعمت روسيا الصين في شرق آسيا، حين ندد البيان المشترك بالتحالف الأمني المتزايد بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، في أعقاب صفقة الغواصات الامريكية المسيرة بالوقود النووي لأستراليا والتي ادانتها بكين.

الأمر اللافت، والسافر في البيان المشترك هو أنه ادعى أن الدولتين الأوتوقراطيتين سوف تنسقان مع دول أخرى لبناء أنظمة «ديمقراطية حقيقية» لتكون بديلا للأنظمة التي تقودها وترعاها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيين فيما يمكن وصفه بنظام أوتوقراطي عالمي جديد.

وخلال افتتاح الألعاب الأولمبية، شارك في الحفل قادة أكثر من ٢٠ دولة معظمها أوتوقراطية، من بينها مصر والسعودية ودولة الإمارات وقطر.

خلال أحلك اللحظات في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، حقق الرئيس، ريتشارد نيكسون، بزيارته التاريخية للصين قبل خمسين سنة بالضبط (بدأت في ٢١ فبراير ١٩٧٢ وانتهت في ٢٨ فبراير) إنجازا استراتيجيا وسياسيا، حين بدأ عملية تطبيع العلاقات مع الصين، وما نتج عنها من خلق هـوة واسعة بين أكبر وأهم دولتين شيوعيتين آنـذاك في الـعـالـم، مـا أدى إلى تعزيز وضع واشنطن في تعاملها الثنائي مع كلا الدولتين.

> **هذه الحرب الجديدة مرشحة لأن تكون أكثر خطورة من الحرب الباردة**

ما يحدث الآن هو بمثابة رفع مستوى العلاقة الثنائية الوثيقة بين البلدين إلى ما يمكن وصفه بتحالف، غير أيديولوجي، ولكن منفعي وعملي ومبني على تنسيق متطور بين البلدين للتصدي لواشنطن وحلفائها وخاصة في المناطق التي تعتبرها كلتا الدولتين أنها تشكل تهديدا لمصالحها الحيوية.

حتى قبل اندلاع الأزمة الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا، كان الرئيس بايدن يصف التوازنات الدولية الراهنة بأنها مواجهة بين تحالف الديمقراطيات في العالم الذي تقوده، أو يفترض أن تقوده، الولايات المتحدة، في وجه

كتلة الأوتوقراطيات الصاعدة في العالم بقيادة الثنائي الروسي والصيني.

وخلال الأزمة الراهنة، نجحت إدارة الرئيس بايدن إلى حد كبير في تعزيز التنسيق والعلاقات بين واشنطن وبقية دول الناتو، بعد السنوات الأربع العجاف للرئيس السابق ترامب، الذي كان يشكك دوما بجدوى الناتو، كما عبأ بايدن وكبار مساعديه الرأي العام الامريكي والغربي للوقوف وراء فرض عقوبات اقتصادية شاملة ومؤلمة ضد روسيا في حال غزوها لأوكرانيا، وحقق بايدن ذلك على خلفية تعزيز الدعم العسكري للناتو وتسليح أوكرانيا مباشرة، وتشجيع دول الحلف على أن تحذو حذو واشنطن في هذا السياق.

ولكن هذا الأداء الجيد لإدارة بايدن، لا يخفي حقيقة أن الأنظمة والمؤسسات الديمقراطية في العالم إما في موقع دفاعي أو في حالة تراجع في وجه المّد الأوتوقراطي الذي وصل إلى أوروبا كما يتبين من النهج المناوئ للديمقراطية الذي اعتمدته دول مثل هنغاريا وبولندا ، وجنوح دول مثل الهند والبرازيل إلى تبني ممارسات أوتوقراطية، وسياسات طائفية وتمييزية ضد المواطنين المسلمين في حالة الهند.

وهذا الجنوح الأوتوقراطي في الغرب وصل إلى الولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس ترامب، ولا يزال السمة الأساسية التي تميز قاعدة الحزب الجمهوري، التي لا تزال تقف بأكثريتها وراء رئيس حوكم مرتين في الكونغرس.

التحالف الديمقراطي الذي يريد بايدن أن يقوده مؤلف بمعظمه من دول أوروبية تواجه تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة تهدد جبهاتها الداخلية بسبب الخلافات العميقة حول قضايا خلافية وجوهرية مثل الهجرة وتحديات اللاجئين الذين يواصلون قرع أبواب القارة هاربين من دول فاشلة أو تشرف على الفشل والنزاعات الأهلية في آسيا وأفريقيا.

عندما أرسل بوتين قواته لغزو أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم في ٢٠١٤، تعرضت روسيا إلى عقوبات غربية، ولكنها لم تكن مؤلمة كثيرا لروسيا ولم ترغم بوتين أو أركان قيادته على دفع ثمن باهظ لانتهاكاتهم لأوكرانيا وللقانون الدولي.

> **العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، والعدوانية الصينية ضد تايوان هي جزء من هذا الجنوح الأوتوقراطي**

وبدلا من أن تتحرك دول أوروبا الغربية، وتحديدا ألمانيا، لتقليص اعتمادها على إمدادات الغاز الطبيعي والنفط من روسيا، زادت من اعتمادها على الصادرات الروسية، وخاصة بعد أن قررت برلين وقف العمل في مفاعلاتها النووية في أعقاب الكارثة النووية في مفاعل فوكوشيما في اليابان عام ٢٠١١.

ألمانيا استثمرت أكثر من ١١ مليار دولار لإقامة خط أنابيب الغاز الطبيعي المعروف باسم «نورد ستريم-٢» لزيادة مستورداتها من الغاز الروسي.

الآن تسعى إدارة الرئيس بايدن لزيادة صادراتها من الغاز إلى ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية في الوقت الذي تحاول فيه إقناع الدول الأخرى المصدّرة للغاز، مثل قطر، تصدير هذه الطاقة إلى أوروبا لتحرير دول القارة من الاعتماد الخطير على روسيا.

العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، والعدوانية الصينية ضد تايوان هي جزء من هذا الجنوح الأوتوقراطي العالمي الذي تمارسه دول أوتوقراطية وعدوانية أخرى مثل إيران، وهو ما نراه حتى في دول كانت تعتبر ديمقراطيات ناقصة أو شعبوية مثل الهند، كما يتبين من إجراءاتها القمعية ضد المسلمين وتحديدا سكان ولاية كشمير، وعدوانية النظام التركي تجاه سوريا واحتلاله لشمال سوريا، وانتهاكاته الداخلية لحقوق الإنسان وقمع حريات التعبير.

هذه العدوانية الأوتوقراطية تعكس تقويما شائعا وهو أن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية المفتوحة ضعيفة وغير فعالة وعاجزة عن اتخاذ إجراءات الحسم السريعة كما يفعل القادة المتسلطين سواء كانوا في موسكو، أم بكين، في الرياض أم في القاهرة.

سلوك هذه الدول، وخاصة روسيا والصين، يبين أنها تتصرف وكأنها سوف ترث العالم بعد وصول الأنظمة الديمقراطية إلى مرحلة العجز في حكم مجتمعاتها التي تعصف بها الانقسامات الداخلية، أو حالة العجز في إدارة النظام الدولي بدرجة متقدمة من الفعالية والانتظام.

الانقسامات السياسية والاجتماعية والثقافية العميقة في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة أبرزت إلى السطح وبشكل صارخ هشاشة النظام الديمقراطي إذا لم يتحرك بسرعة لتخطي تناقضاته الداخلية بالطرق السلمية.

انتهاكات الصين القاسية ضد أقلية الأويغور، وعدوانيتها السافرة ضد تايوان، وأطماعها في أراضي جيرانها وتهديداتها لحرية الملاحة في شرق آسيا، والاعتداءات الروسية المستمرة في أوكرانيا وسوريا المباشرة أو تلك التي تتم عبر مرتزقتها المعروفة باسم تنظيم «فاغنر» التي يديرها أحد الأوليغارشيين الروس المقربين من بوتين والمعروف بعشقه لأعمال الموسيقار الألماني الكبير فيلهلم ريتشارد فاغنر، ومن هنا الاسم، تبين إلى أي مدى هذه الدول وغيرها من الدول المتسلطة الصاعدة مستعدة لتقويض الأعراف والتقاليد الدولية لخدمة أهدافها الضيقة كما تحددها هي، بغض النظر عن الإعتبارات القانونية والأخلاقية.

وبغض النظر عن كيفية تطور الأزمة الروسية-الأوكرانية والدور الامريكي فيها خلال الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة، إلا أن المناورات والتحركات والائتلافات الدولية الجديدة تبين أن العالم يسير باتجاه حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة من جهة وروسيا والصين من جهة أخرى.

> **"التحالف الديمقراطي الذي يريد بايدن أن يقوده مؤلف بمعظمه من دول أوروبية"**

هذه الحرب الجديدة مرشحة لأن تكون أكثر خطورة من الحرب الباردة التي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لأنها سوف تحتدم على جبهة عالمية أوسع وسوف تشارك فيها قوى عديدة ما يعني صعوبة التنبؤ بتطورها وبكيفية احتوائها.

*موقع فضائية الحرة الامريكية

بشار جرار :

الأزمة الأوكرانية ومآلات «النظام العالمي الجديد»

بعد انتظار دام ٩٠ دقيقة، اكتفى الرئيس الأمريكي جو بايدن بكلمة لم تتجاوز الـ١٠ دقائق، الثلاثاء، للرد على خطاب نظيره الروسي فلاديمير بوتين الذي تجاوز الساعة، يوم الاثنين، بخصوص الأزمة الروسية الأوكرانية كما يريد البعض أو يتمنى وصفها. لم يجب بايدن على أسئلة الصحفيين وأهمها: هل ما زال لقاء القمة قائما بين الرئيسين؟

على إيجاز كلمة بايدن، المكتوب «باين» من عنوانه. من الواضح أن لا أحدًا يريد لهذه الأزمة الوصول إلى ما يتسبب بقدح شرارة حرب عالمية ثالثة. ومن الأكثر وضوحًا، في كلمتي بوتين وبايدن، أن الأول ليس متهورًا والثاني ليس بالعاجز فمن خلف الرجلين ثمة دولة عميقة ومؤسسات قوية راسخة لا تهزها العقوبات ولا تغير قناعاتها الماكنة الإعلامية المصطفة عالميا على جانبي الموقف مما يجري في أوكرانيا، تماما كما كان الحال في ساحات مواجهة أخرى منها سوريا. إن اندلعت – لا قدر الله – حرب في أوكرانيا ستكون عشرية سوريا أشبه بنزهة. لهذا لم تفاجئ الرئاسة السورية أحدًا ببيانها الصادر بعيد خطاب بوتين بأنها «مستعدة إلى الاعتراف» وبناء علاقات مع منطقتي (دونيتسك ولوغانسك) شرقي أوكرانيا بعد إعلان بوتين الاعتراف بـ «استقلالهما».

دخول ما تصفها روسيا بقوات «حفظ السلام» بأمر رئاسي مدعوم بالدوما (البرلمان) الروسي إلى تلك الجمهوريتين ما زال في مرحلته الأولى، ومن هنا جاء رد الفعل الأمريكي تدريجيا متأرجحا، حتى استقر الحال بأن ما أقدم عليه بوتين هو بالفعل اجتياح وليس مجرد توغل. بدأت ردود الأفعال الأمريكية بمرسوم رئاسي وقّعه بايدن على عجل، الاثنين، بمنع الأمريكيين من إقامة أي نشاط تجاري أو استثماري في تلك الجمهوريتين ليتبعه الثلاثاء بحزمة أولى من العقوبات التي شملت أهدافا عسكرية مالية روسية وطالت الدين العام الروسي كله من قبل المؤسسات المصرفية الغربية جميعها بما فيها

الأوروبية ناهيك عن تعليق المصادقة على خط السيل الشمالي الثاني (الغاز الروسي لألمانيا ودول أوروبية أخرى).

الإعلام الروسي وفي إطار حملته لتبرير ما قد يصبح غزوا لا تسلم منه حتى كييف، ذكّر بما قال إنها «سرقة» أوكرانيا للغاز الروسي! أوكرانيا التي وصفها بوتين بالكيان الصنيع منذ إبان الثورة البلشفية (لينين ومن ثم ستالين وخروتشوف) ذكّر أيضا بأن القضية وجودية فيما يخص بأمن روسيا واقتصادها الذي «اعتاد» العقوبات الامريكية والأوروبية بمبرر وبلا مبرر.

وجد كثيرون بتصرفات بوتين ما يعزز طموح «القيصر» الذي يستعيد أراضي روسيا وهيبة «الوطن الأم»، فيما رآه كثيرون أيضا «هتلر» في مسوغاته الأوروبية للتوسع، و«صـدّام» في مسوغاته الاقتصادية للضم (اتهامه الرئيس العراقي الراحل الكويت بـ«سرقة» النفط الـعـراقـي عـام ١٩٩٠). فهل نحن أمام مواجهة شاملة اقتصادية قد تنزلق إلى العسكرية؟ هل يصحح بايدن خطأ سلفه الديمقراطي كلينتون فيدعم أوكرانيا نووية؟ أوكرانيا كانت تملك ثلث ترسانة الاتحاد السوفييتي وتم تفكيكها نظير ضمانة أمنها ودعم اقتصادها وقد أخفق الجميع – بما فيها «إدارات أوباما الثلاثة» – بالوفاء بهذين الوعدين.

البديل – وهو الأرجح، تكرار سيناريو أبخازيا وأوسيتيا (جورجيا) والقرم (أوكرانيا). يبدو أن بوتين قد كسب بالفعل جولة أخرى من المعركة على طريق ما قد يكون ولادة قيصرية لنظام عالمي جديد ينهي نحو ربع قرن من الأحادية القطبية ولا يعود أيضا لثنائية قطبية. العالم الآخذ بالتشكل الآن متعدد الأقطاب. هذه العقوبات حتى ولو اكتسبت مروحتها أقصى شدتها ستتآكل بالضرورة لتضارب المصالح والأولـويـات. تبقى الكلمة العليا للاقتصاد واليد العليا فيه للطاقة فهي الأكثر بطشا من القوة العسكرية مهما علت وتمددت. يعلم بوتين وبايدن أن العالم كله يترقب الخطوات التالية لهما. إيران والصين على وجه الخصوص قد ينزعان الأضواء عن كييف وموسكو إلى فيينا، ثمة أخبار «جيدة» ينتظرها بايدن لتعويض انسحاب كارثي من أفغانستان واجتياح كارثي لأوكرانيا.

الأولوية الداخلية لبايدن الآن الذي انتقد تلكؤه بفرض العقوبات «الرادعة» أقرب مقربيه في الحزب الديمقراطي عضو مجلس الشيوخ الأمريكي كريس كوونز (أحد مرشحي بايدن لحقيبة الخارجية) ليذكر زميله المخضرم من الحزب الجمهوري السيناتور ليندسي غراهام أن ما يجري هو حصاد سياسته الكارثية الخاصة بالطاقة، مشيرا إلى أن قطع الغاز الروسي يتم من خلال استبداله بالغاز الأمريكي وإعـادة فتح أنبوب النفط الكندي للولايات المتحدة (كيستون) الذي أغلقه بايدن رضوخا لليساريين (حماة البيئة) في حزبه.

> **البديل وهو الأرجح، تكرار سيناريو أبخازيا وأوسيتيا (جورجيا) والقرم (أوكرانيا)**

الحكاية ما زالت في بداياتها، وكما هيمن فـيـروس كـورونـا على عامين كاملين وأثر في انتخابات كثيرة في العالم، فإن أي تجاهل لأولوية الطاقة في عالم اليوم سيشكل ملامح الكونغرس في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر / تشرين الثاني المقبل وما بعدها بما في ذلك احتمال عودة ترامب إلى السلطة في ٢٠٢٤ وله مقاربة مختلفة تماما تنطلق من رؤيته لروسيا كمنافس وكشريك وفي أسوأ الأحوال خصم (adversary) وليس كعدو (enemy) وهنا تكمن المشكلة في العلاقة مع روسيا. هل تراها أمريكا وأوروبا عدوا أم لا؟ وإلا فلم الإصرار على توسع «الناتو» شرقا؟

*باحث متخصص في قضايا محاربة الإرهاب وتعزيز حوار الأديـان، متحدث ومدرب غير متفرغ مع برنامج الدبلوماسية العامة – الخارجية الأمريكية

*المصدر:CNN

الأزمة الأوكرانية وتأثيرها على تركيا وسوريا

* فريق الرصد في المركز الكردي للدراسات

طالب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، برلمان بلاده يوم الاثنين الاثنين ٢٠٢٢/٢/٢١ بالاعتراف الفوري باستقلال جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك الانفصاليتين في أوكرانيا، داعيا أوكرانيا في الوقت ذاته إلى «الوقف الفوري للأعمال العدائية» في منطقة دونباس، قائلاً في خطابه، الذي ألقاه حول التوتر بين بلاده وأوكرانيا بالقول «أدعو أوكرانيا إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية في منطقة دونباس، وإلا ستقع المسؤولية على عاتق قيادتها»[١].

أدى تصاعد التوتر بشأن أوكرانيا بين الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة وروسيا إلى تزايد التعزيز العسكري والدبلوماسي لحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، في ظل قيام كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي باطلاق تهديدات بتطبيق عقوبات اقتصادية ومالية قاسية للغاية على موسكو في حال وقوع هجوم روسي محتمل. بالمقابل نفت موسكو، التي ردت بحدة على تقارير وكالة المخابرات المركزية حول غزو أوكرانيا في ١٦ شباط (فبراير)، عبر وزير الخارجية لافروف احتمال الغزو حينما قال «على الرغم من نفينا المستمر لغزو أوكرانيا، فإن الدول الغربية لا تستمع لكلامنا».

لكن استعراض موسكو للقوة، والذي بدأ بنشر جنود وعربات مدرعة على الحدود الأوكرانية، يتواصل مع التدريبات في بيلاروسيا. يتم استخدام الأسلحة الروسية الأكثر تقدمًا في التدريبات التي ستستمر حتى ٢٠ شباط (فبراير) الجاري. نشرت موسكو أكثر من ١٠٠ ألف جندي في شرق وجنوب وشمال أوكرانيا، كما يمكن رؤية مواقع ومقار القوات الروسية على الحدود بوضوح في الصور الملتقطة عبر القمر الصناعي.

من ناحية أخرى، تحاول أوكرانيا الرد على الحشود الروسية، من خلال محاولة الحصول على المزيد من الدعم من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، لسد الهوّة الكبيرة للقوات العسكرية في البلدين.

تركيا ، التي ستكون إحدى الدول الأكثر تضرراً من تصعيد الأزمة واحتمال الصراع، لديها علاقات اقتصادية وتجارية وعسكرية وثيقة مع كلا البلدين. على الرغم من كونها جزء من الحلف الغربي وعضواً في الناتو، فقد طورت علاقات عسكرية واقتصادية وثيقة مع روسيا أيضاً. هذا الوضع يقيد يدي أنقرة كلياً. فهي من جهة تحاول العمل تحت مظلة الناتو، مع الحرص على عدم مواجهة روسيا من ناحية أخرى. فشلت مساعي الرئيس أردوغان في جمع قادة أوكرانيا وروسيا معاً في إسطنبول، وهي جهود تهدف تركيا من خلالها نزع فتيل الأزمة التي سيؤدي اشتعالها إلى صعوبات جمّة بالنسبة لها في قطاعات الغذاء والطاقة والسياحة بشكل خاص.

في هذه الورقة البحثة، نستعرض العلاقات التركية مع كل من روسيا وأوكرانيا بالتركيز أكثر على القطاعين الاقتصادي والعسكري، لاستخلاص نتائج ما يمكن أن تؤول إليه الأمور في حال تصاعد التوتر بين كل من موسكو وكييف، وخيارات أنقرة للتعامل مع أي اشتباك روسي-أطلسي محتمل، وإن كان على شكل حرب بالوكالة.

مستجدات ساعات ما قبل الإعلان الروسي

أفادت وكالة «نوفوستي» الروسية الجمعة ٢٠٢٢/٢/١٨ بأن انفجاراً عنيفا دوى وسط مدينة دونيتسك، عاصمة جمهورية دونيتسك الشعيبة، على بعد عشرات الأمتار عن مقر حكومة الجمهورية، غير المعترف بها دوليا، نتج عن سيارة مفخخة.

كما شهد شرق أوكرانيا الجمعة ٢٠٢٢/٢/١٨ عمليات قصف جديدة وتبادل الجيش الأوكراني والقوات الموالية لروسيا الاتهامات باستخدام أسلحة ثقيلة خلالها في تصعيد أمني يغذي المخاوف من اندلاع الحرب، خاصة وأنها تزامنت مع بدء السلطات في دونيتسك بإجلاء مدنيين إلى روسيا[٢].

سبق ذلك تعرّض وزارة الدفاع الأوكرانية، في ٢٠٢٢/٢/١٦ لهجوم إلكتروني «غير مسبوق»، إلى جانب مصرفيين حكوميين، حسب ما أعلنته الوزارة. في ظل هذه الأجواء بالغة التوتر، استقبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نظيره البيلاروسي ألكسندر لوكاشنكو الذي تجرى على أراضي بلاده مناورات عسكرية مشتركة حالياً، حيث من المقرر أن يشرف بوتين على مناورات «للقوات الاستراتيجية» تشمل اطلاق صواريخ بالستية وعابرة اليوم السبت.

تلى ذلك عقد كل من وزير الخارجية السوري فيصل المقداد لمباحثات مع نظيره الروسي في موسكو، قبيل ساعات من الإعلان الروسي بالاعتراف بجمهوريتي دونيسك ولوغانسك، في توقيت لم يخلوا من رسائل سياسية وعسكرية، حسب العديد من المحللين الروسي والسوريين. حيث أعلن المقداد يوم الثلاثاء ٢٠٢٢/٢/٢٢ خلال مشاركته في منتدى فانداي في موسكو دعم سوريا لقرار بوتين واستعدادها للتعاون معها، في إشارة إلى احتمال أن تحذو دمشق حذو حليفتها موسكو بما يخص الاعتراف بجمهوريتي دونباس.

تقييم الوضع

بحكم التاريخ والجغرافيا والمصالح الاقتصادية والأمنية والدفاعية، تواجه تركيا مخاطر كبيرة نتيجة توتر العلاقات الأوكرانية الروسية وهي التي سارت على خط رفيع لمتابعة العلاقات الودية مع كلا البلدين. فقد استثمرت في صناعة الدفاع الأوكرانية، ودعمت وحدة أراضيها. في الوقت نفسه، اتّبعت سياسة متناقضة تجاه روسي. فهي من ناحية، رفضت

رفع القيود المفروضة على حجم وعدد السفن الحربية الأمريكية المسموح لها بدخول البحر الأسود أثناء تدخل روسيا في منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا بجورجيا، ورفضت تنفيذ العقوبات الأمريكية الأوروبية على روسيا رداً على شبه جزيرة القرم، في الوقت الذي دعمت فيه برامج الناتو لتدريب القوات المسلحة الجورجية وتجهيزها ولم تعترف بضم شبه جزيرة القرم[١].

في الأزمة الحالية حول أوكرانيا، التي تجسدّ التنافس التاريخي بين واشنطن وموسكو، تجد أنقرة نفسها عالقة على مضض في الوسط. فمنذ انضمامها إلى الناتو في عام ١٩٥٢، اعتمد بقاء تركيا على توازن دقيق بين حلفائها الغربيين وروسيا.

في ٣ شباط (فبراير) الفائت، قام الرئيس التركي بزيارة إلى أوكرانيا بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على بدء العلاقات بينهما. سعى أردوغان إلى طمأنة الناتو خلال زيارته إلى كييف، حيث وقّع اتفاقيات دفاع مع أوكرانيا. في الوقت ذاته قدم خلال زيارته عرضاً للقيام بدور الوساطة بين روسيا وأوكرانيا، في انعكاس لمخاوف أنقرة من المخاطر التي قد تواجهها في حالة نشوب حرب في شرق أوكرانيا.

لا تعترض كييف على وساطة تركيا، العضو في الناتو، على الرغم من أن زيلينسكي دعا إلى محادثات مباشرة مع بوتين لإنهاء الصراع مع الموالين لروسيا في دونباس. ومع ذلك، فإن نهج أردوغان تجاه الأزمة - حيث يقول إن الصراع في دونباس يجب حله على أساس وحدة أراضي أوكرانيا ويرفض ضم روسيا لشبه جزيرة القرم باعتباره احتلالاً- يجعله وسيطًا غير مقبول في نظر روسيا.

قد يجبر التصعيد العسكري في شرق أوكرانيا أنقرة على اتخاذ قرارات صعبة، لا سيما فيما يتعلق بمسؤوليتها في الحفاظ على طريق الملاحة عبر البوسفور. من المرجح أن يكون تجنب المواجهة مع موسكو هو الشغل الشاغل لأنقرة في مثل هذه المواقف. لدى حكومة أردوغان قائمة طويلة من المصالح التي يجب مراعاتها، بما في ذلك استقرار المضيق التركي والبحر الأسود، ومحطة أكويو للطاقة النووية التي يبنيها الروس في جنوب تركيا، وتأمين إمدادات الغاز من خطوط الأنابيب مع روسيا، واستمرار تدفق السائحين الروس والأوكرانيين، والأسواق الروسية لمصدّري الفاكهة والخضروات التركية، والعديد من مشاريع شركات المقاولات التركية في روسيا، وآمالها في توسيع نفوذها في القوقاز بعد مساعدة أذربيجان في حرب ناغورنو كاراباخ في عام ٢٠٢٠ وعملياتها المستمرة في سوريا وليبيا. وسط المشاكل الاقتصادية المتزايدة لتركيا، حتى واردات القمح من روسيا غدت حاسمة الآن، حيث تضاعفت أسعار الخبز في البلاد في غضون أسابيع.

علاوة على ذلك، يصعب التنبؤ بنطاق العقوبات المحتملة ضد روسيا وتأثيرها على الدول الأخرى. رفضت تركيا حتى الآن الانضمام إلى العقوبات الأمريكية والأوروبية ضد موسكو، لكنها قد تواجه صعوبة في القيام بذلك إذا امتدت العقوبات إلى القطاع المصرفي. حتى لو تمكنت أنقرة من اتخاذ موقف محايد، فإن العلاقات التركية الروسية ستتأثر من هذا الاضطراب. من الصعب أن نتخيل أن بوتين سيتجاهل بيع تركيا للطائرات المسلحة بدون طيار لأوكرانيا أو وصف أردوغان لشبه جزيرة القرم بأنها منطقة «مغتصبة». لا يمكن استبعاد الانتقام الروسي المحتمل في قضايا مثل الصراع القبرصي أو الوجود العسكري التركي في سوريا وليبيا والعراق أو عبر الملف الكردي[١].

تركيا ملزمة بالتزامات الناتو تجاه أوكرانيا. ففي بيان مشترك صدر في نيسان (أبريل) ٢٠٢١، أوضحت فيه تركيا دعمها لوحدة أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. وتماشياً مع ذلك، لا تعترف تركيا بضم روسيا لشبه جزيرة القرم. في كييف، كان أردوغان يأمل بإرسال رسالة تضامن مع تجنب استعداء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. يرى صانعو السياسة في أنقرة أن الاتفاقيات التجارية والدفاعية الأخيرة الموقّعة مع أوكرانيا، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة بقيمة ١٠ مليارات دولار أمريكي، تتماشى مع عقيدة تركيا للعلاقات المتساوية مع جميع الجهات الفاعلة، وليس معاداة لروسيا.

قد يؤدي غزو أوكرانيا إلى زعزعة استقرار مصالح تركيا في البحر الأسود، ويخاطر بتدفق إمدادات الطاقة الروسية التي تعتمد عليها تركيا بشكل كبير، ويحتمل أن يعرقل سياسات تركيا الأمنية والدفاعية في شمال سوريا، والتي تعتمد على موافقة ضمنية من روسيا. ستتضرر تركيا أيضاً بشدة من العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد روسيا، والتي ستحد من إمدادات الغاز والسلع المستوردة، وسيكون لها تأثير غير مباشر على التجارة والسياحة[٢].

في الوقت الحالي، يبدو أن أنقرة تراهن على إمكانية حل الأزمة على حدود أوكرانيا دبلوماسياً. ومع ذلك، ينظر المسؤولون الروس إلى علاقة أنقرة العسكرية-الفنية مع كييف وتورطها مع مجتمع تتار القرم على أنها إشارات استفزازية. ومع تأرجح الاقتصاد التركي، وتراجع شعبية أردوغان المحلية، والمواجهة بين القوات التركية والروسية في المسارح من شمال إفريقيا إلى جنوب القوقاز، فإن تركيا من بين أعضاء الناتو الحاليين الأكثر خسارة إذا تصاعدت المواجهة على حدود أوكرانيا[٣].

في المقابل، يزيد الصراع في أوكرانيا من أهمية تركيا. تتنافس روسيا والغرب الآن على جذب أنقرة لتأييد مواقفها بشأن أوكرانيا، حيث تحرص واشنطن على أن تواصل أنقرة مبيعاتها من الأسلحة إلى كييف. من غير المرجح أن تتحالف تركيا بشكل كامل مع الغرب ضد روسيا، نظراً لعلاقتها المعقدة مع موسكو، لكن هذه الديناميكيات ستؤدي بلا شك إلى سياسة خارجية تركية أكثر ثقة بالنفس، خاصة في البحر الأبيض المتوسط وسوريا، وتخفيف حدة الانتقادات الغربية لسلوك أردوغان الداخلي[٤].

إن استجابة تركيا للأزمة الأوكرانية متشابكة بشدة مع مصالحها في مسارح الصراع الأخرى وتموضعها في إعادة الاصطفاف الجيوسياسي. نمّت تركيا من ثنائية «الشرق والغرب» التقليدية عبر خطوات واسعة في صناعات الدفاع والأمن، وأصبح تصدير تكنولوجيا الطائرات بدون طيار من الأصول العسكرية الرئيسية لسياسة أنقرة الخارجية. لكنها أيضاً مصدر محتمل لعدم الاستقرار. إذا أدت ضربة من طائرة بدون طيار تركية الصنع إلى سقوط ضحايا من القوات الروسية في الصراع الأوكراني، فإن التداعيات ستقلب علاقة تركيا الهشة مع روسيا. ستواجه تركيا خيارات اقتصادية ودبلوماسية واستراتيجية متناقصة بسرعة في حالة نشوب صراع عسكري، بالإضافة إلى احمال كبير لانهيار سياسة التوازن الدقيق التي تمارسها حالياً.

من خلال التأرجح بين موسكو وواشنطن، الأمر الذي دفع الرئيس التركي إردوغان، بعد التصريح الروسي شديد اللهجة، والذي يستهدف تركيا أيضاً كقوات احتلال غير شرعية، إلى محاولات التوسط بين كييف وموسكو، ونزع فتيل الحرب المحسومة لروسيا، خشية الاستدارة الروسية نحو تركيا، وإحراجها في سوريا والعراق والقوقاز وليبيا، الأمر الذي يجعل إردوغان في موقف ضعيف في مواجهة خصومه في الداخل التركي، وسقوطه في الانتخابات الرئاسية المقبلة عام ٢٠٢٣.

كيف تؤثر الأزمة بين البلدين على تركيا؟

للإجابة على هذا السؤال ركزنا على العلاقات التجارية بين البلدين. بلغ حجم التجارة مع أوكرانيا في عام ٢٠٢١، ٧/٤ مليار دولار مقابل ٣٤/٧ مليار دولار مع روسيا. بينما يتوسع حجم التجارة مع أوكرانيا، يتزايد الاعتماد على روسيا بسبب واردات الطاقة.

في حالة حدوث انتكاسة في الواردات، ستتأثر أسعار المواد الغذائية، وخاصة أسعار الخبز، في تركيا سلباً. تركيا، أكبر مستورد للمنتجات الزراعية الروسية، حيث قامت في العام الماضي باستيراد ٦/٧ مليون طن من القمح الروسي بقيمة ١/٨ مليار دولار. أوكرانيا هي الدولة الثانية التي تستورد منها تركيا معظم القمح. بحسب وزارة التجارة التركية، فإن ٦٤/٦٪ من واردات القمح تأتي من روسيا مقابل ١٣/٤٪ من أوكرانيا.

كما تحتل تركيا المرتبة الأولى في واردات زيت عباد الشمس من روسيا. في عام ٢٠٢١، زادت واردات زيت عباد الشمس من روسيا بنسبة ٤٢٪، لتصل إلى ٩١٣ ألف طن بقيمة ١/١ مليار دولار من هذا البلد. يذكر تقرير حزيران (يونيو) الصادر عن الوزارة أن ٦٥/٥ في المائة من واردات عباد الشمس تأتي من روسيا ، في حين أن ٤/٢ في المائة من أوكرانيا.

تركيا أيضا هي الرائدة في استيراد الشعير من روسيا، حيث بلغت واردات الشعير من روسيا ١/٢ مليون طن عام ٢٠٢١، بقيمة ٣٠٩ ملايين دولار، بالمقابل فإن ٧٠٪ من صادرات أوكرانيا إلى تركيا تتكون من الحبوب والمنتجات المعدنية.

الاعتماد على روسيا في الغاز الطبيعي هو مصدر قلق ليس بالنسبة لتركيا فقط، وإنما بالنسبة لمعظم الدول الأوروبية. تستورد تركيا معظم احتياجاتها في مجال الطاقة من روسيا.

وفقًا لبيانات هيئة تنظيم سوق الطاقة (EMRA)، تم توفير ٣٣/٦ في المائة من ٤٨/١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المستهلكة في عام ٢٠٢٠ من روسيا. بعبارة أخرى، يأتي ثلث واردات الغاز الطبيعي من روسيا وحدها.

حتى في أزمة اسقاط الطائرة الروسية في عام ٢٠١٥، لم تقطع روسيا الغاز الطبيعي عن تركيا. يرى خبراء الطاقة أيضًا أنه لن تكون هناك مشاكل في تدفق الغاز مع العقود الحالية. ومع ذلك، يُعتقد أن أسعار الغاز، باهظة الثمن، سترتفع أكثر في حال تفاقم الأزمة الأوكرانية. في عام ٢٠٢٠ ، تم استيراد ١٦/٢ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا عبر خطوط أنابيب في البحر الأسود. إذا تم تشغيل خط أنابيب التيار التركي والسيل الأزرق بكامل طاقته، فيمكن تمرير ١٥/٧٥ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً. تم إنشاء الخط الأول، Blue Stream، لتغذية تركيا ، بينما تم افتتاح الخط الثاني، Turkish Stream، في عام ٢٠٢٠، ويهدف إلى تزويد بلغاريا واليونان وصربيا والمجر بالطاقة.

أكبر عنصر في الاستثمارات بين تركيا وروسيا هو قطاع البناء. وفقًا لبيانات وزارة التجارة، وصل المقاولون الأتراك إلى حجم أعمال بلغ ٢٩/٣ مليار دولار في عام ٢٠٢١ من خلال ٣٨٤ مشروعاً في ٦٧ دولة.

ووفقًا لتقرير كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٢، الصادر عن جمعية المقاولين الأتراك، تعد روسيا واحدة من الدول التي لديها أكبر عدد من المشاريع التي تم تنفيذها في عام ٢٠٢١ من قبل شركات تركية، بقيمة ١١/٢ مليار دولار، ويمثل هذا الرقم ٣٨٪ من إجمالي حجم الأعمال البالغ ٢٩/٣ مليار دولار في عام ٢٠٢١.

في حين تحتل أوكرانيا المرتبة الرابعة بين البلدان التي لديها أكبر عدد من المشاريع المنفذة من قبل شركات تركيا في العام الماضي، حيث نفّذ المقاولون الأتراك فيها مشاريع بقيمة ١/٦ مليار دولار. دخلت أوكرانيا، التي لم تكن من بين الدول العشر الأولى في عام ٢٠١٩، في القائمة من المركز الخامس في عام ٢٠٢٠.

أيضاً، كانت تركيا الدولة الأكثر جاذبية للسائحين من مواطني البلدين في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من ظروف الوباء في عام ٢٠٢١، فقد زاد عدد السياح من روسيا بنسبة ١٢٠ في المائة ومن أوكرانيا بنسبة ١٠٦ في المائة مقارنة بالعام السابق، لدرجة أن عدد السائحين من أوكرانيا تجاوز ٢ مليون، مما يجعلها الدولة الثالثة بعد ألمانيا من حيث عدد السواح. يشكّل السياح من روسيا وأوكرانيا مع ٢٣ في المائة من إجمالي عدد السائحين في تركيا. بعبارة أخرى، ٢٣ من كل ١٠٠ سائح قادم إلى البلاد في عام ٢٠٢١ هم مواطنون روس وأوكرانيون.

العلاقات العسكرية التركية مع كل من روسيا وأوكرانيا

يعد نظام الدفاع الجوي S-٤٠٠ أول ما يبرز في نطاق اتفاقيات التجارة العسكرية بين روسيا وتركيا. التكلفة الإجمالية للنظام تبلغ ٢/٥ مليار دولار. وصول الدفعة الثانية من S-٤٠٠ هو أيضا على جدول الأعمال. وبالمثل، هناك نية تركية لشراء مقاتلات روسية من طراز SU-٣٥.

بالمقابل تشهد العلاقات العسكرية بين أنقرة وكييف تطوراً عاماً بعد عام. قامت انقرة ببيع عشرات المسيرات إلى أوكرانيا منذ عام ٢٠١٩. يعتبر التعاون في مجال الصناعة الدفاعية حيويا لكلا البلدين.

تبدو السلطة المدعومة من روسيا في شرق أوكرانيا سعيدة بتحركات موسكو في المنطقة، لكنها لا تخفي قلقها من خطورة المسيرات التركية من طراز Bayraktar TB-٢، التي تبيعها تركيا لأوكرانيا.

قال دينيس بوشيلين، زعيم جمهورية دونيتسك الشعبية غير المعترف بها دولياً، لوكالة رويترز للأنباء «نحن بحاجة إلى تكنولوجيا عالية لأن مسيّرات Bayraktar TB-٢ خطير للغاية». في تشرين الأول (اكتوبر) من العام الماضي، نشر الجيش الأوكراني مقطع فيديو قال إنه لطائرة مسيرة تركية الصنع لحظة تدميرها مدفع D-٣٠ تابع للقوات المدعومة من روسيا. بينما انتقدت روسيا هذا الادعاء، حذر الكرملين تركيا من أن الطائرات بدون طيار تخاطر «بزعزعة استقرار المنطقة».

في الواقع، فإن بيت تركيا هذه المسيرات لأوكرانيا ليست مجرد تجارة أحادية الجانب، فهي جزء من علاقة دفاعية أكثر شمولاً. فأوكرانيا لديها حصّتها أيضاً في إنتاج هذه المسيّرات، كما أنّها أصبحت أحد أهم شركاء الصناعات الدفاعية لتركيا في السنوات الأخيرة.

لعب حرمان تركيا من شراء المنتجات التكنولوجية من الدول الغربية دوراً بارزاً في أن تصبح أوكرانيا مورّد محركات مهماً جداً بالنسبة لتركيا، التي فضّلت المحركات الأوكرانية الصنع في مركبات الدفاع Akıncı الخاصة بشركة Baykar أيضاً، بموجب إحدى الاتفاقيات الموقعة خلال زيارة الرئيس أردوغان إلى أوكرانيا. كما زادت شركات صناعات الدفاع التركية من أنشطتها في أوكرانيا بشكل كبير، وبالتالي زاد حجم التجارة المتبادلة بين البلدين في الصناعات الدفاعية أكثر.

في حال اندلاع مواجهة روسية-أوكرانية من المتوقّع أن تلعب المسيّرات التركية دوراً مهماً في هذا الصراع. تعتبر المسّرات التركية أداة استخباراتية وهجومية على حد سواء. هذه القدرة تجعلها فعّالة بشكل خاص ضد المسلحين الذين يتحركون في مجموعات صغيرة على الأرض. لذلك، إذا اقتصر النزاع على عمليات للجيش الأوكراني ضد القوات الموالية لموسكو في دونباس، فيمكننا افترض أن مسيرات «بايراكتار» ستكون فاعلة جداً، لكن في حال نشوب حرب بين موسكو وكييف فإن هذه المسيرات سيكون لها دوراً في زعزعة استقرار الميدان، إلا أن فعاليتها لن تكون حاسمة، خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار تفوق روسيا على أوكرانيا من الناحيتين العددية والنوعية أفراداً وسلاحاً.

من المحتمل أن يكون رد فعل روسيا في حال استخدمت أوكرانيا للمسيرات التركية شبيها جداً بالسيناريو التي طبقته موسكو بعد أن قامت أنقرة باسقاط الطائرة الروسية على الحدود السورية عام ٢٠١٥. فرضت موسكو في حينه عقوبات جادة ضد تركيا في العديد من المجالات مثل عدم منح التأشيرات لرجال الأعمال الأتراك، وعرقلة وصول السياح الروس إلى تركيا، ايقاف استيراد المحاصيل الزراعية التركية وغيرها، لكن دون المساس بتدفقات الغاز إلى وعبر تركيا.

سيناريوهات الغزو الروسي لأوكرانيا

لا شك أن عملية غزو محتملة لأوكرانيا ستكون لها تكلفة دبلوماسية واقتصادية باهظة. سوف يفرض الغرب عقوبات شاملة على روسيا، ستنفذ بعضها على الفور. صحيح أن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والنفط في الأسواق الدولية يعتبر عاملاً يسهم في اراحة روسيا، إلا أن العقوبات الاقتصادية ستزيد من معاناة الاقتصاد الروسي في القطاعات الأخرى.

بصفتها عضواً في الناتو، فإن تركيا ملزمة بالالتزام بقرارات الحلف الأطلسي. ومع ذلك، في مرحلة القرار النهائي، قد تبدي تركيا اعتراضات بشأن الخطوات المتخذة بحق روسيا، على سبيل الحصول على استثناءات أقلها، أخذاً بعين الاعتبار المؤشرات الاقتصادية المذكورة أعلاه.

لا جدال في أن الصراع والحرب والعقوبات المحتملة سيكون لها تأثيراً كارثياً على الاقتصاد التركي، الذي يعيش أزمة غير مسبوقة. فبالإضافة إلى إمدادات الطاقة وتكلفتها، وهما جدول الأعمال الأساسي لتركيا في الوقت الحالي، قد تواجه البلاد أيضاً أزمة مشكلة خطيرة بسبب الزيادة العالمية في أسعار المواد الغذائية.

من ناحية أخرى، فإن حجم ومحتوى التجارة مع روسيا في مستوى لا يمكن استبداله قريباً. لن تتأثر هذه العلاقات بشدة إذا استمر الصراع مع أوكرانيا لفترة قصيرة، دون أن تتجاوز تركيا التزامات كونها عضواً في الناتو في هذا الصراع والتي تعرفها روسيا جيداً. لذا حتى وإن قرر الناتو استثمار موقع تركيا تحت مظلّتها، فإن أنقرة ستطالب ببعض الاستثناءات من خلال الاستشهاد بطبيعة علاقاتها التجارية مع موسكو.

وبالمثل، هناك علاقات تجارية مع أوكرانيا تتبع اتجاهاً تصاعدياً. يبدو أن محتوى هذه التجارة أكثر أهمية من حجمها.

في الوقت ذاته، ليس مستبعداً أن تكون الحكومة التركية أكثر قلقاً بشأن العقوبات القاسية التي قد تفرضها الولايات المتحدة على روسيا، بدلاً من الحرب بحد ذاتها. هذه العقوبات قد تجبر تركيا على تحديد تموضعها بين روسيا والغرب. فالاقتصاد التركي مرتبط بشكل وثيق بروسيا، بما فيها مئات الشركات التركية العاملة في روسيا، والمليارات التي ينفقها السائحون الروس في تركيا، فضلاً عن التعاون في سوريا، وشراء أنقرة لأنظمة الدفاع الروسية إس -٤٠٠.

فرض العقوبات قد يؤثر على تشغيل خط أنابيب الغاز التركي ستريم ٢. من خلال هذا المشروع، من المخطط إرسال الغاز إلى رومانيا والمجر، وحصول تركيا على دخل كبير من رسوم العبور. والأهم من ذلك أنها ستجعل تركيا مصدرا رئيسيا للغاز إلى أوروبا. يعارض كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هذا المشروع لأن الاتحاد الأوروبي يحاول تنويع مصادر طاقته وتقليل اعتماده على روسيا.

تداعيات الأزمة على سوريا

في خضم الاهتمام العالمي بأزمة أوكرانيا أعلنت موسكو في ١٥ من شباط (فبراير)، اعتزامها إجراء تدريبات بحرية في البحر المتوسط، ونقلها لقاذفات وطائرات مجهّزة بصواريخ أسرع من الصوت إلى قاعدتها الجوية في سوريا. يعد هذا

من المؤشرات الدالة على أن سوريا تتأثر بشكل أو بآخر بالأزمة المشتعلة بين أوكرانيا وروسيا.

وفي ذات اليوم، استقبل الرئيس السوري بشار الأسد لوزير الدفاع الروسي، الجنرال سيرغي شويغو، الذي «أطلعه على المهام التدريبية للبحرية الروسية في الجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، بتوجيهات مباشرة من بوتين». بالنظر إلى التفاصيل التي تم ذكرها في الإعلام الروسي حول المعلومات المقدّمة روسياً إلى دمشق حول طبيعة المناورات للتدرب على «هزيمة مجموعات سفن العدو الوهمي، والبحث عن غواصات أجنبية، وفرض السيطرة على الملاحة في البحر، وكذلك عملية مرور الطائرات»، ومشاركة مقاتلات روسية حطّت في قاعدة حميم المتوسطية في اللاذقية في هذه المناورات، التي تنطلق من ميناء طرطوس القريب من مسار سفن الأطلس باتجاه أوديسا الأوكرانية مروراً بالبوسفور، بمشاركة سفن حربية من البحر الأسود، كلها تشير إلى رسالة روسية مباشرة بإقحام سوريا، عن طريق القواعد الروسية المنتشرة فيها على الأقل، في أي صدام عسكري قد يعقب العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا.

في الوقت ذاته، خرجت وسائل الإعلام السورية الموالية للحكومة بعناوين تؤكد على ربط موسكو سوريا مع الأزمة الأوكرانية بشكل مباشر، فقد نقلت صحيفة «البعث» الناطقة باسم الحزب الحاكم في دمشق عن «مصادر واسعة الاطلاع» أن زيارة وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو إلى دمشق ولقائه الرئيس بشار الأسد تتصل بشكل عميق بالتصعيد المتزايد على الجبهة الأوكرانية، وأن الجبهتين مرتبطتين. كما تداولت حسابات موالية للحكومة السورية على فيسبوك منشوراً يتحدث عن رفض بوتين عرضاً بمضمون «سوريا مقابل أوكرانيا» في إشارة أخرى على تداخل الملفين روسياً على الأقل.

بالعودة إلى الزيارة، فإن توقيتها هي الأخرى يشكل رسالة واضحة، عن ربط موسكو لأي تصعيد محتمل على الجبهة الأوكرانية من قبل الشمال الأطلس، بالجبهة السورية، المتاخمة لحدود الناتو الجنوبية.

لم يكن التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ عبثياً، بل خطوة روسية مدروسة لتعزيز نفوذها مقابل النفوذ الغربي، حيث جاء هذا التدخل بعد عام واحد من ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا.

لروسيا ميناء بحري وقاعدة جوية في سوريا، وهي في الأساس الممثل الدولي الأكبر لدمشق، والأهم أنها تقدم نفسها كضامن للعديد من المسارات التي تشارك فيها الأطراف الدولية بدءاً بالأمم المتحدة. فاتفاق تدفق المساعدات الإنسانية عبر البوابات الحدودية، لما كان لينجز دون التأثير الروسي على دمشق، كما أن التنسيق الروسي-الأمريكي في الأجواء السورية من جهة، والتنسيق الروسي-التركي في الميدان السورية تعتبر عوامل مهمة في الحفاظ على حياة الجنود الأمريكيين والأتراك ومؤثراً على سير عمليات كلا الجيشين على الجبهات السورية لناحية نجاحها في أداء المهام أو تحقيق الأهداف المرجوة من وجودهما العسكري.

كما يجادل العديد من المحللين على أن بقاء القوات الأمريكية بمنأى عن هجمات إيران عبر وكلائها في سوريا، على عكس العراق، يعود أيضاً إلى رغبة روسية إن لم يكن اتفاقاً ضمنياً مع واشنطن، لجهة عدم التصعيد مع الولايات المتحدة في شمال وشرق سوريا وشركائها من الدول الغربية والإدارة الذاتية بشقيها السياسي والعسكري.

أما جنوباً فلم يعد خافياً الدور الذي لعبته موسكو في ابعاد إيران عن الحدود السورية-الإسرائيلية، والضمانات التي قدمتها لتل أبيب لناحية لجم الخطر االإيراني، ناهيك عن غض الطرف عن الاستهدافات الإسرائيلية لأهداف إيرانية على الأرض السورية. تحاول موسكو استمالة إسرائيل إلى جانبها لضمان حيادها على الأقل في أي حرب محتملة مع أوكرانيا نظراً إلى العلاقات العسكرية المتطورة بين الجانبين. في المقابل تخشى اسرائيل من وصول تداعيات الحرب إليها،

خاصة لجهة المهاجرين من الأوكرانيين اليهود، اضافة إلى تضرر نشاطها التجاري مع أوربا الشرقية، حيث تشكّل أوكرانيا مركز هذا النشاط.

أما دمشق فإنها ترغب في أن ينتهي ملف الأزمة الأوكرانية لصالح موسكو سواء كان خيار الأخيرة عسكرياً أم دبلوماسياً، نظراً لأن الأمر ينعكس على رؤية موسكو لمستقبل سوريا.

إن التدخل العسكري الروسي في سوريا سيترك أثره المباشر على أدائه في أوكرانيا في حال تدهورت الأزمة إلى غزو ميداني، فالجيش الروسي في سوريا زاد من استخدام الأسلحة الموجهة بدقة، والطائرات الهجومية بدون طيار، والاستخبارات، وتكتيكات الضربات الجوية مع الحد الأدنى من الأضرار التي لحقت بالقوة البشرية الروسية، وتمثلت السياسة الروسية المعلنة بمعاملة سوريا على أنها «مساحة تدريب».

إن أي خسارة أو ربح قد تحظى بها روسيا في أزمتها مع أوكرانيا سينعكس على سوريا كون البلدان بات يجمعهما علاقات على المستويات المختلفة وبينهما اتفاقية موقعة لسنوات طويلة، خاصة إذا ما تزامن أي مكسب لروسيا في هذا الملف مع وصول إيران إلى اتفاق نووي جديد مع الإدارة الامريكية، الأمر الذي سيجعل المشهد السوري يتغير بالكامل.

خلاصة

١- على الرغم من تصاعد التوتر بين روسيا والولايات المتحدة على خلفية مزاعم الأخيرة بغزو روسي محتمل لأوكرانيا، إلا أن تركيا بزعامة رجب طيب أردوغان، ومع أنها عضو في الناتو قد تسعى إلى عدم الاصطفاف بشكل كامل مع الولايات المتحدة، لأسباب عدة أبرزها، دعم الولايات المتحدة لقوات سوريا الديمقراطية في سوريا والتي ترى فيها أنقرة تهديداً لأمنها القومي وفرعاً من حزب العمال الكردستاني.

٢- من المحتمل أن تتخذ أنقرة موقفاً شبيهاً لموقفها من حرب العراق بالنسبة لأوكرانيا، أي عدم الانخراط في الحرب بشكل مباشر، والمطالبة باستثناءات من العقوبات المفروضة على موسكو.

٣- موسكو لديها خيارات ضد تركيا في حال تماهي مواقف أنقرة مع الناتو، منها العمل ضد المعدات العسكرية التركية الصنع التي تستخدمها أوكرانيا؛ وفرض عقوبات اقتصادية في قطاعات السياحة والزراعية والطاقة، اضافة إلى تصعيد التوتر ضد القوات التركية في شمال سوريا.

٤- ستجادل أنقرة موسكو حول استخدام أوكرانيا لطائراتها المسيرة في استهداف القوات الموالية لروسيا، بالتأكيد على كون نقل هذه الطائرات إلى أوكرانيا ناتجاً عن تعاون في قطاع الصناعات العسكرية، وليس تجارة أسلحة بين الجانبين، خاصة في ظل اعتماد العديد من المنتجات العسكرية التركية على تكنولوجية أوكرانية في بعض مفاصلها الأساسية.

٥- في حال نشوب حرب شاملة في أوكرانيا، فقد تقوم موسكو بإطلاق يد الميليشيات الموالية لإيران في المناطق المجاورة لمناطق سيطرة قسد، لتهديد القوات الأمريكية أو حلفائها، على غرار ما يحدث في عدة مناطق عراقية مؤخراً.

٦- في حال تحول الأزمة الأوكرانية إلى صراع فإن تداعياتها ستشمل أيضاً دولاً أخرى في المنطقة مثل اسرائيل والخليج العربي، فيما تبدو إيران الرابح الأكبر من مثل هذا السيناريو.

جمعة بوكليب

رُوليت روسية

الروليت الروسية (Russian Roulette) لعبة قمار معروفة، تختلف عن لعبة الروليت العادية التي نراها في أشرطة السينما والتلفزيون، وتتوفر في محلات القمار في مختلف بلدان العالم. في لعبة الروليت العادية المنتشرة، يقامر المرءُ بأموال يدفعها لقاء أمل في ربح سريع. تلك الأمـوالُ مرهون مصيرها في حركة دوران كرة معدنية صغيرة تُدفع فتنطلق في دوران سريع، في إناء دائري يشبه قصعة، مُعلّم بأرقام وألوان. وكلما دارت في القصعة، دارت معها العيون واضطربت لها القلوب، حتى تقف أخيراً على رقم ولون. هناك يتنفس البعض الصعداء، وهم الرابحون. ويتحسر آخرون، وهم الخاسرون.

في الروليت الروسية لا وجـود لأمـوال تُخسر أو تتضاعف. ولا لكرة تدور في قصعة تتعلق بها عيون وقلوب. بل لسلاح ناري -مسدس- محشو مخزنه برصاصة واحدة. لاعبو الروليت الروسية يقامرون بحيواتهم؛ إذ يدور بينهم المسدس بالدور، واحداً واحداً، وكل منهم يمسك بالمسدس، ويقرّبه لرأسه، ويضغط على الزناد. في الروليت الروسية الحياة هي الثمن. الرابح يفوز بالبقاء حيّاً، والخاسر يغادر الدنيا غير مأسوف عليه.

اللعبة قديمة. يقال إنها تعود إلى زمن حكم القياصرة في زمن الإمبراطورية الروسية. كانت الإمبراطورية، آنذاك، تحتل بلداناً وشعوباً عدة، وتتمدد في مساحات شاسعة. وكانوا يرسلون بجنود لحماية الحدود المتطرفة، في أماكن نائية تخلو من الحياة. ولكي يفرّ الجنودُ من الموت ضجراً ومللاً، ورغبة منهم في تزجية فراغ لا مهرب منه، لم يكن أمامهم سوى اللجوء إلى اختراع تلك اللعبة المميتة. اللعبة انتشرت بعد ذلك خارج روسيا، وصارت تعرف باسم الروليت الروسية؛ تمييزاً لها عن الروليت العادية.

ثم استعير الاسم ليصير مصطلحاً ضمن مفردات القاموس الحياتي عموماً، وضمن مفردات المعجم السياسي خصوصاً. في الأول صار يعني التهور، وفي الثاني يعني الانتحار السياسي.

الروليت الروسية عادت في الآونة الأخيرة لتطفو على سطح الأحداث، من خلال ما صار يعرف حالياً بالأزمة الأوكرانية التي تمثل تهديداً خطيراً للسلم العالمي. البعض من المعلقين الغربيين يشبّه تصرفات الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بسلوك لاعب روليت روسية يقامر بحياته. وتزجية الفراغ بالطبع ليست الدافع لذلك. الأسبابُ -من وجهة نظر موسكو- تتعلق بالأمن القومي لروسيا. تلك الأسباب، البعض منهم -وهم قلة- يراها وجيهة، وتستدعي المخاطرة. والبعض الآخر -ويمثلون الأكثرية- لا يرون في الأمر سوى محاولة أخرى يائسة من الرئيس الروسي، في سعيه لاستعادة ما ضاع من أملاك ومقتنيات الإمبراطورية السوفياتية المنهارة. وفي الحالتين، فإن الرئيس الروسي بوتين يضع حياته السياسية ومستقبل بلاده رهن مقامرة. ربما يكون محظوظاً وتُكتب له النجاة والمجد. وربما يتخلى عنه الحظ، ويلاقي المصير نفسه الذي لاقاه مئات الجنود الروس في تلك البقاع النائية، وهم يحاولون قتل فراغ، فقتلوا أنفسهم.

> **الروليت الروسية عادت في الآونة الأخيرة لتطفو على سطح الأحداث**

من جهة أخرى، يمكن القول إن قادة دول الغرب أيضاً، وليس الرئيس بوتين فقط، يلعبون روليت روسية، ولكن بطريقتهم. والمعنى أنهم على علم ودراية بأولويات الأمن القومي الروسي. وعلى معرفة بالخطوط الحمراء المحظور تجاوزها؛ لكنهم قبلوا بالدخول في مغامرة تحدّ مميت.

وخططوا لحلف «الناتو» أن يمد جناحيه على ذلك الجزء من القارة الأوروبية الذي تعدّه روسيا محظوراً عليه، وضمن حدود أمنها القومي. أوكرانيا كانت الحلقة الأخيرة في تلك اللعبة. وانضمامها لحلف «الناتو» يعني تهديداً فعلياً للأمن القومي الروسي. السكوت عن ذلك التجاوز من جانب موسكو له أثمان مكلفة. وفي الوقت نفسه، فإن الوقوف ضده، واتخاذ موقف حاسم منه بالتصدي له وردّه، له أيضاً أثمان مكلفة. وهذا لا يعني أن قادة الغرب كسبوا الرهان؛ لأن الموقف -حتى الآن- يسير باتجاه الخروج على السيطرة، ومن ثم الانفجار. وإذا قامت حرب فعلية، فإن نيرانها ستطال الجميع. الخاسر الأكبر سيكون السلم العالمي الذي تحقق بعد كوارث حربين كونيتين مهلكتين، وملايين الضحايا. وبالطبع، في زمن الرعب النووي، لن يكون هناك رابحون. وحتى إن وُجدوا، فلن تكون هناك حياة.

الخطوة الروسية الأخيرة بالاعتراف باستقلال إقليمي لوغانسك ودونيتسك الأوكرانيين، ليست سوى محاولة أخرى لمفاقمة وضع في حالة غليان غير عادي.

والعقوبات الامريكية والأوروبية المعلن عنها، قد تؤتي ثمارها، ولكن ليس آنياً؛ بل بعد زمن. وما سيحدث -في رأيي- هو أن الإقليمين المستقلين سوف يتقدمان، بعد مدة قصيرة، بطلب انضمام إلى الفيدرالية الروسية، وبذلك تبتلعهما روسيا رسمياً.

ومن الممكن بعدها أن تقبل موسكو باتفاق تسوية مع الغرب، وبشروط تجعل من غير الممكن على أوكرانيا الانضمام إلى حلف «الناتو». وهذا في حالة ما لم تنفلت الأمور، وتشتعل نيران الحرب.

*صحيفة «الشرق الاوسط»اللندنية

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk